

ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الأول)

أ. د. عوض فاضل إسماعيل*

المستخلص

تعتمد التنمية الاقتصادية والمالية على نطاق واسع في العراق على اداء القطاع النفطي. ولا تزال مساهمة القطاع المالي في إجمالي النشاط الاقتصادي ضعيفا. فالشواهد الإحصائية ترينا بجلاء ان حصة نشاط البنوك والتأمين في (gdp) بلغت في المتوسط (1,3%) للفترة (2007-2012)، مقابل (50,6%) للقطاع النفطي، و (14,4%) لقطاع التنمية الاجتماعية والشخصية، و (6,9%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق. ويعاني النظام المالي العراقي الذي يقوده الجهاز المصرفي التجاري من ضعف واضح في الوساطة المالية المصرفية بشقيها الإيداعي والأقراضي. ويتجلى هذا الضعف عند مقارنة نشاط المصارف التجارية العراقية بالمعايير المصرفية الدولية أو بمثيله للمصارف التجارية العربية ومن وجوه عدة (نسبة الودائع المصرفية ، الائتمان المصرفي ، والموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم القواعد الرأسمالية).

Abstract

Iraq's economic growth and financial development are driven in large extent by the performance of oil sector. The financial sector's contribution to overall economic activity is still very low in Iraq. The share of the banking and insurance sector in GDP accounted as an average of (1,3) percent between (2007-2012)

The financial intermediation dominated by the commercial banking system face a significant weakness, when looking at its practices. Deposits , credit , assets, capital remain low by international standards, and by comparison with a large number of Arab commercial banks.

مقدمة

تشير العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطور النظام المالي اهتمام الاقتصاديين ورأسمي السياسة النقدية والمالية. هذا الاهتمام لا يكمن في دور النقود كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضا في حقيقة أن نمو ثروة البلد والتوسع في القدرات الانتاجية المتنامية يؤديان إلى زيادة الرغبة

* عضو هيئة تدريس/جامعة نورو/ دهوك

لدى وحدات الاقتصاد للاحتفاظ بمقدار أكبر من النقد السائل بالنسبة للدخل، والبحث عن موجودات مالية أكبر ذي سيولة عالية للاحتفاظ بها كشكل من أشكال حياة الثروة الشخصية. وبذلك انتقل التنظير والتحليل الاقتصادي من التركيز على نسبة نقدية الاقتصاد (monetization ratio) أي نسبة مجموع عرض النقد الضيق ($m1$) إلى الدخل إلى نسبة عرض النقد الواسع ($m2$) إلى الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من هذا الأخير per capita gdp .

إن ارتباط نمو عرض النقد بالنمو الاقتصادي يجد مصدره في حقيقة أن الطلب على النقود يتزايد مع النمو الاقتصادي بسبب الحاجة إلى مقدار أكبر من النقود لتسهيل التبادل السوقي. إذ تكون هناك حاجة أوسع للنقود لمبادلتها بمقدار أكبر من السلع والخدمات في السوق. وهو ما يستدعي نمواً موازياً في وسائل الدفع.

من ناحية أخرى، يفرز النمو الاقتصادي طلباً آخراً يتمثل في الموجودات المالية المختلفة، فيؤثر في تركيب وأنواع هذه الموجودات. مما يساهم في تقليل نسبة العملة إلى عرض النقد مقرونة بتنوع الموجودات المالية وزيادة نسبتها إلى إجمالي الأصول المالية المتوافرة في الاقتصاد.

إن تنوع الموجودات المالية وزيادة مقاديرها ونسبتها يكون انعكاساً لتنوع المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية، وتلبية لحاجات وأذواق الجمهور وتنامي الأسواق النقدية والمالية التي تربط بين أصحاب الفوائض المالية وذي العجز في مواردهم، وانتشار رقعة التعامل المصرفي، وتعاضل التعاطي بالأسهم والسندات وبقية الأصول المالية، وتنوع الخدمات المالية وإتاحتها للاستخدام من قبل قطاعات الاقتصاد المختلفة. هذه العوامل تساعد في خفض الاكتناز وتدفع المزيد من الأموال النقدية السائلة في صورة ادخارات إلى المؤسسات المالية الوسيطة. مما يؤدي إلى زيادة نسبة الودائع إلى الدخل الكلي، وبالتالي زيادة الاحتياطات المصرفية التي تسند زيادة الائتمان المصرفي وخفض سرعة تداول الدخل النقدي. فضلاً عن زيادة أصول المؤسسات المالية المصرفية إلى الناتج الكلي وزيادة القاعدة الرأسمالية وتوفير إمكانية توظيف أكبر في مجال منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية. وبذلك يتحقق نوع من الترابط بين النمو الاقتصادي والتطور المالي.

في العراق النمو الاقتصادي المتحقق بفضل دور قطاع النفط ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا يتواءم مع تطور القطاع المالي سواء أكان ذلك في حجمه أم في أدواته الاستثمارية أم في دور مؤسسات الوساطة المالية. فوفرة الموارد المالية (financial abundance) لم تحتضن تراكما رأسمالياً كافياً لكي يدفع معدلات النمو بشكل سريع ومتوازي في قطاعات الاقتصاد. فقد ظلت البيئة

المالية غير منتظمة والهيكل المالي القائم متخلف والثقة بالمقترضين محدودة والبنوك التجارية التي هي نواة المؤسسات المالية الوسيطة المتواجدة في السوق النقدية يشوبها كم من القصور في بنيتها التحتية ومنتجاتها المالية وسلوكها الاستثماري وقواعدها الرأسمالية والشفافية المصرفية لاتزال بعيدة المنال.

وهكذا أطررت ظروف التخلف المالية والنقدية أجهزة الوساطة المالية، واضحى عدم تطور البيئة المصرفية حلقة من حلقات البيئة الاقتصادية المتخلفة . لهذا لم يحظ الاقتصاد العراقي بتحسين في عمقه الصيرفي (banking depth) وبالتالي المالي باعتبار ان القطاع المصرفي هو القطاع القائد المؤثر في حجم وحركة القطاع المالي . مما جعل مساهمة هذا الأخير تتواءم وظروف التأخر الاقتصادي والمتمثلة في جذب نسبة محدودة من الادخارات الخاصة إلى الناتج المحلي الاجمالي وتدفق ضعيف من الائتمان لوحداث النشاط الخاص والتركيز على تحقيق ربحية سريعة محدودة الكم ولكنها منخفضة المخاطر وسيولة عاليه وضمان القروض اكثر من سعيه كنشاط مساند لعملية تراكم رأس المال ،وبالنسبة داعم للتنمية والنمو عن طريق تطوير الادوات المالية وتعبئة الفوائض المالية الكافية وإعادة تخصيصها في المجالات الاستثمارية الأكثر انتاجية اجتماعياً .

هدف البحث :

يتجه التنظير الاقتصادي إلى تعريف العمق المالي من خلال الدور الايجابي الذي يلعبه القطاع المالي في النمو الاقتصادي .ويجري التعبير عن هذا الدور عن طريق قياس حجم النشاط الذي يمارسه هذا القطاع في مجمل النشاط الاقتصادي .

هناك مؤشران كميان لقياس هذا الحجم .

الأول ،نسبة النقدية للاقتصاد .ويراد بها نسبة المطلوبات النقدية السائلة معبرا عنها بعرض النقد الواسع (m2) إلى gdp .وهو ما يعرف أيضا بالعمق النقدي monetary depth .

الثاني ،نسبة الوساطة المالية (intermediation ratio) ،وتقاس هذه النسبة اعتمادا على مؤشرات معينة مثل مقدار الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ،نسبة رؤوس أموال المصارف إلى gdp ،درجه انتشار المؤسسات المالية الوسيطة ،عدد المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ،القدرة على تجميع الموارد المالية الفائضة ،قابلية خلق النقود المصرفية، وهذا هو مدار اهتمام بحثنا .

في العراق هنالك سيطرة قوية للقطاع المصرفي التجاري على القطاع المالي باعتبار ان معظم الاصول المالية تقع في قبضته .وعلى هذا فان العمق المالي يعتمد إلى حد كبير على درجة تطور الوساطة المالية للبنوك التجارية (الوساطة المصرفية) ودورها في التخصيص الكفوء للموارد المالية ،أي على العمق المصرفي .

بناء على ما متقدم نحاول في هذا البحث تشخيص ضعف العمق المالي في العراق من خلال شواهد عملية لأداء القطاع المصرفي التجاري . بعبارة أخرى ،لما كان الجهاز المصرفي التجاري يمثل مقود النظام المالي فان البحث في مؤشرات العمق المصرفي يزودنا بخطوط دالة للمرحلة ودرجة التطور التي بلغها النظام المالي ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي .

خطه البحث .

لما كان غرض البحث ينصب على تشخيص دلالات تدني مستوى الوساطة المصرفية ،فإنه يتعين علينا اجراء البحث ضمن إطار تحليلي عملي مقارنة كلما أمكن ذلك لكي يتسنى لنا الحكم بموضوعية كيف أن ظروف التخلف النقدي والمالي صبغت العمل المصرفي وبالتالي فرضت تقييدات على تطور النظام المالي العراقي.

لهذا ستركز البحث على الشواهد التالية التي تعكس ضيق الوساطة المصرفية في الاقتصاد العراقي :

أولا : تدني أهمية القطاع المالي في النشاط الاقتصادي الكلي .

ثانيا : الجهاز المصرفي التجاري اللاعب الرئيس لأجهزة الوساطة المالية.

ثالثا: المصارف التجارية حاضنة متواضعة للودائع.

رابعا: تقزم الفوائض المالية المدخرة لدى الجهاز المصرفي التجاري الأهلي.

خامسا: أجهزة الوساطة المصرفية الحكومية خزانه مالية الحكومة.

سادسا: ضآلة النشاط الأقراضي للجهاز المصرفي التجاري.

سابعا: هشاشة القاعدة الرأسمالية للبنوك التجارية الناشطة في السوق المصرفية.

ثامنا: تقهقر متانة الجهاز المصرفي التجاري العراقي.

تاسعا: الميل صوب الغلو في حجم السيولة المصرفية.

عاشرا: انخفاض نصيب الفرد من المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية.

أحد عشر: قلة مقدار الائتمان النقدي المباشر الممنوح لتطوير الإنتاج الحقيقي.

ثنا عشر: هيكل أسعار الفائدة المصرفية يفرز حواجز كلفوية لاتشجع على الاقتراض .
ثلاثة عشر: الاستخدام المحدود لأدوات الاستثمار المالية قصيرة الأجل وضيق السوق النقدية.
أربعة عشر: غلبه الائتمان التعهدي على الائتمان النقدي.
خمس عشر: السلوك التحوطي للمصارف التجارية في استثمار احتياطياتها النقدية الفائضة.
ستة عشر: خلق الائتمان عبر آلية المضاعف النقدي يحافظ على مسار ضعيف وتأثير محدود على عرض النقد.

أولاً. تدني أهمية القطاع المالي في النشاط الاقتصادي الكلي.

يعد النمو الاقتصادي في العراق انعكاساً لنشاط قطاع النفط، وإن التغيرات في القيمة المضافة التي يخلقها هذا النشاط تكون مسؤولة إلى حد كبير عن التوسع أو التقلص في الناتج المحلي الإجمالي .
وتجد هذه الواقع ترجمتها في الهيمنة النفطية في تكوين النشاط الاقتصادي الكلي للفترة 2006 - 2012. فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع النفط في النشاط الاقتصادي الكلي (51,2 %) ، انظر الجدول (1) .

جدول (1)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في 2012-2006 gdp

الأنشطة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة والغابات	5,8	5	3,6	4,4	5,3	4,3	4,1
التعدين والمقالع	55,2	53,8	55,5	40,4	46,2	54,7	52,8
الصناعة التحويلية	1,5			2,4	2,3	1,8	1,7
الكهرباء والماء	0,8	1	0,8	1,2	1,6	1,2	1,3
البناء والتشييد	3,6	3,5	3,8	5	1,7	1,5	5,6
النقل والخرز	7	6,8	7,7	10,1	5,9	4,9	4,7
ت. جملة ومفرد الفنادق	6,6	6,5	6,4	8,2	7,6	6,6	6,3

الأنشطة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المال والتأمين والخدمات العقارية	8,3	9,4	8,3	10,4	9,7	8,5	8,7
1- البنوك والتأمين 2- ملكية المنازل	0,8		1,3	1,7	1,3	1,3	1,4
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	11,2	12,3	12,4	17,9	15,9	13,1	14,8

المصدر: 1- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة .

2- النشرة الإحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي سنوات مختلفة .

كانت معدلات نمو قطاع البنوك والتأمين موجبة عدا عام 2010. ونما هذا القطاع بمعدلات سنوية أعلى من مثيلاتها للناتج المحلي الاجمالي. فقد بلغ متوسط نسبة التغير السنوي لهذا القطاع (43%) تقريباً مقابل (19,1 %) للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2008-2012. انظر الجدول (2)

جدول (2)

معدلات نمو قطاع البنوك والتأمين والناتج المحلي الاجمالي 2008-2012 (مليار دينار)

السنة	gdp	نسبة التغير %	البنوك والتأمين	نسبة التغير %
2007	111,500		827,8	
2008	156,670	40,5	2,023,1	144,4
2009	130,159	-16,9	2,374,0	17,3
2010	159,254	22,4	2,051,2	-13,6
2011	212,254	33,3	2,779,3	35,5
2012	246,419	16,1	3,625,1	30,4
المتوسط	-	19,1	-	42,8

المصدر: 1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

2- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ومع ذلك لم يكن لهذا القطاع تأثير كبير في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. فعلى الرغم من نمو قطاع المال والتأمين وخدمات العقارات من (7945,8) مليار دينار في 2006 وبنسبة مساهمة (8,3%) إلى (21506,7) مليار دينار في 2012 وبنسبة مساهمة (8,7%) واعتلائه المرتبة الثالثة من حيث نسبة مساهمته في gdp فان حصة الانشطة المصرفية والتأمين من gdp بقيت منخفضة جداً. فقد بلغت نسبة المساهمة (0,8%) في 2007 وارتفعت إلى (1,4%) في 2012. وكانت أعلى نسبة مشاركة لهذه الانشطة في gdp في 2009، إذ بلغت (1,7%) ثم اتجهت نحو الانخفاض إلى (1,4%) في 2012. كما بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين في gdp (1,3%) خلال الفترة 2007-2012. في مقابل ذلك بلغت القيمة المضافة لملكية السكن (أو خدمات العقارات) عدة اضعاف مابلغته القيمة المضافة للبنوك والتأمين. فقد ازدادت قيمة الخدمات العقارية من (9324,3) مليار دينار وبنسبة مساهمة في gdp (8,6%) في 2007 إلى (15296,4) مليار دينار وبنسبة مشاركة (7,3) في gdp في 2012. كما بلغ متوسط نسبة مساهمة ملكية المنازل في gdp (7,9) خلال 2007-2012، وهو مايعادل عدة اضعاف متوسط نسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين في النشاط الاقتصادي الكلي.

جاء هذا التطور على خدمات العقارات نتيجة الطلب المتزايد على خدمات السكن في ظل متغيرات عديدة أبرزها المتغيرات السكانية كارتفاع معدل النمو السكاني. اذ يعد معدل نمو السكان في العراق من المعدلات

المرتفعة. إذ بلغ متوسط معدل النمو السكاني (3%) للفترة 2000 - 2011 مقابل (2,42%) للبلدان العربية (انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق 8/2، ص 328، 2012). إضافة إلى المتغيرات الحضريه كارتفاع نسبة الحضر إلى مجموع السكان وارتفاع النسبة المئوية للفئة العمرية (15-65) إلى (53,6%) في 2010. فقد بلغت نسبة الحضر في العراق (66,2%) في 2010، والمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة ببيئة الاقتصاد الكلي وزيادة متوسط دخل الفرد واتجاه الافراد إلى تفضيل التملك العقاري. من ناحية أخرى، يلاحظ ان نسبة عرض النقد الضيق (m1) ويضم النقد خارج البنوك مضافا اليه الودائع الجارية بالدينار والعملة الاجنبية للقطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية إلى gdp ارتفعت (15,5) تريليون دينار في 2006 إلى (63,8) تريليون دينار في 2012. وهو ما يشكل نسبة (16,1%) و(29,9%) من gdp في السنتين على التوالي. وهذا يؤشر تطوراً إيجابياً في العمق النقدي، خاصة عند المقارنة مع البلدان العربية. ذلك إن درجة نقدية الاقتصاد العراقي (gdp/m1) مرتفعة نسبيا عن مثيلتها في البلدان العربية عدا الأردن والسعودية (أنظر الجدول 3).

جدول (3)

درجه النقدية (gdp/m1) في العراق والبلدان العربية 2006-2012 (%)

البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العراق	16,1	19,5	18	28,6	32,5	29,4	25,9
البحرين	-	19,3	19,6	25	23,8	24,2	-
مصر	-	20,2	19,4	18,8	19,1	19,1	-
الأردن	-	39,8	35,7	35,7	34,9	35,5	-
الكويت	-	12,7	11	15,5	16,4	14,9	-
لبنان	-	9,5	9,3	9,3	10,2	9,4	-
قطر	-	14	12,1	14,9	14,7	13	-
السعودية	-	26,6	23,8	36,9	39,6	34	-
الإمارات	-	19,2	18	23,4	22,3	21,2	-
اليمن	-	12	11,2	11,3	11,7	15,3	-

احتسبت النسب استنادا إلى :

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المجموعة الاحصائية للمنطقة العربية، العدد 32: الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص 171 و 261.

ويأتي ارتفاع نقدية الاقتصاد العراقي من تنقيد مورد النفط وذلك من خلال مبادلة إيرادات الحكومة من الدولارات بعمله البنك المركزي العراقي لتمويل الانفاق الحكومي الداخلي المتزايد. أما عرض النقد الواسع (m2) فقد ارتفع هو الآخر من (21080) مليار دينار في 2006 إلى (75486) مليار دينار في 2012 وبنسبة (21,9%) و(30,6%) من gdp على التوالي وذلك نتيجة

الزيادة في الودائع والعملية في التداول. وهذا الاتجاه في نمو النسبة دلالة على وجود تحسن في العمق المالي ($gdp/m2$). أنظر الجدول (4). ومن المؤكد ان ارتفاع نسبة ($m2$) إلى ($m1$) له دلالات مهمة على صعيد الانفاق وسرعة تداول النقود وبالتالي على مستوى التحكم بالسيولة المحلية ومعدل التضخم.

جدول (4)

تطور عرض النقد الضيق والواسع مسوبا إلى gdp تريليون دينار 2012.2006

السنة	M1	M2	gdp	gdp/M1	gdp/M2
2006	15,5	21,1	96,1	16,1	22
2007	21,7	27	111,5	19,5	24,2
2008	28,2	35	156,7	18	22,3
2009	37,3	45,4	130,6	28,6	34,8
2010	51,7	60,4	159,3	32,5	37,9
2011	62,5	72,2	212,3	29,4	34
2012	63,8	75,5	246,4	25,9	30,6

m1: يضم النقد خارج البنوك + الودائع الجارية بالدينار والعملية الاجنبية للقطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية .

m2: يضم m1 + الودائع الأخرى لكافة القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية .

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ومع ذلك تظل درجة العمق المالي في العراق منخفضة كثيرا عما يماثلها في معظم البلدان العربية عدا اليمن . انظر الجدول (5).

جدول (5)

درجة العمق المالي ($gdp/m2$) في البلدان العربية (2011.2007)

البلد	2007	2008	2009	2010	2011
البحرين	69,6	69,6	82,3	81,4	74,6
مصر	95,4	88,2	82,9	81,4	74,6
الأردن	128,6	117,4	118,3	118,9	117,8
الكويت	58,2	55,4	81,6	74,6	62,7
لبنان	66,1	82,2	98,6	106,1	89,9
قطر	53	43,9	60,4	77,1	49,1
السعودية	46,2	44,4	59,1	58,5	47,6
الإمارات	59,7	58,4	77,6	75,4	66,4
اليمن	20,3	19,7	23,1	22	19,7

احتسبت النسب استنادا إلى :

المصدر: الاسكوا، مصدر سابق، ص 171 و 261.

إن ضآلة العمق المالي في العراق مقارنة بالبلدان العربية هو انعكاس لحقيقة ان النقود (العملة وبدرجة أقل الودائع الجارية) تستخدم غالبا لإغراض السيولة بدلا من المطلوبات غير النقدية السائلة نتيجة ضعف السوق النقدية والمالية والافتقار إلى هيكل متكامل للاستثمار المالي

بعبارة أخرى ،ان النظام المالي في العراق الذي يقوده القطاع المصرفي التجاري لم يصل بعد إلى مرحله يلعب فيها الابتكار المالي دورا فاعلا وكافيا في خلق بدائل مالية سائلة (proxies) لمكونات (m1) . ثم ان عدم انتظام هيكل اسعار الفائدة ووفرة الموجودات المتداولة في السوقين النقدية والمالية وأنواعها تعد عوامل مهمة تفسر محدودية التعامل مع أشباه النقد .وبالتالي هناك تفضيل كبير للنقد لإغراض المعاملات وخزن القيمة على ادوات الادخار السائلة الأخرى .

ان الدلالات السابقة التي يملئها الواقع تكشف عن كذب كيف ان الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي تتعمق مع وفرة الموارد المالية عبر الزمن مخلفه وراءها انشطه مالية ضحلة، ذلك ان تكاثر سيولة الاقتصاد لا تؤثر تناغما مع مستوى العمق المالي.

وبكلمه أخرى نقول هنالك وقائع عملية واضحة على تدني العمق المالي الذي يقود مساره القطاع المصرفي رغم الإمكانيات المالية المتاحة التي تولدها الزيادة الضخمة في الايرادات النفطية ومن ثم زيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة وتعاضم السيولة النقدية المحلية.

ثانيا .الجهاز المصرفي التجاري، اللاعب الرئيس لأجهزة الوساطة المالية.

يتألف النظام المالي من مجموعه من المؤسسات المالية مثل (البنوك التجارية ،البنوك المتخصصة ،بنوك الاستثمار ،بنوك الادخار ،شركات استثمار ،شركات تمويل ،مؤسسات ادخار وإقراض ،صناديق التقاعد ،شركات التأمين ،صناديق توفير البريد) وظيفتها الأساسية الاضطلاع بمهمة التوسط بين عارضي الأموال ،أي المقرضين أو وحدات الفائض المالي ،وطالبيها ،اي المقترضين أو وحدات الفائض المالي .فالبنوك التجارية لم تعد هي الوحيدة التي تتولى جمع الادخارات ومنح الائتمان إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز في مواردها المالية وإصدار موجودات مالية بهدف تمويل الإنتاج وتسهيل التوزيع .فهناك حزمة كبيرة من المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية التي اصبحت خالقه للموجودات المالية ،ولكن كل منها ينشئ ديونا خاصة به .

يتألف النظام المالي العراقي من مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية هي :

- 1-المصارف التجارية .
- 2-المصارف المتخصصة .
- 3-شركات التأمين الحكومية والخاصة .

- 4- صناديق توفير البريد .
 - 5- شركات الصرافة .
 - 6- شركات التحويل المالي .
 - 7- شركات الاستثمار المالي .
 - 8- سوق العراق للأوراق المالية .
 - 9- صندوق التقاعد .
 - 10- شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة .
 - 11- مركز الإيداع العراقي .
 - 12- الشركة العالمية للبطاقة الذكية .
 - 13- شركة الأموال لخدمات الصيرفة الالكترونية.
- ويتجلى من خارطة المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية الناشطة في النظام المالي العراقي وجود إلى جانب البنوك التجارية عدد محدود جداً من المؤسسات المالية التي لاتزال في مراحل تطورها المبكرة ،صغيره الحجم ،محدودة الموارد المالية،ضعيفة المشاركة في عمليات التمويل والاستثمار بسبب افتقار البلد إلى السوق النقدية والمالية المنظمة والمتطورة .ان عدم توافر احصائيات وبيانات تتضمن بنود اصولها والحجم الاجمالي لموجوداتها يعكس ضعف الاهتمام بهذه المؤسسات المالية المسانده للجهاز المصرفي التجاري.
- شركات التأمين عددها محدود (29) شركة ثلاث منها حكومية و(26) خاصة .وأهم ماتتصف به افتقارها إلى القدرات المالية الكبيرة ومحدودية خدماتها التأمينية .
- صناديق توفير البريد التي تختص بقبول ودائع الجمهور وإعادة استثمارها وتضم (350) فرعاً لايزال دورها محدوداً في مجال استقطاب الأموال المالية الفائضة خارج الجهاز المصرفي التجاري .
- يعد صندوق التقاعد من المؤسسات المالية الكبيرة التي تضطلع بدفع رواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين .وتعتمد اساساً على التمويل الحكومي والاشتراكات الشهرية ولكن ليس لها اسهامات مهمة في تعزيز الموارد المالية طويلة الأجل للاستثمار.

شركات الصرافة التي يبلغ عددها (320) شركة يقع معظمها في العاصمة، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الأجنبية داخل العراق. وتعمل برأس مال محدود يبلغ الحد الأدنى (150) مليون دينار. (انظر تقرير الاستقرار المالي، 2011، ص83).

شركات التحويل المالي، وهي مؤسسات مالية وسيطة غير مصرفية، يصل عددها إلى (34) شركة تنكب في نشاطها على عمليات تحويل الأموال واستلامها من الداخل والخارج وإيداعها في المصارف التجارية. (انظر تقرير الاستقرار المالي 2011، ص84).

تركز شركات الاستثمار المالي عملها في بيع وشراء الأدوات المالية (الأسهم والسندات) وتوظيف المدخرات في حوالات الخزينة والودائع الثابتة. وتعمل برأس مال صغير يبلغ (150) مليون دينار.

وهناك شركتان مساهمتان هما : الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية. وتعد الشركتان مؤسستين ماليتين غير مصرفية. تأسست الأولى بمساهمة (9) مصارف عراقية خاصة مساهمة تدعى (الشبكة المصرفية) هدفها تقديم الدعم التمويلي المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولا تزال مساهمتها هزيلة. إذ بلغت (0,014%) من gdp في 2011. (انظر تقرير الاستقرار المالي، 2011، ص86). تأسست الثانية بمساهمة (14) مصرفا خاصا وعدد من الأشخاص الطبيعيين المساهمين. غايتها تسهيل حصول اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القروض لتمويل اعمالهم من خلال التأمين على مبالغ القروض المقدمة لهم. ولا زالت تعمل برأس مال متواضع لا يتعدى (8) مليار دينار.

تمثل المصارف التجارية، الربوية والإسلامية المحلية والأجنبية، أجهزة الوساطة المالية الرئيسة للنظام المالي العراقي بل سوق الوساطة المالية ايداعا وإقراضا، ولها الغلبة من وجوه عدة.

بلغ رأس المال المدفوع للمصارف التجارية (5,7) تريليون دينار في 2012، وبنسبة (96,2%) من مجموع رأس مال المصارف العاملة في السوق المصرفية (المصارف التجارية والمتخصصة) مقابل (226) مليار دينار للمصارف المتخصصة وبنسبة (3,8%). انظر الجدول (6).

جدول (6)

تطور رأس مال المصارف العراقية العاملة في السوق المصرفية (2007-2012) مليون دينار

السنة	رأس مال المدفوع للمصارف التجارية (1)	رأس مال المدفوع للمصارف المتخصصة (2)	المجموع (3)	3/1%	3/2%
2007	1,183,117	26,700	1,209,817	97,8	2,2
2008	1,871,522	50,600	1,922,122	97,4	2,6
2009	2,361,466	75,600	2,437,066	96,9	3,1
2010	2,839,266	75,600	2,914,866	97,4	2,6
2011	3,969,540	125,600	4,095,140	96,9	3,1
2012	5,682,967	225,600	5,908,567	96,2	3,8

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

سجلت موجودات المصارف التجارية مبلغاً قدره (185) تريليون ديناراً وبنسبة (96,8%) من مجموع أصول المصارف العراقية مقابل (6) تريليون للمصارف المتخصصة وبنسبة (3,2%) في 2012 . انظر الجدول (7).

جدول (7)

تطور موجودات المصارف العراقية العاملة في السوق المصرفية (2007-2012) مليون دينار

السنة	موجودات المصارف التجارية (1)	موجودات المصارف المتخصصة (2)	المجموع (3)	3/1%	3/2%
2007	281,031,093	1,148,994	282,180,087	99,6	0,4
2008	304,793,563	2,401,384	307,194,947	99,2	0,8
2009	331,071,405	3,165,497	334,236,902	99,1	0,9
2010	359,059,671	4,432,924	363,492,595	98,8	1,2
2011	138,538,521	5,265,087	143,803,608	96,3	3,7
2012	185,261,561	6,093,604	191,355,165	96,3	3,2

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ووصل عدد فروع المصارف التجارية (906) أفرع من أصل (994) فرعاً وبنسبة (91,1%) مقابل (8,9) للمصارف المتخصصة. انظر جدول (8).

جدول (8)

تطور عدد فروع المصارف العراقية العاملة في السوق المصرفية 2012-2007

السنة	المصارف التجارية	عدد الفروع	المصارف المتخصصة	عدد الفروع
2007	32	489	3	60
2008	39	500	3	60
2009	40	698	3	76
2010	42	804	3	67
2011	47		3	
2012	51	906	3	88

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ان سيادة المصارف التجارية على السوق المصرفية سببه هيمنة السوق النقدية حيث يكون التعامل بأدوات الدين قصيرة الأجل على السوق المالية (التي تضم السوق النقدية وسوق رأس المال) حيث يكون التعامل بالأوراق المالية كالأسهم (شهادات اقراض) والسندات (شهادات اقراض). ان الافتقار إلى سوق أولية لإصدار الأوراق المالية وسوق ثانوية لتداولها يجعل من السوق النقدية التي تقع في قبضه المصارف التجارية القناة الرئيسية لتجميع الأموال النقدية الفائضة والمصدر الأول للتمويل.

ثالثاً، المصارف التجارية حاضنة متواضعة للودائع

تعد الودائع مصدراً رئيساً تقليدياً لتغذية نشاط البنوك. سجلت قيمة ودائع البنوك التجارية العراقية الخاصة + الأخرى (الجارية، التوفير والثابتة، الاعتمادات والكفالات) والحكومية نمواً مطرداً. فقد ارتفعت من (18,9) تريليون دينار في 2006 إلى (75,9) تريليون في 2012، وبنسبة تغير (302%). انظر جدول (9).

جدول (9)

تطور قيمة إجمالي الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى والحكومية لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي (2012-2006) تريليون دينار

السنة	رصيد الودائع
2006	18,9
2007	29,5
2008	37,5
2009	46
2010	55
2011	65,3
2012	75,9

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

كذلك نمت رصيد الودائع الادخارية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة) والحكومية لدى المصارف التجارية من (15,5) تريليون دينار في 2006 إلى (73,6) تريليون دينار في 2012، وبنسبة تغير (374,8%) خلال الفترة 2006-2012. انظر الجدول (10).

جدول (10)

تطور رصيد الودائع الادخارية للقطاع الخاص + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة) والحكومية لدى المصارف التجارية العراقية 2006-2012 (تريليون دينار)

السنة	الرصيد	عدد السكان (مليون نسمة)
2006	15,5	28,8
2007	26,4	29,7
2008	35,8	31,9
2009	44,1	31,7
2010	53,3	32,5
2011	63,3	33,3
2012	73,6	-

المصدر : حول عدد السكان انظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ملحق 8/2، ص 328.

حول رصيد الودائع انظر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية سنوات متفرقة.

لقد كان لنمو الإيرادات النفطية الحكومية وارتفاع متوسط نصيب الفرد من gdp دور رئيس في توالي الزيادة في الودائع الحكومية والخاصة لدى الجهاز المصرفي التجاري. فقد قفز متوسط نصيب الفرد من gdp من (4,8) مليون دينار في 2008 إلى (7,2) مليون دينار في 2012. انظر الجدول (11).

جدول (11)

تطور متوسط نصيب الفرد من gdp 2008-2012 (مليون دينار)

السنة	متوسط نصيب الفرد
2008	4,8
2009	4,1
2010	5,1
2011	6,7
2012	7,2

المصدر : البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

كذلك كان لتحرك اسعار الفائدة الدائنة (على الودائع) إلى أعلى نتيجة تحرير اسعار الفائدة وارتفاعها إلى مستوى تجاوز معدل التضخم السنوي ابتداءً من 2008 نصيب في المساهمة في رفع رصيد الودائع الادخارية (التوفيرية والثابتة) لدى الجهاز المصرفي التجاري. انظر الجدول (12).

جدول (12)

تطور اسعار الفائدة ومعدل التضخم في العراق (2006.2007) %

السنة	التوفير	الثابتة /أشهر	معدل التضخم/1993=100	معدل التضخم /2007=100
2006	5,7	6,6	53,2	
2007	9,2	10,4	30,8	
2008	9,5	10,5	2,7	
2009	6,8	7,8	-2,8	
2010	5,5	6,2		2,4
2011	5,2	5,9		5,6
2012	5,1	5,8		6,1

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية. سنوات متفرقة.

ومع ذلك يكشف تحليل واقع الودائع لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي ملامح تخلف من وجوه عدة .

ان قلة التعامل مع البنوك يترجم تأخر العادات المصرفية الذي ينعكس في انخفاض معدل مايصيب الفرد العراقي من الودائع المصرفية . ويظهر ضعف هذا المعدل اذا ما تمت مقارنته بالمعدلات المرتفعة في (13)بلداً عربياً من أصل (17) . ولم يتقدم معدل نصيب الفرد العراقي من الودائع سوى على(4) أربعة بلدان عربية هي (جيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن) في عامي 2010 و2011.أنظر جدول (13).

جدول (13)

معدل ما يصيب الفرد من الودائع المصرفية في البلدان العربية (2010-2011) القيمة (بالدولار).

البلد	معدل نصيب الفرد/2010	معدل نصيب الفرد/2011
الأردن	4630.4	4894,8
الإمارات	30675,6	31231,1
البحرين	18349,8	17909,6
تونس	2163,2	2153,3
الجزائر	2139,5	2401,8
جيبوتي	1028,3	944,9
السعودية	9528,2	10371,5
عمان	9756	11211,5
قطر	44448	50559
الكويت	28373	29765,3
لبنان	22428,2	23847,8
ليبيا	5510,1	5862,1
مصر	2075,1	2029,8
المغرب	2688,2	2757,7
موريتانيا	232,9	275,9
اليمن	306,8	264,6
السودان	249,9	241
العراق	1447,5	1674,1

المصدر : احتسب المعدل استنادا الى: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 2/ص 328 و جدول 7/ص 402.

من جهة أخرى، على الرغم من التطور الايجابي في نمو قيمة اجمالي الودائع للقطاع الخاص+الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة، الإعتمادات والكفالات) والحكومية، فإنها تبقى متواضعة جداً نسبة إلى gdp. فقد سجلت اعلى نسبة (2,35%) في 2009. وبلغ متوسط هذه النسبة (8,28%) للفترة 2006-2012. انظر الجدول (14).

جدول (14)

نسبة اجمالي الودائع المصرفية (الخاصة والآخرى والحكومية) لدى المصارف التجارية العراقية إلى gdp
(2006-2012). تريليون دينار

السنة	اجمالي الودائع	gdp	%
2006	18,9	96,1	19,7
2007	29,5	111,5	26,5
2008	37,5	156,7	23,9
2009	46	130,6	35,2
2010	55	159,3	34,5
2011	65,3	212,3	30,8
2012	75,9	246,4	30,8
المتوسط	-	-	28,8

المصدر : 1- البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات متفرقة .

2- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ،سنوات مختلفة.

كما أدى التحسن في نمو gdp بمعدل أعلى من معدل نمو اجمالي الودائع إلى انخفاض نسبة هذه الودائع إلى gdp لتصل إلى (30,8%) في عامي 2011 و2012 بعد ان كانت (35,2%) و(34,5%) في العامين السابقين 2009 و2010. وعند استبعاد ودائع الاعتمادات والكفالات للقطاع الخاص +الأخرى ، فإن متوسط نسبة الودائع الادخارية الخاصة والأخرى والحكومية إلى gdp يبلغ (27,1%) للفترة 2006-2012. انظر الجدول (15).

جدول (15)

نسبة الودائع الادخارية الخاصة والآخرى (الجارية والتوفير والثابتة) والحكومية إلى gdp لدى الجهاز المصرفي التجاري (2006-2012).

السنة	الودائع الادخارية	gdp	%
2006	15,5	96,1	16,1
2007	26,4	111,5	23,7
2008	35,8	156,7	22,8
2009	44,1	130,6	33,8
2010	53,3	159,3	33,5
2011	63,3	212,3	29,8
2012	73,6	246,4	29,9
المتوسط	-	-	27,1

المصدر :البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية ،سنوات متفرقة.

وتبقى هاتان النسبتان أدنى بكثير من متوسط نسبة الودائع إلى gdp في بلدان إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ (75%). أنظر (سحر نصر ،تقييم شامل للقطاع المالي العراقي ،البنك الدولي،بدون تاريخ،ص17.)

ويتضح أيضاً من مقارنة نسبة اجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية مع مايمثلها في البلدان العربية مدى تواضع جهود جهاز الوساطة المصرفية العراقي في حشد الفوائض المالية .ويظهر الجدول(16) إن هذه النسبة هي من أدنى النسب،ولم تتقدم سوى على (اليمن ،السودان ،وموريتانيا).

جدول(16)

نسبة اجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية إلى gdp في (2010،2011).

البلد	%/2010	% /2011
البحرين	109,9	98,5
الجزائر	47,9	46,6
مصر	78,4	71,6
الأردن	107,1	106,1
الكويت	82,8	68,8
لبنان	243,1	240,7
قطر	59,8	54,4
السعودية	57,6	49,3
الإمارات	89,3	77,1
عمان	45,7	44,3
المغرب	93,7	95
تونس	51,7	52,7
اليمن	22,2	21,8
جيبوتي	84,1	72,6
السودان	16	14,9
موريتانيا	22,2	23,4
ليبيا	57,7	135,5

المصدر :صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012،جدول 1/2ص321،و6/7 ص402.

كذلك بلغ متوسط نسبة الودائع إلى gdp (74,7%) في 2010 و(74,9%) في 2011 في (17) بلداً عربياً.وهو مايزيد على ضعفي متوسط ما يمثلها في المصارف التجارية العراقية خلال ذات

السنتين. وهذا دليل ساطع على المفارقة التي يعيشها الاقتصاد العراقي بين موارد مالية وإنتاجية متاحة وعمق مالي وصيرفي ضيق.

من ناحية أخرى، لم يشكل إجمالي ودائع البنوك التجارية (الأهلية والحكومية) الأنسبة محدودة من مطلوبات الجهاز المصرفي التجاري لم تتجاوز (17%) خلال الفترة (2006-2010). وبعد إعادة هيكلة المصارف الحكومية (الرافدين والرشد) في 2010 قفزت قيمة هذه الودائع منسوبة إلى إجمالي مصادر الأموال إلى (56,1%) في 2011 و (60,8%) في 2012. انظر الجدول (17).

جدول (17)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية (الأهلية والأخرى والحكومية) إلى مطلوبات المصارف التجارية (2006-2012). تريليون دينار.

السنة	إجمالي الودائع	المطلوبات	%
2006	18,9	245,2	7,7
2007	29,5	267	11
2008	37,5	290,7	12,9
2009	46	309,5	14,9
2010	55	329	16,7
2011	65,3	116,5	56,1
2012	75,9	124,8	60,8

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

كذلك لم تتجاوز الودائع الادخارية (الجارية والتوفير والثابتة) للقطاع الخاص+الأخرى والحكومية منسوبة إلى المطلوبات (17%) خلال السنوات 2006-2010. ولكنها أرتفعت إلى (54,3%) و (59%) في عامي 2011 و 2012 نتيجة إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية للبنوك المملوكة للدولة. انظر الجدول (18).

جدول (18)

نسبة الودائع الادخارية الخاصة + الأخرى والحكومية لدى الجهاز المصرفي التجاري (2006-2012). تريليون دينار

السنة	الودائع الادخارية	المطلوبات	%
2006	15,5	245,2	6,3
2007	26,4	267	9,9
2008	35,8	290,7	12,3
2009	44,1	309,5	14,2
2010	53,3	329,1	16,2
2011	63,3	116,5	54,3
2012	73,6	124,8	59

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

شهدت الودائع الادخارية للقطاع الخاص + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف التجارية الخاصة والحكومية تصاعدا مطردا في قيمتها من (6,7) تريليون دينار عام 2006 إلى (42,4) تريليون دينار عام 2012 وبنسبة تغير (533%). وتراوح نسبة هذه الودائع مابين (40%) و (66%) من مجموع الودائع الادخارية في المصارف التجارية العراقية، وبمتوسط بلغ (51,6%) خلال (2006-2012). انظر الجدول (19).

الجدول (19)

نسبة الودائع الادخارية للقطاع الخاص والأخرى (الجارية + التوفير + الثابتة) إلى اجمالي الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية العراقية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الودائع الادخارية الخاصة + الأخرى	اجمالي الودائع الادخارية	%
2006	6,7	15,5	43,2
2007	10,6	26,4	40,2
2008	14,7	35,8	41,1
2009	21,7	44,1	49,2
2010	34,2	53,3	64,2
2011	41,8	63,3	66
2012	42,4	73,6	57,6
المتوسط	-	-	51,6

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

كما أتجهت قيمة الودائع الادخارية الخاصة + الأخرى منسوبة إلى gdp إلى الارتفاع، ثم مالت إلى الانخفاض. فقد بلغت (7%) في 2006، وارتفعت إلى (21,5%) في 2010 ثم تراجعت إلى (17,2%) في 2012. وبلغ متوسط هذه النسبة (14,4%) خلال (2006-2012). وكانت نسبة هذه الودائع إلى

اجمالي المطلوبات للمصارف التجارية منخفضة جداً، إذ تراوحت ما بين (2,7%) و(10,4%) خلال (2006-2010)، ثم ارتفعت بعد إعادة تقييم أصول المصارف التجارية الحكومية إلى (35,9%) و(34%) في عامي 2011 و2012 على التوالي، وبمتوسط بلغ (14,2%) للفترة (2006-2012). انظر الجدول (20).

جدول (20)

نسبة الودائع الادخارية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة) إلى gdp ومطلوبات البنوك التجارية (2006-2012).

السنة	% الودائع الادخارية الخاصة/gdp	% الودائع الادخارية الخاصة /المطلوبات
2006	7	2,7
2007	9,5	4
2008	9,4	5,1
2009	16,6	7
2010	21,5	10,4
2011	19,7	35,9
2012	17,2	34
المتوسط	14,4	14,2

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية.

بالمقابل كان للودائع الادخارية الحكومية (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) النصيب الأكبر من الأموال المودعة لدى المصارف التجارية خلال (2006-2009). فقد شكلت نسبة تراوحت ما بين (51%) و(60%) تقريباً. ثم تراجعت إلى (35,8%) في 2010 لتستقر النسبة عند (42,4%) في 2012. وبلغ متوسط هذه النسبة (48,4%) خلال (2006-2012). انظر الجدول (21)

جدول (21)

نسبة الودائع الادخارية الحكومية لدى الجهاز المصرفي التجاري (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	رصيد الودائع الادخارية الحكومية	اجمالي الودائع الادخارية الخاصة والحكومية	%
2006	8,8	15,5	56,8
2007	15,8	264	59,8
2008	21,1	35,8	58,9
2009	22,4	44,1	50,8
2010	19,1	53,3	35,8
2011	21,5	63,3	34
2012	31,2	73,6	42,4
المتوسط	-	-	48,4

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية. سنوات مختلفة.

هذا الوضع هو برهان على أن هنالك حالة مثالية لآلية ايداع الأموال الحكومية الناتجة أصلاً من التغير في الميزان الخارجي للبلد لدى المصارف التجارية الحكومية. فالنمو المتواصل في إيرادات الحكومة المتأتي من مورد النفط بالعملة الأجنبية ومقايضتها بعملة البنك المركزي (العملة المحلية) يغذي حسابات القطاع العام (الحكومة والمؤسسات العامة) عبر قناة الموازنة الاتحادية. لهذا تصبح الودائع المصرفية التي تعد مصدراً رئيساً تقليدياً للموارد غير الذاتية للجهاز المصرفي رهينة حركة القطاع الخارجي وسيطرة الحكومة عن طريق الموازنة العامة على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد. بعبارة أدق، لما كان نمو الإيراد النفطي الذي هو مورد حكومي يوفر أساس مركز الحكومة النقدي وإن الأعمال الحكومية هي مرتكز حركة الاقتصاد فإن أي تغير إيجابي في هذا المركز يعني زيادة الإيرادات المالية الحكومية المودعة لدى الجهاز المصرفي التجاري. وبذلك يصبح هذا الأخير هو الحوض أو الخزانة التي تصب فيها الحكومة ودائعها وتغرف منها الأموال لتمويل مصروفاتها الإدارية والاستثمارية. وانحصرت قيمة الودائع الادخارية الحكومية لدى المصارف التجارية منسوبة إلى gdp ما بين (9%) و (17%) تقريباً، وبمتوسط سنوي قارب (13%) خلال (2006 - 2012)، وهو ما يعادل تقريباً متوسط نسبة الودائع الادخارية الخاصة + الأخرى إلى gdp. انظر الجدول (22).

جدول (22)

نسبة الودائع الادخارية الحكومية لدى المصارف التجارية إلى gdp (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	رصيد الودائع الادخارية الحكومية	gdp	%
2006	8,8	96,1	9,2
2007	15,8	111,5	14,2
2008	21,1	156,7	13,5
2009	22,4	130,6	17,2
2010	19,1	159,3	12
2011	21,5	212,3	10,1
2012	31,2	246,4	12,7
المتوسط	-	-	12,7

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

كما شكلت الودائع الادخارية الحكومية منسوبة إلى المطلوبات نسبة متصاعدة على العموم. وسجل متوسط هذه النسبة (10,5%) مقابل (14,2%) للودائع الادخارية الخاصة. انظر الجدول (23).

جدول (23)

نسبة الودائع الادخارية الحكومية إلى مطلوبات البنوك التجارية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الودائع الادخارية الحكومية	المطلوبات	%
2006	8,8	245,2	3,6
2007	15,8	267	5,9
2008	21,1	290,7	7,3
2009	22,4	309,5	7,2
2010	19,1	329,1	5,8
2011	21,5	116,5	18,5
2012	31,2	124,8	25
المتوسط	-	-	10,5

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

يترشح عن النسب المبينه أنفأ دلالات معينة :

أولهما، يعد عدم استقرار الاقتصاد الكلي عاملاً رئيساً في ضعف تنمية الودائع المصرفية الخاصة. ذلك أن تقلبه يقلل من طلب الجمهور على الودائع ويزيد من الفشل المؤسسي في قدرة الجهاز المصرفي على تقديم الخدمات المالية المتطورة ويعمل على إعاقة النمو الاقتصادي. ثانيهما، ليس لأجهزة الوساطة المصرفية عمق كبير من زاوية ذراعها الايداعي بدلالة انه لم تحن حتى الآن فرصة وصول الودائع إلى gdp نسبة تقترب من مستوى المعايير الدولية أو حتى ما هو سائد في البلدان العربية النفطية وغير النفطية. إن هذا الاخفاق هو علامة على عدم التوافق بين ضخامة تدفقات رأس الداخلة وتعاضم السيولة النقدية التي تغذيها الإيرادات الحكومية المتزايدة عبر فائض ميزان المدفوعات وزيادة الدخول النقدية من جهة وتدفق محدود للفوائض المالية إلى الشبكة المصرفية من جهة أخرى، والسبب هو أن النظام المصرفي العراقي لا يوفر اطاراً عملياً ملائماً لتعبئة هذه الفوائض. فهناك تدهور ملحوظ ومستديم في جوده الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور. وهذا قد لا يبدو غريباً في بلد معظم سكانه ليس لديهم حسابات مصرفية ولديهم تفضيل قوي لعمله البنك المركزي على الودائع، وان ظهرت بوادر تحول في هذا التفضيل خلال السنوات الثلاث الأخيرة كما سنرى ذلك لاحقاً.

ثالثهما، أظهرت المالية العامة تأثيراً على النشاط الايداعي للمصارف التجارية العراقية. فإيداعات الجهاز المصرفي تتأثر أساساً بوضع ميزان المدفوعات الإيجابي وذلك من خلال التغيرات التي

يحدثها الاخير في المركز النقدي للحكومة بوصفها اللاعب المحرك للاقتصاد وبالتالي في تدفق ودائع الادارات والمؤسسات الحكومية إلى الجهاز المصرفي.

رابعاً، تقزم الفوائض المالية المدخره لدى الجهاز المصرفي التجاري الأهلي.

يميز هيكل توزيع الودائع الادخارية لدى أجهزة الوساطة المصرفية العراقية ظاهرتين : الأولى، سيادة واضحة للمصارف الحكومية على مجمل الودائع الادخارية المصرفية بدلالة أن مجموع الودائع (الجارية والتوفير والثابتة) المودعة في المصارف المملوكة للدولة بلغ (42,5) تريليون دينار في 2010 اي بنسبة (88,6 %) من الحجم الكلي للودائع الادخارية، ثم ارتفع إلى (53,4) تريليون دينار في 2012، اي بنسبة (86,1 %) . مقابل ذلك لم يكن نصيب المصارف التجارية الخاصة سوى (11,4 %) و (13,9 %) من مجمل الودائع الادخارية لدى الجهاز المصرفي التجاري في عامي 2010 و 2012 على التوالي . انظر الجدول (24) .

جدول (24)

التوزيع النسبي للودائع الادخارية المصرفية بين المصارف الحكومية والخاصة (2010-2012) تريليون دينار

السنة	% المصارف الحكومية	% المصارف الخاصة
2010	88,6	11,4
2011	88,7	11,3
2012	86,1	13,9
المتوسط	87,8	12,2

ملاحظة: 1- بدأ البنك المركزي العراقي بنشر بيانات تفصيلية حول توزيع الودائع حسب نوع المصارف اعتباراً من عام 2010.

2- عدم وجود تطابق في ارقام الجداول المتضمنة في النشرات الاحصائية التي ينشرها ب.م.العراقي. (مثال قارن ارقام الودائع الحكومية في جدول 6 وجدول 8 من النشرة الاحصائية 2010).

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، 2010-2012 .

يعزى استيلاء المصارف الحكومية على اكثر من (88%) في المتوسط من ودائع الجهاز المصرفي التجاري إلى القيود التي فرضتها الحكومة على وزاراتها ومؤسساتها العامة على عملياتها مع البنوك الخاصة . وحيث إن النشاط الاقتصادي الكلي يعتمد أساساً على الأعمال الحكومية التي يغذيها مورد النفط الحكومي، فإن تمويل تنفيذ هذه الأعمال يؤدي أوتوماتيكياً عبر قناة موازنة الدولة إلى تكديس

أموال الحكومة لدى المصارف التابعة للدولة. ويعني ذلك أن التغير في إيرادات الحكومة المتولد من مبادلة مورد القطاع الخارجي بعمله البنك المركزي ينعكس معظمه في مطلوبات ميزانية البنك المركزي العراقي أولاً ، ثم في مطلوبات ميزانية المصارف التجارية الحكومية عند قيام الحكومة بتمويل مصروفاتها الادارية (التشغيلية) والتنموية . وهو مايزيد من ودائع البنوك التجارية الحكومية التي ترفع بدورها من سيولتها . ومادام أن المركز النقدي للحكومة قويا بسبب اعتماده على الإيرادات النفطية الضخمة ، فإن اثار تمويل الانفاق الحكومي الداخلي لابد ان يصب في النهاية في شكل ايداعات نقدية لدى الجهاز المصرفي التجاري الحكومي.

والغريب في الأمر أنه على الرغم من هذه الهيمنة على الفوائض ، فإن المصارف التجارية الحكومية تعمل برؤوس أموال ضئيلة جداً مقارنة بالبنوك التجارية الخاصة وهو مايعني أن البنوك الحكومية تستغل أموال الغير المودعة لديها ، خاصة الفائض المالي الحكومي ، في تشغيل اعمالها .

الظاهرة الثانية ، وتتمثل في عدم نجاح البنوك التجارية الخاصة في تدفق الفوائض النقدية الأهلية صوب المطلوبات التي تصدرها . ويتجلى ذلك في المؤشرات التالية :

المؤشر الأول ، انخفاض ودائع الجمهور (الجارية والتوفير والثابتة) لديها مقارنة بمثيلاتها المودعة في البنوك الحكومية . فقد شكلت ادخارات القطاع الخاص نسبة (39%) ، (34,1%) و (40,3%) لدى المصارف الخاصة مقابل (61%) ، (65,9%) و (59,7%) لدى المصارف الحكومية للأعوام 2010، 2011 و 2012 على التوالي . انظر الجدول (25) .

جدول (25)

توزيع الودائع الادخارية الخاصة (الجارية والتوفير والثابتة) بين المصارف الأهلية والحكومية (2010-2012) تريليون دينار .

السنة	الودائع الخاصة لدى م. الحكومية (1)	الودائع الخاصة لدى م. الأهلية (2)	المجموع (3)	3/1%	3/2 %
2010	8,3	5,3	13,6	61	39
2011	12	6,2	18,2	65,9	34,1
2012	12,6	8.5	21,1	59,7	40,3

البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، 2010 - 2012 .

المؤشر الثاني ، ان ودائع التوفير والثابتة الخاصة لاتزال منخفضة إلى مجموع ودائع القطاع الخاص لدى مؤسسات الإيداع التجارية الأهلية. فقد أحتلت الودائع الجارية الخاصة نسبة (8,64%) في 2010 ثم ارتفعت إلى (7,65%) في 2012 . نظير ذلك انخفضت نسبة ودائع التوفير والثابتة من (2,35%) إلى (3,34%) إلى مجموع الودائع الادخارية الخاصة خلال الفترة ذاتها . انظر الجدول (26) .

(25)

جدول (26)

الأهمية النسبية لتوزيع الودائع الخاصة (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف الأهلية (2010-2012) مليون دينار

السنة	الجارية 1	التوفير 2	الثابتة	المجموع 4	4/1 %	4/2%	4/3 %
2010	3,478,604	1,396,305	495,490	5,370,399	64,8	26	9,2
2011	4,028,111	1,567,920	599,205	6,165,236	65	25,3	9,7
2012	5,571,766	1,894,004	1,022,280	8,488,050	65,7	22,3	12

المصدر : البنك المركزي العراقي ،النشرة الإحصائية السنوية ،2010- 2012 .

هذه النسبة هي أقل بكثير مما يودع في صورة ودائع خاصة (توفير وثابتة) إلى مجموع الودائع الادخارية الخاصة لدى المصارف التجارية الحكومية ،وان مالت إلى الانخفاض . فقد بلغت (57,3%) عام 2010، (44,1%) عام، و(48,6%) عام. انظر الجدول (27).

جدول (27)

الأهمية النسبية لتوزيع الودائع الخاصة (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف التجارية الحكومية (2010-2012) مليار دينار

السنة	الجارية 1	التوفير 2	الثابتة	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	3,562	4,642	135,	8,340	42,7	55,7	1,6
2011	6,702	5,163	130,	11,995	55,9	43	1,1
2012	6,490	6,001	136,	12,627	51,4	47,5	1,1

المصدر :البنك المركزي العراقي ،النشرة الإحصائية السنوية ،2010- 2012 .

المؤشر الثالث، ان المصارف التجارية الحكومية تستحوذ على الشطر الأعظم من ودائع التوفير والثابتة للقطاع الخاص المودعة لدى الجهاز المصرفي التجاري ونسبة (71,6%)، (70,7%)، و(67,8%) نظير (28,4%)، (29,3%)، و(32,2%) خلال السنوات 2010 ، 2011، 2012 على التعاقب. انظر الجدول (28).

جدول (28)

الأهمية النسبية لودائع (التوفير والثابتة) للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية والخاصة (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	ودائع التوفير والثابتة الخاصة لدى المصارف الحكومية 1	ودائع التوفير والثابتة الخاصة لدى المصارف الأهلية	المجموع 3	3/1%	3/2%
2010	4,8	1,9	6,7	71,6	28,4
2011	5,3	2,2	7,5	70,7	29,3
2012	6,1	2,9	9	67,8	32,2
المتوسط	-	-	-	70	30

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية. 2010- 2012.

المؤشر الرابع، تدني اجمالي الودائع الادخارية الخاصة (الجارية والتوفير والثابتة) منسوبة إلى gdp لدى المصارف التجارية الخاصة مقارنة بمثلتها في المصارف التجارية الحكومية. فقد بلغت هذه النسبة (5,2%)، (5,75%)، و(5,1%) في المصارف الحكومية، مقابل (3,3%)، (2,9%)، و(3,4%) لدى المصارف الأهلية للأعوام 2010، 2011، 2012 على التعاقب. أنظر الجدول (29).

جدول (29)

نسبة اجمالي الودائع الادخارية الخاصة (الجارية والتوفير والثابتة) إلى gdp لدى المصارف الخاصة والحكومية (2010، 2012) تريليون دينار.

السنة	الودائع الخاصة لدى م. الحكومية 1	الودائع الخاصة لدى م. الأهلية 2	Gdp 3	% 3/1	% 3/2
2010	8,3	5,3	159,3	5,2	3,3
2011	12	6,2	212,3	5,7	2,9
2012	12,6	8,5	246,4	5,1	3,4
المتوسط	—	—	—	5,3	3,2

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010- 2012.

المؤشر الخامس، يتعزز ضعف حساسية مطلوبات البنوك التجارية الخاصة إلى النشاط الاقتصادي الكلي من خلال تدني نسبة ودائع التوفير والثابتة إلى gdp. فقد بلغت هذه النسبة (1,2%)، (1%)، و(1,2%) في المصارف الخاصة مقابل (3%)، (2,5%)، و(2,5%) في المصارف الحكومية خلال السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي.

ان قصور المصارف التجارية الأهلية في جذب الفوائض المالية للقطاع الخاص يفسر بتفضيل المدخرين مؤسسات الإيداع الحكومية على مثيلاتها الخاصة. وهذا يمكن ان يرد إلى سببين: من ناحية، عدم توافر الحماية للمودعين في البنوك الخاصة مقابل الضمان الضمني على الودائع لدى المصارف المملوكة للدولة. وهو ما يقتضي عمل تشريعي لإنشاء مؤسسة أو صندوق يعنى بضمان الودائع الخاصة لدى البنوك الأهلية لتحقيق التكافؤ مع البنوك الحكومية والمساواة في القابلية على التنافس.

من ناحية أخرى، حادثة البنوك التجارية الخاصة وقله اعتماد الجمهور على التعامل معها .لهذا يمكن القول ان غلبه الودائع الادخارية لدى المصارف الحكومية لايعكس تميز هذه الاخيرة في الخدمات المالية المبتكرة وجوده المعاملة المصرفية التي تقدمها لزبائنهم بقدر ما يعكس شعور نفسي ،قد لا يكون مبرراً تماماً ،تجسده الخشية من ضياع الأموال المودعة لدى مؤسسات مالية ايداعه لاتوفر نظاماً للتحوط ضد فقدان الادخارات في حاله تعرض سلامة مركزها المالي إلى المخاطر السوقية والتشغيلية .فضلاً عن ان تراث التدخل الحكومي (التأميم)في القطاع المصرفي وما تبعه من فشل عارم في ادارة المؤسسات المالية المؤممة والنهوض بها وما خلفه من كلفة اجتماعية باهضة لايزال عالقا في اذهان الجمهور .

ثم ان الحكومة بإجراءاتها الادارية غير المدروسة المتضمنة عدم جواز سداد الديون الحكومية بصكوك مسحوبة على البنوك التجارية الخاصة لصالح الدوائر الحكومية مثل (الضرائب ،التسجيل العقاري ،الكمارك) ،أو اصدار خطابات اعتماد لصالح استيرادات الحكومة المركزية والمشروعات العامة تخلق وتقوي بيئة تقييدية ومناخ غير مهاد لعمل البنوك الخاصة.

الواقع ان البنوك التجارية الحكومية لاتحمل أية سمه تقدم أو تطور في نوع المنتجات المالية التي تسوقها إلى الجمهور ،أو اسلوب التعامل مع الزبائن .فهي مؤسسات مالية يغلب عليها الروتين وطرائق العمل المصرفي البدائي والبنية التحتية المتهترئة إذ ان معظم هذه المصارف تمارس نشاطها في ابنية ضيقة إن لم تكن منازل سكنية مستأجرة لاتتوافر فيها أبسط متطلبات الحداثة المصرفية . والنقطة الجديرة بالملاحظة هي إنه في اطار تحرير أسعار الفائدة وترك الحرية للمصارف التجارية في تحديد أسعار الفائدة على الادخار و(الإقراض)يفترض ان تكون أسعار الفائدة المرتفعة التي تسددها ا لمصارف التجارية الخاصة على مصادر مواردها المالية في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية مقارنة بمثيلاتها التي تمنحها البنوك التجارية الحكومية مصدر جذب لعارضي الأموال باتجاه زيادة الرغبة لزيادة حجم الادخارات الخاصة لدى المصارف الأهلية .أنظر الجدول (30).

جدول (30)

معدلات اسعار الفائدة على الودائع الادخارية في المصارف التجارية الخاصة والحكومية (2010، 2012)

السنة	التوفير حكومي	التوفير خاص	ثابتة 6 اشهر حكومي	ثابتة 1 شهر خاص	ثابتة سنة حكومي	ثابتة سنة خاص	ثابتة 2 سنة حكومي	ثابتة 2 سنة خاص
2010	4,88	5,72	5,77	6,40	6,82	7,22	7,84	8,92
2011	4,82	5,36	5,71	5,98	6,74	6,95	7,79	7,90
2012	4,08	5,36	5,36	6,04	6,18	6,99	7,25	8,26

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010- 2012

ولكن المفارقة هنا هي أن فرق هامش الفائدة المرتفع نسبياً المعلن لصالح المصارف التجارية الخاصة كان من العوامل الدافعة لزيادة رصيد الودائع التوفيرية والثابتة، ولكن لم يكن سبباً كافياً لأحداث نقله في كفه هذه الودائع الادخارية صوب مطلوبات المصارف التجارية الخاصة. وهو ما يؤيد حقيقة ان هنالك دوافع أعمق في تفضيل المودعين حفظ ادخاراتهم لدى المصارف التجارية الحكومية على المصارف الخاصة. هذه الدوافع تكمن، كما بينا آنفاً، ليس في درجة استجابة الجمهور للاختلاف في معدلات المردود المالي على ودائعهم الادخارية، بل في الإحساس النفسي والقناعة بالأمان الذي توفره المؤسسات الايداعية الحكومية (انظر تقرير الاستقرار المالي، 2011، ص36).

خامساً، أجهزة الوساطة المصرفية الحكومية خزانة مالية الحكومة.

إذا كانت المصارف التجارية الحكومية تستحوذ على النسبة العظمى من اجمالي فوائض القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) والقطاع الخاص في شكل ودائع جارية وتوفير وثابتة المودعة لدى الجهاز المصرفي التجاري، فإن هيكل ودائع المصارف المملوكة للدولة يتصف بطغيان الودائع الجارية على اجمالي الأموال المودعة لديها. فقد احتلت الودائع تحت الطلب للقطاعين العام والخاص نسبة (88,2%)، (88,6%)، و(83,9%) من مجمل ودائع المصارف التجارية الحكومية في الأعوام 2010، 2011، 2012 على التعاقب. بينما بلغت نسبة ودائع التوفير (10,8%)، (10,4%)، و(11,2%) خلال السنوات ذاتها. أما الودائع الثابتة فقد كانت من الضالة بحيث شكلت نسبة (1%)، (1%)، وارتفعت إلى (4,9%) خلال الفترة ذاتها. انظر الجدول (31).

جدول (31)

التوزيع النسبي لأجمالي اودائع الادخارية الخاصة والحكومية (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف التجارية الحكومية (2010، 2012) تريليون دينار .

السنة	جارية 1	توفير 2	ثابتة 3	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	37,4	4,6	0,4	42,4	88,2	10,8	1
2011	44,1	5,2	0,5	49,8	88,6	10,4	1
2012	44,8	6	2,6	53,4	83,9	11,2	4,9
المتوسط	-	-	-	-	86,9	10,8	2,3

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2010 - 2012.

تبرز سيادة المالية العامة على الجهاز المصرفي التجاري الحكومي من ثلاث زوايا:

الزاوية الأولى، إن ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة تؤلف الجزء الأكبر من اجمالي الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية الحكومية. إذ بلغت (80,4%) و(75,9%) و(76,4%)، مقابل (19,6%)، (24,1%)، و(23,7%) للقطاع الخاص في السنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي. انظر الجدول (32).

جدول (32)

الأهمية النسبية للودائع الادخارية الحكومية والقطاع الخاص (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف التجارية الحكومية (2010، 2012) تريليون دينار.

السنة	ودائع حكومية 1	ودائع خاصة 2	المجموع 3	3/1%	3/2%
2010	34,1	8,3	42,4	80,4	19,6
2011	37,8	12	49,8	75,9	24,1
2012	40,8	12,6	53,4	76,4	23,6
المتوسط	-	-	-	77,6	22,4

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2010 - 2012.

الزاوية الثانية، يوضح تعاظم نسبة الودائع الحكومية الجارية إلى اجمالي الودائع الادخارية الحكومية لدى المصارف التجارية الحكومية الطبيعة الآتية لأموال الموازنة العامة والمؤسسات العامة القابلة للسحب عند الطلب لتغطية متطلبات الأنفاق التشغيلي لأجهزة الدولة المختلفة وبالتالي فإنها غير مؤهلة أصلاً للإقراض. إذ بلغت هذه النسبة (99,2%)، (99%)، و(93,9%) خلال السنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي وبمتوسط سنوي (97,4%) . مما يؤكد مرة أخرى مدى القوة التي توفرها المالية العامة في دعم الموارد المالية للجهاز المصرفي التجاري الحكومي. انظر الجدول (33).

جدول (33)

نسبة الودائع الجارية الحكومية إلى إجمالي الودائع الادخارية الحكومية لدى المصارف الحكومية (2010، 2012 تريليون دينار).

السنة	ودائع جارية حكومية	إجمالي ودائع الحكومة	%
2010	33,9	34,1	99,4
2011	37,4	37,8	98,9
2012	38,3	40,8	93,9
المتوسط	-	-	97,4

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010 - 2012.

وتظهر أهمية الودائع الجارية الحكومية أيضاً عندما ندرك أن هذه الأموال النقدية الحكومية المودعة لدى المصارف الحكومية تعادل لوحدها (3 - 4) اضعاف مجموع الودائع الادخارية الخاصة (الجارية والتوفير والثابتة) لدى ذات المصارف الحكومية. انظر جدول (34).

جدول (34)

أهمية الودائع الجارية الحكومية إلى إجمالي الودائع الادخارية الخاصة لدى المصارف الحكومية

(2010 - 2012) تريليون دينار.

السنة	ودائع جارية حكومية	إجمالي الودائع الادخارية الخاصة
2010	33,9	8,3
2011	37,4	12
2012	38,3	12,6

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010 - 2012

إن تمتع أجهزة الوساطة المصرفية الحكومية بثمار الوفرة المالية للحكومة يتجلى أيضاً بنسبة الودائع الجارية الحكومية إلى gdp التي بلغت (21,3%)، (17,6%)، (15,5%) في السنوات 2010 و2011 و2012 على التوالي. وهو ما يعادل ضعف نسبة مجموع الودائع الادخارية للقطاع الخاص إلى gdp لدى المصارف الحكومية والخاصة. انظر الجدول (35).

جدول (35)

نسبة الودائع الجارية الحكومية إلى gdp (2010-2012) تريليون دينار

السنة	ودائع جارية حكومية 1	م. الودائع الادخارية الخاصة لدى المصارف الخاصة والحكومية 2	3Gdp	3/1%	3/2%
2010	33,9	13,6	159,3	21,3	8,5
2011	37,4	18,2	212,3	17,6	8,6
2012	38,3	21,1	246,4	15,5	8,6
المتوسط	-	-	-	18,1	8,6

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-2012.

الزاوية الثالثة، تحتل الودائع الادخارية الحكومية (الجارية والتوفير والثابتة) لدى الجهاز المصرفي التجاري الحكومي نسبة من gdp توازي (3- 4) اضعاف نسبة الودائع الادخارية الخاصة إلى gdp لدى ذات الجهاز. فقد شكلت النسبة الأولى (21,4%)، و(17,8%)، و(16,6%)، وبمتوسط سنوي (18,6%) ، مقابل (5,2%)، و(5,7%)، و(5,1%) خلال الاعوام 2010، و2011، و2012 على التوالي وبمتوسط سنوي (5,3%) . انظر الجدول (36).

جدول (36)

نسبة اجمالي الودائع الادخارية الحكومية والخاصة لدى المصارف التجارية الحكومية إلى gdp (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	مجموع الودائع الادخارية الحكومية 1	مجموع الودائع الادخارية الخاصة 2	3 Gdp	3/1 %	3/2%
2010	34,1	8,3	159,3	21,4	5,2
2011	37,8	12	212,3	17,8	5,7
2012	40,8	12,6	246,4	16,6	5,1
المتوسط	-	-	-	18,6	5,3

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-2012.

إن سيادة الودائع الحكومية (قيمة ونسبة) على النشاط الايداعي للمصارف الحكومية لا يعني بأي حال من الأحوال ارتقاء جهود أجهزة الوساطة المصرفية الحكومية في تعبئة الادخارات . ودلالة ذلك أن الأموال التي تودعها الحكومة لدى هذه الأجهزة هي في الواقع احتياطات نقدية فرضتها التوجيهات الرسمية بوجوب حصر الأعمال المالية للوزارات والأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة

بالجهاز المصرفي الحكومي. من جهة أخرى، لما كانت الودائع الحكومية هي أصلاً أموال تخصصها الحكومة لتمويل المصروفات التشغيلية والتنموية للإدارات الحكومية ويتم التصرف بها أو السحب عليها في أوقات معينة، فإنها لاتعد ودائع مصرفية اعتيادية قابلة للاستخدام لأغراض الإقراض.

تأسيساً على ماتقدم نستنتج ما يأتي :

1- سيطرة مؤسسات الإيداع التجاري الحكومي على حجم وحركة الإيداعات النقدية في السوق المصرفية العراقية.

2- الطبيعة الخاصة لهذه الأموال المودعة من حيث كونها غير قابلة للإقراض فإن ذلك لابد أن ينعكس سلباً على أدائها الأقرضي، ويتجسد في انكماش قابليتها في العمليات المصرفية المؤدية إلى تعميق الوساطة المالية.

سادساً. ضآلة النشاط الأقرضي

للجهاز المصرفي التجاري.

للقطاع المصرفي آلية فعالة لتعبئة الادخارات وتوفير قوة شرائية جديدة توضع تحت تصرف طالبي الأموال المعدة للإقراض لأغراض الاستثمار. وإن هاتين العمليتين يكمل أحدهما الآخر في إطار نجاح الوساطة المالية بين عارضي الأموال وطالبيها في تنمية الاقتصاد. ذلك إن آلية التنمية الاقتصادية هي الأخرى عملية متكاملة يلعب فيها كل من الادخار والاستثمار دوراً أساسياً. وعادةً تنمو الودائع المصرفية في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للمؤسسات المالية الوسيطة المصرفية جنباً إلى جنب نمو النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي (gdp). كما تميل موجودات البنوك ممثلة بمطالبها على القطاع الخاص والحكومة في صورة تسهيلات مصرفية متنوعة إلى التزايد مع نمو النشاط الاقتصادي، وهكذا يتنامى القطاع المصرفي والمالي بنمو الاقتصاد.

تظهر الإحصائيات أن نمو (gdp) قد صاحبه زيادة في رصيد الائتمان المقدم للاقتصاد من قبل الجهاز المصرفي التجاري. فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي (الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والحكومة) في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية من (4,7) تريليون دينار عام 2006 إلى (32,4) تريليون دينار عام 2012، وبنسبة تغير (589%). وكانت نسبة مطالب المصارف التجارية على القطاع الخاص بالمحصلة أعلى من نسبة مثيلها على الحكومة خلال الفترة (2006 - 2012). وذلك نتيجة المركز النقدي الإيجابي للحكومة. انظر الجدول (37).

جدول (37)

اجمالي ديون المصارف التجارية (قروض وتسهيلات مصرفية) على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والحكومة (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	ديون على القطاع 1 الخاص + ق. أخرى	ديون على الحكومة 2	المجموع 3	% 3/1	% 3/2
2006	2,6	2,1	4,7	55,3	44,7
2007	3,4	3,5	6,9	49,3	50,7
2008	4,6	2,9	7,5	61,3	38,7
2009	5,2	3,4	8,6	60,5	39,5
2010	9,4	8,3	17,7	53,1	46,9
2011	13	11,7	24,7	52,6	47,4
2012	20,8	11,6	32,4	64,2	35,8
المتوسط	-	-	-	56,6	43,4

المصدر : البنك م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

في هذه النقطة ، أي نفاذ التمويل المصرفي ، كانت نسبة الزيادة في مطالب المصارف التجارية على الاقتصاد (589%) أكبر من نسبة الزيادة في اجمالي الودائع المصرفية (302%) ما بين 2006 و 2012. هذا التصاعد في رصيد الاعتمادات المقدمة مصرفياً إلى الاقتصاد (نشاط خاص + قطاعات أخرى وحكومة) انعكس إيجاباً في نسبته إلى (gdp). إذ ارتفعت نسبة الديون المصرفية على الاقتصاد ككل إلى gdp من (4,9%) في 2006 إلى (13,1%) في 2012. وبلغ متوسط نسبة الديون على الاقتصاد (8,3%) خلال 2006 - 2012. انظر الجدول (38).

جدول (38)

نسبة ديون الجهاز المصرفي التجاري العراقي (قروض وتسهيلات مصرفية) على القطاع الخاص + قطاعات أخرى والحكومة إلى gdp (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	مجموع الديون	gdp	%
2006	4,7	96,1	4,9
2007	6,9	111,5	6,2
2008	7,5	156,7	4,8
2009	8,6	130,6	6,6
2010	17,7	159,3	11,1
2011	24,7	212,3	11,6
2012	32,4	246,4	13,1
المتوسط	-	-	8,3

المصدر : ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ورغم تحسن النشاط الأقرضي للبنوك التجارية بدلالة ارتفاع نسبة مطالبها على الاقتصاد إلى gdp، فلا تزال هذه النسبة متدنية جداً مقارنة بالنسبة المتحققة في العديد من بلدان العالم. يظهر الجدول (39) إن أعلى نسبة مسجله في العراق لم تلحق حتى بأدنى النسب التي سجلت في اليمن وبلغت (15,2%)، و(16,2%) في عامي 2010، و2011 على التعاقب.

جدول (39)

نسبة ديون المصارف التجارية العربية (القروض والسهميات المصرفية) إلى gdp (2010، و2011)

البلد	% 2010	% 2011
البحرين	133,4	125,8
مصر	69,5	71,4
الأردن	103,5	109,6
الكويت	73,3	57,7
لبنان	160,6	158,2
قطر	74,6	78,9
السعودية	57,9	47,7
الإمارات	93,2	79,8
عمان	50,3	49,2
المغرب	106,4	113,1
تونس	65,4	72,8
اليمن	15,2	16,2

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 1/2 ص 321، و جدول 7/7 ص 403.

وأظهرت المصارف التجارية العراقية تحسناً في تمويلها للاقتصاد نسبة إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة (الجارية والتوفير والثابتة والاعتمادات والكفالات) والحكومية، إذ ارتفعت من (24,9%) في 2006 إلى (42,7%) في 2012، وبمتوسط (28,5%) (انظر الجدول (40)).

جدول (40)

نسبة ديون (القروض والتسهيلات الائتمانية) المصارف التجارية العراقية على الاقتصاد إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والأخرى والحكومية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الديون على الاقتصاد	إجمالي الودائع الخاصة + أخرى والحكومية	%
2006	4,7	18,9	24,9
2007	6,9	29,5	23,4
2008	7,5	37,5	20
2009	8,6	46	18,7
2010	17,7	55	32,2
2011	24,7	65,3	37,8
2012	32,4	75,9	42,7
المتوسط	-	-	28,5

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ومع ذلك تظل هذه النسب منخفضة جداً وفقاً للمعايير الدولية التي تتجاوز (50%)، وأدنى كثيراً من مثيلاتها المسجلة في البلدان العربية. انظر الجدول (41).

جدول (41)

نسبة الديون (القروض والتسهيلات الائتمانية) المصارف التجارية العربية إلى الودائع المصرفية (2010، و2011).

البلد	2010%	2011 %
البحرين	121,4	127,7
مصر	88,7	99,7
الأردن	96,7	103,3
الكويت	88,3	83,3
لبنان	66,2	65,8
قطر	124,8	144,9
السعودية	100,5	96,8
الإمارات	104,4	103,5
اليمن	68,3	74
عمان	110,1	111
المغرب	113,5	119
تونس	126,5	138,1

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 6/7 ص 402، و جدول 7/7 ص 403.

من ناحية أخرى، هنالك عدم اتساق بين نشاط التمويل الذي تقدمه المصارف التجارية العراقية إلى الاقتصاد وإجمالي الودائع المصرفية كنسبة إلى gdp. فقد بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والأخرى

(الجارية والتوفير والثابتة والأعتمادات والكفالات) والحكومية إلى gdp (19,7%) في 2006، وارتفعت إلى (30,8%) في 2012، وبمتوسط (28,8%) للفترة (2006-2012)، مقابل (4,9%) و(13,1%) كنسبة من gdp لأجمالي ديون المصارف التجارية الخاصة والحكومية على مجموع النشاط الاقتصادي خلال العامين على التوالي وبمتوسط سنوي (8,3%) للفترة ذاتها. وهو ما يعني أن النسبة الأولى تعادل (4) أضعاف النسبة الثانية في 2006، وأكثر من ضعفين في 2012. وأن المتوسط السنوي للنسبة الأولى يعادل (3,5) النسبة الثانية. انظر جدول (42).

جدول (42)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية (الخاصة + أخرى والحكومية) وديون المصارف التجارية على النشاط الخاص والقطاعات الأخرى والحكومي إلى gdp (2006-2012).

السنة	% إجمالي الودائع / gdp	% إجمالي الديون / gdp
2006	19,7	4,9
2007	26,5	6,2
2008	23,9	4,8
2009	35,2	6,6
2010	34,5	11,1
2011	30,8	11,6
2012	30,8	13,1
المتوسط	28,8	8,3

المصدر: اقتسبت النسب من الجداول السابقة.

وحتى لو قارنا نسبة الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة والأعتمادات والكفالات) إلى gdp مع نسبة التمويل المصرفي الكلي إلى الاقتصاد (إجمالي الديون) إلى gdp فإننا نلاحظ أن النسبة الأولى تبلغ ما يقرب ضعف النسبة الثانية. انظر الجدول (43).

جدول (43)

نسبة الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى والديون على الاقتصاد ككل إلى gdp (2006-2012)

السنة	% الودائع الخاصة + أخرى / gdp	% إجمالي الديون / gdp
2006	10,5	4,9
2007	11,4	6,2
2008	10,5	4,8
2009	18,1	6,6
2010	22,5	11,1
2011	20,6	11,6
2012	18,1	13,1
المتوسط	16	8,3

المصدر : ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

كذلك نلاحظ تفوق متوسط نسبة الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى إلى gdp (16%) متوسط نسبة ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى gdp (4,7%). وهو ما يزيد على (3) ثلاثة اضعاف النسبة الثانية .

إن النسب السابقة تدل على النهج التحفظي الذي اختطته المصارف التجارية في منح الائتمان وتدارك مخاطر في بيئة غير معبدة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والقانونية والأخلاقية والأمنية. هذه المصارف تسعى إلى أن تستفيد إلى حد كبير من الودائع في تكثيف سيولتها وتنمية عوائد مالية من أصولها قاعدتها توفير التمويل التجاري (تجارة الجملة والمفرد) والتمويل العقاري ومعاملات الصرف الأجنبي والقروض الشخصية المضمونة والودائع بالبنك المركزي. وتعد هذه الأصول منبع دخل مأمون لا تتسبب في نشوء مخاطر سوقية كبيرة ولا تستدعي التحصن في قواعد تحوطية.

عند الانتقال إلى مطالب الجهاز المصرفي التجاري على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى منسوبة إلى gdp نلاحظ أنها كانت عند مستويات غير متوقعة. فعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة من (2,7%) في 2006 إلى (8,4%) في 2012، فإنها تبقى ضئيلة جداً في تأثيرها على وتيرة النمو الاقتصادي وحاجة البلد للمشاريع التنموية . كذلك نلاحظ تفوق متوسط نسبة الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى إلى gdp (16%) متوسط نسبة ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى gdp (4,7%). وهو ما يزيد على (3) اضعاف النسبة الثانية. (قارن النسب الواردة في الجدولين 43 و 44).

جدول (44)

نسبة ديون الجهاز المصرفي التجاري العراقي على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى gdp (2006، 2012).

السنة	%
2006	2,7
2007	3
2008	2,9
2009	4
2010	5,9
2011	6,1
2012	8,4
المتوسط	4,7

المصدر : احتسبت من ارقام جداول سابقة.

ويتعزز هذا المستوى الهابط من مساهمة البنوك التجارية العراقية في تمويل احتياجات النشاط الخاص والقطاعات الأخرى (عدا القطاع الحكومي) عند مقارنته بنسبة المطلوبات على القطاع الخاص للمصارف التجارية العربية إلى gdp. إذ تراوحت هذه المساهمة ما بين (33,8% - 81,7%) في عام 2010 و (31,5% - 85,4%) في عام 2011 في (12) بلداً عربياً. وهو ما يعادل عدة أضعاف ما هو قائم في العراق. انظر الجدول (45).

جدول (45)

نسبة المطلوبات للبنوك التجارية العربية على القطاع الخاص إلى gdp (2010، 2011)

البلد	2010%	2011%
البحرين	79,4	77,5
مصر	33,8	31,5
الأردن	72,5	72,8
الكويت	80,1	63,6
لبنان	81,7	85,4
قطر	58,5	55,8
السعودية	45,4	38,3
الإمارات	69,1	58,8
عمان	46	43,9
المغرب	68,5	71,2
تونس	60,8	67,3
اليمن	6,4	5,9

المصدر: استخرجت النسب استناداً إلى :

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 1/2 ص 321، جدول 8/7 ص 404.

ونلاحظ من الجدول (45) إن أدنى نسبة كانت مسجلة في اليمن (6,4% و 5,9%) في عامي 2010 و 2011. وبذلك تقترب نسبة التمويل المصرفي للقطاع الخاص إلى gdp في العراق من تلك المسجلة في اليمن، على الرغم من التفاوت الملحوظ في نسب النمو الاقتصادي والإمكانات المالية المتاحة بينهما. أما نسبة ديون الجهاز المصرفي التجاري على الحكومة إلى gdp فكانت أقل من مثيلتها للقطاع الخاص خلال (2006 - 2012). وهذا يعكس اعتماد التمويل على المركز النقدي للحكومة، وعلى وجه التحديد الموارد المالية التي توفرها الموازنة الاتحادية. انظر الجدول (46).

جدول (46)

نسبة ديون الجهاز المصرفي التجاري العراقي على الحكومة إلى gdp (2006-2012).

السنة	%
2006	2,2
2007	3,1
2008	1,9
2009	2,6
2010	5,2
2011	5,5
2012	4,7
المتوسط	3,6

وسجلت نسبة مطالبات الجهاز المصرفي التجاري العراقي على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية ارتفاعاً من (13,8%) عام 2006 إلى (27,4%) عام 2012 وبمتوسط سنوي (16,2%). انظر الجدول (47).

جدول (47)

نسبة ديون المصارف التجارية العراقية على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى والحكومة إلى مجموع الودائع المصرفية الخاصة والحكومية (2006-2012) تريليون دينار .

السنة	د. على القطاع الخاص 1	د. على الحكومة 2	إجمالي الودائع المصرفية 3	% 3/1	% 3/2
2006	2,6	2,1	18,9	13,8	11,1
2007	3,4	3,5	29,5	11,5	11,9
2008	4,6	2,9	37,5	12,3	7,7
2009	5,2	3,4	46	11,3	7,4
2010	9,4	8,3	55	17,1	15,1
2011	13	11,7	65,3	19,9	17,9
2012	20,8	11,6	75,9	27,4	15,3
المتوسط	-	-	-	16,2	12,3

احتسبت النسب من جداول سابقة.

ومع ذلك تبقى هذه النسبة هي الأخرى ادنى بكثير من مثيلاتها في البلدان العربية التي تراوحت ما بين (28,9%) و (117,6%) في 2010 و (27,2%) و (127,7%) في 2011. وبلغ متوسط هذه النسبة (74%) في 2010 و (75%) في 2011، وهو ما يعادل (3-4) أضعاف مثيلتها في العراق خلال السنتين ذاتهما. أنظر الجدول (48).

جدول (48)

نسبة مطلوبات المصارف التجارية العربية على القطاع الخاص إلى مجموع الودائع المصرفية (2010-2011).

السنة	2010%	2011%
البحرين	72,2	78,6
مصر	43,1	44
الأردن	67,6	68,6
الكويت	96,4	92,3
لبنان	33,6	35,5
قطر	97,8	102,5
السعودية	78,8	77,8
الإمارات	77,4	76,2
عمان	100,7	99
المغرب	73,1	74,9
تونس	117,6	127,7
اليمن	28,9	27,2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 6/7 ص 402، و جدول 8/7 ص 404.

والنقطة الجديرة بالذكر أن هنالك ضعفا في الإعتمادات المقدمة إلى النشاط الخاص، وأن هذا الوضع لم يكن مرده محدودية الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة والكفالات والاعتمادات) لأن قيمة هذه الودائع بلغت اضعاف مقدار الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص + القطاعات الأخرى. وأن نسبة ديون المصارف التجارية على هذا القطاع إلى اجمالي الودائع الخاصة تراوحت ما بين (22,1%-46,5%) للفترة (2006 - 2012)، وبمتوسط (29,3%). أنظر الجدول (49).

جدول (49)

نسبة ديون المصارف التجارية العراقية على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى اجمالي الودائع الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة والكفالات والاعتمادات) للفترة (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الديون على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى	اجمالي الودائع الخاصة + الأخرى	2/1%
2006	2,6	10,1	25,7
2007	3,4	12,7	26,8
2008	4,6	16,4	28
2009	5,2	23,5	22,1
2010	9,4	35,9	26,2
2011	13	43,8	29,7
2012	20,8	44,7	46,5
المتوسط	-	-	29,3

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وهذا يعني ان للمصارف التجارية العراقية موارد مالية متاحة ومعدة للإقراض يقابل ذلك تدني في نشاطها التمويلي. ويكمن ذلك في سياستها الائتمانية المتحفظة معززة بمخاوف المخاطر الائتمانية للمقرضين التي تجسدها تصاعد قيمة القروض المتعثرة والمخاطر السوقية المتأتية من واقع اجتماعي غير مرض، وتوقعات وغير متفائلة لسير الاقتصاد الكلي وإدارته بطريقة مركزية بعيدة عن أسس زيادة الانتاجية، وتوتر المناخ السياسي، وصعوبة التنبؤ بمجريات الأمور في مجتمع يشهد تدهورا ملحوظا في أبرز قيمة الاخلاقية والقانونية، ويفتقر إلى قواعد العدل وأحكام الإفصاح والشفافية، وينزلق تدريجيا ولكن بشده في مآهات فقدان الثقة بين أوساط المتعاملين في شتى جوانب ممارسة الاعمال المصرفية وغير المصرفية. كل ذلك يوفر في السوق المصرفية اشارات تحذيرية تصب في الحد من نمو ذراع التمويل أو الإقراض المصرفي في الوقت الراهن.

علاوة على ما تقدم، توضح مؤشرات توظيف الموارد المالية ان نسبة اجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية إلى gdp فاقت بكثير ايضا نسبة الائتمان النقدي المباشر إلى gdp. فبينما شكلت النسبة الأولى (29%) تقريبا في المتوسط خلال 2006-2012 سجلت النسبة الثانية (6%) في المتوسط للفترة ذاتها. انظر الجدول (50).

جدول (50)

نسبة اجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية والائتمان النقدي المباشر إلى gdp (2006-2007) تريليون دينار.

السنة	% اجمالي الودائع/ gdp	الائتمان النقدي المباشر	gdp	الائتمان النقدي/ gdp
2006	19,7	2,7	96,1	2,8
2007	26,5	3,5	111,5	3,1
2008	23,9	4,6	156,7	2,9
2009	35,2	5,7	130,6	4,4
2010	34,5	11,7	159,3	7,3
2011	30,8	20,3	212,3	9,6
2012	30,8	28,4	246,4	11,5
المتوسط	28,8			5,9

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وتبدو مؤشرات البيئة المصرفية التحوطية والمتخلفة قوية عندما نتمعن نسبة اجمالي ديون الجهاز المصرفي التجاري على القطاع الخاص والحكومة إلى إجمالي الموجودات. فقد تراوحت هذه النسبة ما بين (1,9%-5,4%) خلال السنوات 2006-2010. وهي نسبة واطئة جداً بكل المعايير الدولية والإقليمية. ثم

ارتفعت إلى (21%، و26%) في عامي 2011 و2012 على أثر إعادة تقييم الموجودات في إطار إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد و بمتوسط سنوي (8,9%) . انظر الجدول (51).

جدول (51)

نسبة اجمالي ديون المصارف التجارية على الاقتصاد ككل إلى اجمالي الموجودات (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	اجمالي الديون	اجمالي الموجودات	%
2006	4,7	245,2	1,9
2007	6,9	267	2,6
2008	7,5	290,7	2,6
2009	8,6	309,5	2,8
2010	17,7	329,1	5,4
2011	24,7	116,6	21,2
2012	32,4	124,8	26
المتوسط	-	-	8,9

المصدر : ب.م. العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وتحظى الاعتمادات المقدمة إلى النشاط الخاص بنسبة واطئة جداً من توظيفات الموارد المالية للبنوك التجارية . فقد انحصرت نسبة مطالب هذه المصارف على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى اجمالي الموجودات ما بين (1,1%-2,9%) طيلة السنوات 2006-2010 . ثم تصاعدت إلى (11,1%) (16,7%) في عامي 2011 و2012 ، أي بعد اعاده تقييم الموجودات ، وبمتوسط سنوي (5,2%) . انظر الجدول (52).

جدول (52)

نسبة ديون المصارف التجارية العراقية على القطاع الخاص + ق. أخرى إلى موجوداتها (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الديون على القطاع الخاص + ق. أخرى	الموجودات	%
2006	2,6	245,2	1,1
2007	3,4	267	1,3
2008	4,6	290,7	1,6
2009	5,2	309,5	1,7
2010	9,4	329,1	2,9
2011	13	116,6	11,1
2012	20,8	124,8	16,7
المتوسط	-	-	5,2

احتسبت النسب استنادا إلى ارقام جداول سابقة.

وتعد هذه النسب أقل إلى حد كبير من مثيلاتها المسجلة في (16) بلداً عربياً . أنظر الجدول (53).

جدول (53)

نسبة ديون المصارف التجارية العربية على القطاع الخاص إلى ومجوداتها (2010-2011).

البلد	2010%	2011%
الأردن	38,9	39,6
الإمارات	44,8	43,9
البحرين	26,2	29,7
تونس	65,9	69,4
الجزائر	40,9	41,6
جيبوتي السعودية	31	32,5

السودان	40,3	41,8
عمان	67	66,7
قطر	47,7	50,7
الكويت	66,5	64
لبنان	23,5	24,3
مصر	32,2	33,8
المغرب	54,6	54,6
موريتانيا	60,6	56,7
اليمن	22,7	20,8
السعودية	54,8	55,6
ليبيا	6,9	6,1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 5/7 ص 401 و جدول 8/7 ص 404.

هذا التدني في نسبة مطالب المصارف التجارية على الاقتصاد إلى الودائع المصرفية والمجودات وكذلك gdp انعكس ايجاباً على سيولتها. فقد تراوحت نسبة احتياطات البنوك التجارية (الودائع لدى البنك المركزي والنقدية في الصندوق) إلى مجوداتها (4,1%-33,3%) خلال المدة 2006-2012. وبلغ متوسط هذه النسبة (15,2%). انظر الجدول (54).

جدول (54)

نسبة احتياطات البنوك التجارية (ودائع لدى ب.م. العراقي و النقدية) إلى الموجودات (2006-2007) تريليون دينار.

السنة	الاحتياطات	الموجودات	%
2006	10,1	245,2	4,1
2007	18,3	267	6,9
2008	26	290,6	8,9
2009	29,9	309,5	9,7
2010	35,1	329,1	10,7
2011	38,3	116,6	32,8
2012	41,5	124,8	33,3
المتوسط	-	-	15,2

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة .

وعند المقارنة نستدل ان متوسط نسبة احتياطات المصارف التجارية كموجود نقدي في خزائنها ولدى ب.م. العراقي البالغ (2,15%) يعادل (3) ثلاثة أضعاف متوسط نسبة ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى (2,5%)، وقريبة ضعف متوسط نسبة ديونها على الاقتصاد (9,8%) خلال الفترة 2006-2012. وهذا يشير إلى ميل الجهاز المصرفي التجاري إلى تفضيل تقوية السيولة على عرض المزيد من القروض والتسهيلات الائتمانية. وهذا في حد ذاته يشكل أحد العوامل التي تحد من دوره الإيجابي في مناهضة جمود الهيكل الإنتاجي والسعي لتنويعه وحث خطى تنمية الاقتصاد.

إن الاستنتاج الذي نصل إليه من تحليل نشاط المصارف التجارية العراقية كمؤسسات مالية وسيطة رئيسة في النظام المالي العراقي ان هنالك توسعا في الوساطة المالية (إيداعاً وإقراضاً)، ولكن يبقى محدوداً وفقاً للمعايير الدولية أو المقارنات الدولية.

من جانب الإيداع، ارتفع اجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية إلى gdp من (7,19%) في 2006 إلى (8,30%) في 2012. وبلغ متوسط نسبة هذه الودائع إلى gdp (29%) للفترة (2006-2012). بينما سجلت هذه النسبة متوسطا بلغ (75%) تقريباً في (17) بلداً عربياً في عامي 2010 و2011.

من جانب الإقراض، ارتفعت نسبة ديون الجهاز المصرفي التجاري على الاقتصاد (القطاع الخاص + القطاعات الأخرى والحكومة) إلى gdp من (9,4%) في 2006 إلى (13,1%) في 2012. وبلغ

متوسط هذه النسبة (8,3%) للفترة (2006-2012). في حين بلغ متوسط هذه (84%) في 2010 و(82%) في 2011 في (12) بلداً عربياً.

من ناحية أخرى، تعكس عملية الوساطة المالية في السوق المصرفية العراقية علاقة إيجابية بين نشاط جذب الودائع وتمويل النشاط الاقتصادي الكلي.

غير أنه يلاحظ أن ارتباط الودائع المصرفية بالنشاط الاقتصادي الكلي مقاساً بgdp كان أوثق من صلة مطالب المصارف التجارية على الاقتصاد بهذا النشاط الكلي بدلالة أن متوسط نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى gdp (29%) يوازي أكثر من ثلاثة أضعاف مثيله لديون القطاع المصرفي على الاقتصاد كنسبة إلى gdp (8,3%) خلال (2006-2012). كذلك متوسط نسبة الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى إلى gdp (16%) تجاوز ثلاثة أضعاف متوسط نسبة ديون القطاع المصرفي على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى gdp (4,7%) خلال (2006-2012). وهذا مؤشر على حقيقة أن النشاط الإبداعي لأجهزة الوساطة المصرفية أفصح عن مرونة وحساسية للتغير في الفعاليات الاقتصادية الكلية أكبر من النشاط التمويلي المصرفي.

وأظهرت المصارف التجارية العراقية ميلها الشديد إلى حماية أموالها وسمعتها بتعزيد موجوداتها السائلة. وكان ذلك بترصين احتياطياتها النقدية إلى إجمالي وموجوداتها. فقد بلغ متوسط نسبة ديونها على الاقتصاد ككل إلى الموجودات (8,9%)، ومتوسط نسبة ديونها على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى الموجودات (5,2%). بينما سجلت نسبة احتياطياتها النقدية (ودائع لدى البنك المركزي ونقد في الصندوق) إلى موجوداتها متوسطاً بلغ (15,2%) خلال الفترة (2006-2012). وهو ما يعادل أكثر من مرة ونصف متوسط النسبة الأولى و(3) ثلاثة أضعاف متوسط النسبة الثانية.

سابعاً، هشاشة القاعدة الرأسمالية للبنوك التجارية الناشطة في السوق المصرفية.

لرأس مال البنك التجاري وظائف رئيسية: من جهة يوفر الحماية والأمان والثقة للمودعين. من جهة ثانية يعد رأس المال مصدراً مهماً لتمويل الاستثمارات وحياسة الأصول الثابتة. ومن جهة ثالثة يعامل رأس المال على أنه وسيلة من وسائل الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على أعمال البنوك. وأخيراً وليس آخراً يمكن رأس المال البنك التجاري من مواجهة حالات عدم التوكد وتغطية الخسائر المحتملة خاصة في بيئة غير مستقرة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

يبلغ اجمالي رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف التجارية العراقية المجازة (الأهلية والحكومية) مبلغ (5,7) تريليون دينار في 2012 مقابل (1,2) تريليون دينار في 2007، وبنسبة زيادة (375%). انظر الجدول (55).

جدول (55)

تطور اجمالي رؤوس الأموال المدفوعة للبنوك التجارية العراقية الخاصة والحكومية (مليون دينار)، 2007، 2012

السنة	البنوك الخاصة	البنوك الحكومية	المجموع
2007	994,253	188,864	1,183,117
2008	1,343,522	528,000	1,871,522
2009	1,833,466	528,000	2,361,466
2010	2,311,266	528,000	2,839,266
2011	3,441,540	528,000	3,969,540
2012	4,654,967	1,028,000	5,682,967

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة

ساهمت عوامل معينة في رفع رؤوس أموال هذه المصارف: العامل الأول، زيادة عدد المصارف التجارية الأهلية الجديدة المجازة في عامي 2011 و2012 مثل (مصرف ابو ظبي، وقفاز التركي، آسيا التركي التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، الاعتماد اللبناني، ومصرف البحر المتوسط).
العامل الثاني، تحقيق المصارف التجارية العاملة أرباحاً جيدة انعكست إيجابياً على حقوق مساهمية.
العامل الثالث، رغبه المصارف في توسيع اعمالها لنيل تصنيف ائتماني أعلى.
العامل الرابع، دعوة ب.م.العراقي إلى تعزيز رؤوس أموال المصارف التجارية كافة في غضون ثلاثة سنوات اعتباراً من 2010/6/30.

ورغم ذلك، كانت نسبة رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المصارف إلى gdp منخفضة جداً، تراوحت ما بين (1,1%- 2,3%) خلال 2007-2012 وبمتوسط سنوي (1,7%). انظر الجدول (56).

جدول (56)

نسبة رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف التجارية العراقية إلى gdp (2012-2007) تريليون دينار

السنة	اجمالي رؤوس الأموال	gdp	%
2007	1,2	111,5	1,1
2008	1,9	156,7	1,2
2009	2,4	130,6	1,8
2010	2,8	159,3	1,8
2011	4	212,3	1,9
2012	5,7	246,4	2,3
المتوسط	-	-	1,7

اقتبست الأرقام من جداول سابقة.

وعندما نضيف الاحتياطات والتخصيصات إلى رأس المال المدفوع تتحسن القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية، إذ تزداد نسبة القاعدة الرأسمالية إلى gdp من (2%) في 2006 إلى (4,6%) في 2012. انظر الجدول (57).

جدول (57)

نسبة القاعدة الرأسمالية (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + التخصيصات) إلى gdp في المصارف التجارية العراقية (2012-2006)

السنة	القاعدة الرأسمالية	gdp	%
2006	1,9	96,1	2
2007	3	111,5	2,7
2008	4,2	156,7	2,7
2009	5,4	130,6	4,1
2010	6,3	159,3	4
2011	8,4	212,3	4
2012	11,3	246,4	4,6
المتوسط	-	-	3,4

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ولكن رغم هذا التحسن لاتزال المصارف التجارية العراقية تتخلف كثيرا عن مثيلاتها العربية من حيث انخفاض نسبة القاعدة الرأسمالية إلى gdp. وهو أمر يصعب تبريره. ولم تتقدم المصارف العراقية سوى على المصارف اليمنية. وهذا ما يعكسه الجدول (58).

جدول (58)
نسبة القواعد الرأسمالية إلى gdp في المصارف التجارية العربية (2010-2011)

البلد	2010%	2011%
البحرين	21,7	19,8
مصر	12,1	10,5
الأردن	26,4	26,4
الكويت	17,3	13,8
لبنان	24,8	26,8
قطر	13,5	13,9
السعودية	10,4	8,5
الإمارات	26,2	22,6
عمان	9,3	7,3
المغرب	10,8	11
تونس	12,3	12,8
اليمن	2,6	2,9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 1/2 ص321، و جدول 7/9 ص405.

والملفت للنظر ان متوسط نسبة القاعدة الرأسمالية إلى gdp في (12) بلداً عربياً بلغ (16%) في 2010 و (15%) في 2011 مقابل (4%) في العراق خلال السنتين على التوالي، وهو ما يناهز (4) أربعة اضعاف.

إن العرف المصرفي يقضي بأن تقابل زيادة الودائع المصرفية زيادة موازية في القاعدة الرأسمالية، لأن ارتفاع نسبة رأس المال إلى الودائع يؤثر قدرة البنك التجاري على الإيفاء بالتزاماته المالية إزاء المودعين من زاوية تغطية الأموال المودعة واستيعاب الخسائر التي قد تنجم عن الأصول التي تستثمر فيها موارده المالية. ولكن للسياسة التي تتبعها المصارف التجارية العراقية توجه آخر مؤداه أن نمو الودائع يكون مدعاة لتشغيل البنوك برأس مال صغير. هذا التوجه يعكسه أرقام الجدول (59). حيث لم تتجاوز نسبة رؤوس الأموال المدفوعة إلى مجموع الودائع المصرفية (8%) طيلة الفترة (2006-2012) وبمتوسط سنوي (5,5%).

جدول (59)

نسبة رأس المال المدفوع للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي الودائع المصرفية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	رؤوس الأموال المدفوعة	اجمالي الودائع	%
2006	0,9	18,9	4,8
2007	1,2	29,5	4,1
2008	1,9	37,5	5,1
2009	2,4	46	5,2
2010	2,8	55	5,3
2011	4	65,3	6,3
2012	5,7	75,9	7,8
المتوسط	-	-	5,5

المصدر: الأرقام مستقاة من جداول سابقة.

أما إذا حسبنا القاعدة الرأسمالية منسوبة إلى إجمالي الودائع المصرفية فإن النسبة ترتفع وتتحصر بين (10,1%-14,9%) خلال (2006-2012) وبمتوسط سنوي (11,8%). أنظر الجدول (60).

جدول (60)

نسبة القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي الودائع المصرفية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	القاعدة الرأسمالية	اجمالي الودائع	%
2006	1,9	18,9	10,1
2007	3	29,5	10,2
2008	4,2	37,5	11,2
2009	5,4	46	11,7
2010	6,3	55	11,5
2011	8,4	65,3	12,9
2012	11,3	75,9	14,9
المتوسط	-	-	11,8

المصدر: الأرقام مستقاة من جداول سابقة.

وتبقى هذه النسبة أقل من مثيلاتها في (11) بلداً من أصل (17) بلداً عربياً. كما أن متوسط هذه النسبة بلغ (20%) في عامي 2010 و2011 في (17) بلداً عربياً مقابل (13%) و(15%) تقريباً في العراق خلال السنتين على التوالي. أنظر الجدول (61).

جدول (61)

نسبة القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية إلى الودائع المصرفية (2010-2011).

البلد	2010 %	2011%
الأردن	24,6	24,9
الإمارات	29,3	29,3
البحرين	19,1	20,1
تونس	23,7	24,4
الجزائر	9,3	9,1
جيبوتي	4,7	7,3
السعودية	18,1	13,3
السودان	28,9	32,5
عمان	20,4	16,5
قطر	22,7	25,5
الكويت	20,8	20,1
لبنان	10,2	11,1
ليبيا	8,4	7,4
مصر	15,5	14,6
المغرب	11,5	11,6
موريتانيا	66	63,2
اليمن	11,6	13,5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 6/7 ص 402، و جدول 9/7 ص 405.

وإذا ذهبنا إلى بيان مدى اعتماد المصارف التجارية العراقية على رؤوس أموال المساهمين في تمويل الأصول نجد أيضاً أن هذه المصارف تغذي جملة أصولها، أي أوجه توظيف مواردها المالية، من أموال الغير أي أموال المودعين. فهي تمول ما نسبته (0,4%- 4,6 %) فقط من مجموع أصولها من أموال المساهمين خلال (2006-2012)، وبمتوسط سنوي (1,6%) أنظر الجدول (62).

جدول (62)

نسبة رؤوس أموال المساهمين إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية العراقية (2006-2012). تريليون دينار

السنة	رؤوس الأموال	الأصول	%
2006	0,9	245,2	0,4
2007	1,2	267	0,5
2008	1,9	290,6	0,7
2009	2,4	309,5	0,8
2010	2,8	329,1	0,9
2011	4	116,5	3,4
2012	5,7	124,8	4,6
المتوسط	-	-	1,6

المصدر: الأرقام مقتبسة من جداول سابقة.

ويمكن اعتبار انخفاض نسبة القاعدة الرأسمالية إلى موجودات المصارف التجارية العراقية دليلاً آخر على عدم ملائمة مصادر التمويل الذاتية في ضمان أوجه الاستثمار. فانخفاض هذه النسبة يدل على مدى تدني مساهمة حقوق الملكية في تحمل مخاطر التشغيل. ويظهر الجدول (63) إن هذه النسبة كانت منخفضة إلى حد كبير خلال (2006-2010) إذ لم تتجاوز (2%)، ثم ارتفعت إلى (7,2%) و(9%) في 2011 و2012 على التعاقب أثر توجيهات ب.م. العراقي برفع الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف التجارية كافة وإعادة تقييم الأصول. ومع ذلك يبقى متوسط النسبة هزيلًا (3,3%). أنظر الجدول (63).

جدول (63)

نسبة القاعدة الرأسمالية إلى موجودات المصارف التجارية العراقية (2006-2012)

السنة	%
2006	0,8
2007	1,1
2008	1,4
2009	1,7
2010	1,9
2011	7,2
2012	9
المتوسط	3,3

المصدر: احتسبت النسب من ارقام جداول سابقة.

إن هذه النسب تؤثر أن كفاية رأس المال للجهاز المصرفي التجاري العراقي وصلت إلى النسبة المقررة وفقاً لمعيار بازل (8%) فقط في عام 2012، ولكنها لم تصل إلى الحد الأدنى المحدد لهذا المؤشر وهو (12%) بموجب المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004. ويعكس الجدول (64) أن نسبة القاعدة الرأسمالية إلى الموجودات في (16) بلداً عربياً هي أعلى من مثيلتها في العراق في 2010. وتعد هذه النسبة أيضاً من أوطأ نسب قياس ملائمة رأس المال إذا ما قورنت بمثيلاتها في هذه المجموعة من البلدان العربية (عدا الجزائر وجيبوتي) في 2011. جدول (64)

نسبة القواعد الرأسمالية إلى الموجودات في المصارف التجارية العربية (2010-2011).

البلد	2010%	2011%
البحرين	7,2	7,6
مصر	11,5	11,2
الأردن	14,2	14,3
الكويت	14,3	14
لبنان	7,2	7,6
قطر	11,1	12,6
السعودية	12,6	12,3
الإمارات	17	16,9
عمان	13,5	10,9
المغرب	8,6	8,4
تونس	13,3	13,2
اليمن	9,1	10,3
الجزائر	6,7	6,8
جيبوتي	3,7	5,5
السودان	17,3	19,4
موريتانيا	32,8	32,6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 5/7 ص 401 و جدول 9/7 ص 405.

إن المصارف التجارية الأهلية رغماً على حداثة تأسيسها مقارنة بالمصارف الحكومية تحظى بالنسبة العظمى من رؤوس الأموال. إذ لم تقل هذه النسبة عن (70%) للفترة (2006-2012)، وبمتوسط سنوي (80%). انظر الجدول (65).

جدول (65)

نسبة توزيع رؤوس الأموال بين المصارف الأهلية والحكومية (2006-2012)

السنة	% الأهلية	% الحكومية
2006	76,1	23,9
2007	84	16
2008	71,8	28,2
2009	77,6	22,4
2010	81,4	18,6
2011	86,7	13,3
2012	81,9	18,1
المتوسط	80	20

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ومن المؤشرات التي لا يمكن غرض النظر عنها هي أن مؤشر نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية كان أدنى إلى حد بعيد من النسبة التنظيمية المعيارية العالمية والمحلية. فقد بلغت نسبة رأس المال المدفوع (paid-up capital) إلى الموجودات اقل من (1%) طيلة السنوات (2006-2012). انظر الجدول (66).

جدول (66)

نسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات في المصارف الحكومية والأهلية (2006-2012)

السنة	% المصارف الحكومية	% المصارف الأهلية
2006	0,08	20
2007	0,07	22
2008	0,2	17,8
2009	0,2	21,1
2010	0,2	22,3
2011	0,4	27,4
2012	0,6	25,8

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ويأتي تقزّم هذه النسبة في الوقت الذي تستحوذ فيه المصارف الحكومية على أكثر من (90%) من موجودات المصارف التجارية في العراق، وبمتوسط سنوي (95,8%) للفترة (2006-2012). أنظر الجدول (67).

جدول (67)

نسبة موجودات المصارف الحكومية إلى إجمالي موجودات المصارف التجارية العراقية (2006-2012).

السنة	%موجودات المصارف الحكومية	%موجودات المصارف الخاصة
2006	98,7	1,3
2007	98,4	1,6
2008	97,5	2,5
2009	97,4	2,6
2010	97,1	2,9
2011	90,9	9,1
2012	90,3	9,7
المتوسط	95,8	4,2

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

في مقابل ذلك ارتفعت نسبة رأس المال إلى الموجودات لدى المصارف التجارية الخاصة من (20%) عام 2006 إلى (27,4%) عام 2011 لتستقر عند (25,8%) في 2012. إن هذا المؤشر ينبئ بضعف متانة المصارف التجارية الحكومية، كمؤسسات مالية تعمل بأساليب تجارية، على مواجهة أي خسائر ممكنة ناجمة عن أي صدمة اقتصادية.

وكذلك هنالك عدم تناسب بين نمو الودائع المصرفية لدى المصارف الحكومية ورؤوس أموالها. فعند قياس نسبة رأس المال إلى الودائع نجدها هزيلة (1,2%، 1,1%، 1,9%) في 2010، 2011، 2012 على التوالي. إن انخفاض هذه النسبة يدل على أن زيادة الأموال المودعة في المصارف الحكومية تكون مقرونة بتصاعد مخاطرها تجاه المودعين لعدم كفاية رأس المال. أنظر الجدول (68).

جدول (68)

نسبة رأس المال إلى الودائع (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف التجارية الحكومية (2010-2012) مليون دينار.

السنة	رأس المال	الودائع	%
2010	528000	42,461,140	1,2
2011	528000	49,802,000	1,1
2012	1,028,000	53,382,546	1,9

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2010-2012. بدأ ب.م.العراقي بنشر بيانات حول توزيع الودائع حسب نوع المصارف ابتداءً من 2010.

وتزداد هذه المخاطر إذا ما علمنا ان المصارف الحكومية تحتكر الشطر الأعظم من الودائع الادخارية (86,1%) مقابل (13,9%) للمصارف الخاصة. أنظر الجدول (69).

جدول (69)

توزيع الودائع الادخارية (الجارية والتوفير والثابتة) بين المصارف التجارية الحكومية والخاصة (2010-2012)

السنة	% الودائع لدى م.الحكومية	% الودائع لدى م.الخاصة
2010	88,6	11,4
2011	88,7	11,3
2012	86,1	13,9

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2010-2012

في حين ارتفعت نسبة رأس المال إلى الودائع لدى المصارف الخاصة من (42,1%) عام 2010 إلى (54%) عام 2012. أنظر الجدول (70).

جدول (70)

نسبة رأس المال إلى الودائع الادخارية (الجارية والتوفير والثابتة) لدى المصارف التجارية الخاصة (2010-2012) مليون دينار

السنة	رأس المال	الودائع	%
2010	2,311,266	5,486,092	42,1
2011	3,441,540	6,348,094	54,2
2012	4,654,967	8,623,389	54

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

كما سجلت نسبة رأس المال إلى الائتمان النقدي المباشر انخفاضاً غير اعتيادي في المصارف التجارية الحكومية. إذ هبطت هذه النسبة من (15,4%) عام 2008 إلى (4,4%) عام 2012. وهو ما يعكس ضآلة رأسمالها تجاه قروض ذات مخاطر عالية. أنظر الجدول (71).

جدول (71)

نسبة رأس مال المصارف التجارية الحكومية إلى الائتمان النقدي المباشر (2008-2012) مليون دينار

السنة	رأس المال	الائتمان النقدي	%
2008	528,000	3,436,150	15,4
2009	528,000	3,762,266	14
2010	528,000	8,837,205	6
2011	528,000	16,567,724	3,2
2012	1,028,000	23,340,407	4,4

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2008-2012)

في حين تراوحت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (80,1%-116,7%) خلال الفترة ذاتها. انظر الجدول (72).

جدول (72)

نسبة رأسمال المصارف التجارية الخاصة إلى الائتمان النقدي المباشر (2008-2012) مليون دينار

السنة	رأس المال	الائتمان النقدي	%
2008	1,343,522	1,151,304	116,7
2009	1,833,466	1,927,796	95,1
2010	2,311,266	2,884,330	80,1
2011	3,441,540	3,776,355	91,1
2012	4,654,967	5,098,281	91,3

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2008-2012).

وتعلل هذه النسبة العالية مقارنة بمثيلتها في المصارف الحكومية بأمرين: الأول، تردد البنوك الخاصة في التوسع في عرض الائتمان واستعمالاته المختلفة، وحرصها على المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة. الثاني، قيام هذه البنوك الخاصة بتعزيز رؤوس أموالها نتيجة زيادة أرباحها وتلبية لقرار ب.م. العراقي برفع رؤوس أموال المصارف كافة.

وحيث إن الائتمان النقدي المباشر الذي تمنحه المصارف التجارية الحكومية إلى الاقتصاد يشكل نسبة تراوحت ما بين (66,1%-82,1%) خلال (2008-2012) وبمتوسط سنوي (76%) مقابل متوسط سنوي للمصارف الخاصة

من مجموع الائتمان النقدي، فإن ذلك يدل على مدى اعتماد أجهزة الوساطة المالية الحكومية على الودائع في مواجهة أي خسائر محتملة في موجوداتها. (أنظر الجدول 73).

جدول (73)

نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية إلى مجموع الائتمان النقدي المباشر (2008-2012).

السنة	% الائتمان المقدم من م. الحكومية	% الائتمان المقدم من م. الخاصة
2008	74,9	25,1
2009	66,1	33,9
2010	75,4	24,6
2011	81,4	18,6
2012	82,1	17,9
المتوسط	76	24

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى : ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2008 - 2012).

ثامناً، تقهقر متانة الجهاز المصرفي التجاري العراقي.

يعد معدل النمو السنوي للموجودات المصرفية ونسبة الأخيرة إلى gdp من المعايير المهمة التي توظف عادة لقياس متانة القطاع المصرفي. ولعدم كفاية العمق المصرفي في العراق على مستوى الموجودات ظاهرتان: أولاًهما، هنالك تراجع ثم انكفاء في معدل النمو السنوي للموجودات. إذ هبط من (18,6%) عام 2006 إلى (6,3%) عام 2010. وأصبح سالبا في 2011 ليسجل نسبة (-64,6%)، ثم عاد إلى الارتفاع إلى نسبة (7,1%) في 2012. أنظر الجدول (74).

جدول (74)

معدل التغير السنوي لموجودات المصارف التجارية العراقية و gdp (2006-2012)

السنة	% معدل تغير الموجودات	gdp %
2006	18,6	
2007	8,9	16
2008	8,9	40,5
2009	6,5	16,7-
2010	6,3	22
2011	64-	33,3
2012	7,1	16,1

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وجاء هذا الانكفاء أساساً في رصيد الموجودات للمصارف التجارية الحكومية (خاصة مصرفي الرافدين والرشد) نتيجة إعادة تقييم الموجودات وفق توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار إعادة هيكلة المصرفين. بينما سجل رصيد موجودات المصارف الأهلية نسب نمو ملحوظة طيلة السنوات (2007-2012). وبلغ متوسط هذه النسبة (33,4%) خلال الفترة ذاتها. أنظر الجدول (75).

جدول (75)

معدل التغير السنوي لموجودات المصارف التجارية الخاصة (2007-2012).

السنة	% نسبة التغير
2007	36,8
2008	22,4
2009	56,8
2010	19,6
2011	21,3
2012	43,6
المتوسط	33,4

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ثانيهما، هبوط نسبة الموجودات إلى gdp على نحو تدريجي و واضح من (255,2%) في 2006 إلى (50,6%) في 2012. ولوحظ هذا التقهقر قبل وبعد تنفيذ عملية إعادة تقييم أصول البنوك المملوكة للدولة. وهذا يجد تفسيره في انحسار تخصيص الموارد المالية المتاحة في تمويل الاقتصاد وتنويع الاستثمار.

ومن جهة أخرى، كانت معدلات التغير السنوية لموجودات الجهاز المصرفي التجاري أدنى بكثير من مثيلاتها لgdp، وهو ما يعكس درجة ارتباط ضعيفة.

وتتجلى ضحالة ما وصلت إليه نسبة الموجودات إلى gdp في المصارف التجارية العراقية في عامي 2011 و 2012، أي بعد إعادة التقييم، عند مقارنتها بمثيلاتها في المصارف التجارية العربية. فهي أدنى بكثير من متوسط النسبة في (16) بلداً عربياً البالغ (127,9%) عام و (131,4%) عام 2011. كما أن النسبة المسجلة في العراق (54,9%) في عام 2011 لم تتفوق سوى على مثيلاتها في كل من (اليمن، السودان، وموريتانيا) فقط. أنظر الجدول (76).

جدول (76)

نسبة موجودات المصارف التجارية العربية إلى gdp (2010-2011).

البلد	2010 %	2011%
البحرين	298,4	260,9
مصر	105	93,5
الأردن	186,4	184
الكويت	120,4	99,3
لبنان	347,3	350,6
قطر	122,4	109,9
السعودية	82,8	69
الإمارات	154,3	133,9
عمان	68,7	65,8
المغرب	125,5	130,5
تونس	92,1	97
اليمن	28,2	28,6
جيبوتي	106,9	95,2
السودان	26,6	24,9
ليبيا	137	313,2
موريتانيا	44,5	45,3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول 1/2 ص 321، و جدول 5/7 ص 401.

إن المستوى الهابط من الموجودات كنسبة إلى gdp هو إشارة جلية على المساحة الضيقة التي تستثمر فيها المصارف التجارية العراقية مواردها المالية بسبب اعتماد السيولة والأمان كهدفين رئيسيين رغماً على إنها لا يخرجان عن كونهما قيوداً على تعظيم العائد و ثروة المساهمين. فهذه البنوك تضع سلامة الأموال المستثمره فوق كل اعتبار في بيئة غير ممهدة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

ضعف عمق الوساطة المطالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الثاني))

أ. د. عوض فاضل اسماعيل

تاسعا، الميل صوب الغلو في حجم السيولة المصرفية.

يراد بسيولة المصرف التجاري قدرته في مواجهة التزاماته الفورية نقداً. وتهتم المؤسسات المالية الوسيطة النقدية بالسيولة لسببين: /الأول: ان جزءاً مهماً من مطلوباتها يتألف من التزامات نقدية قصيرة الأجل. /الثاني: ان مطلوباتها النقدية تشكل نسبة كبيرة إلى اجمالي مواردها. وعلى هذا تسعى البنوك التجارية إلى الاحتفاظ بأنواع من الأصول التي تتيح لها مواجهة طلبات العملاء المودعين بالسحب بسرعة ودون تلاكأ وتلبية متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني وسد احتياجات التشغيل قصيرة الأجل. تتجه المصارف التجارية العراقية إلى تعظيم السيولة. هذا التوجه يمكن تشخيصه باعتماد المؤشرات السبعة التالية:

أولهما، التقارير الاقتصادية والبيانات السنوية للبنك المركزي العراقي. وتؤشر جليا ان نسبة السيولة لدى المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفية عالية وتتحرك نحو الارتفاع. إذ قفزت من (10%) في 2006 إلى (48%) في 2011 ثم إلى (54%) في 2012. أنظر الجدول (77).

جدول (77)

نسبة السيولة لدى المصارف التجارية العراقية (2006-2012)

السنة	% نسبة السيولة
2006	10
2007	14
2008	16
2009	22
2010	23
2011	48
2012	54

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة. أنظر أيضاً التقارير الاقتصادية للبنك.

ثانيهما، إن نسبة الودائع (الحساب الجاري) لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق (الموجود النقدي) إلى ودائع القطاع الخاص + الأخرى (الجارية، التوفير، الثابتة، الاعتمادات والكفالات) مرتفعة للغاية، وإن مالت نحو التراجع. فقد سجلت نسبة (99%) في 2006، ثم ارتفعت إلى (158,5%) في 2008 واستقرت عند (92,8%) في 2012، وبمتوسط سنوي (115,3%). أنظر الجدول (78).

جدول (78)

نسبة الودائع للمصارف التجارية لدى ب.م. العراق والنقد في الصندوق إلى الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	م. الودائع لدى ب.م. والنقد في الصندوق 1	م. الودائع المصرفية الخاصة والأخرى 2	2/1%
2006	10	10,1	99
2007	18,3	12,7	144,1
2008	26	16,4	158,5
2009	29,9	23,5	127,2
2010	35,1	35,9	97,8
2011	38,3	43,8	87,4
2012	41,5	44,7	92,8
المتوسط	-	-	115,3

المصدر: ب.م. العراق، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ثالثهما، تتعاظم سيولة المصارف التجارية عند إضافة الموجودات الأجنبية إلى الودائع لدى البنك المركزي والنقد في الصندوق إلى بسط العلاقة (النسبة). أما مقامها فيتألف من ودائع القطاع الخاص + الأخرى. فقد بلغت (176,1%) في 2006، ولكنها استقرت عند (127,5%) في 2012، وبمتوسط سنوي (168,3%). أنظر الجدول (79).

جدول (79)

نسبة الودائع لدى ب.م. والنقد في الصندوق + الموجودات الأجنبية إلى الودائع الخاصة + الأخرى للبنوك التجارية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق 1	الموجودات الأجنبية 2	المجموع 3	م. الودائع الخاصة والأخرى 4	4/3%
2006	10	7,8	17,8	10,1	176,2
2007	18,3	9,2	27,5	12,7	216,5
2008	26	9,4	35,4	16,4	215,9
2009	29,9	16	45,9	23,5	195,3
2010	35,1	12,7	47,8	35,9	133,1
2011	38,3	11,6	49,9	43,8	113,9

127,5	44,7	57	15,5	41,5	2012
168,3	–	–	–	–	المتوسط

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

رابعهما، تحتفظ البنوك التجارية بسيولة مفرطة أيضاً حتى إذا أضفنا المطلوبات الاجنبية إلى مقام النسبة مع بقاء البسط على حاله. فقد بلغت النسبة (136,9%) عام 2006 ثم استقرت عند (123,1%) عام 2012، وبمتوسط سنوي (146%). أنظر الجدول (80).

جدول (80)

نسبة (الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق + الموجودات الاجنبية) إلى (الودائع الخاصة والأخرى + المطلوبات الاجنبية) للبنوك التجارية (2006-2012) تريليون دينار

السنة	1	2	3	4	4/1%
2006	17,8	10,1	2,9	13	136,9
2007	27,5	12,7	4	16,7	164,7
2008	35,4	16,4	2	18,4	192,4
2009	45,9	23,5	3,7	27,2	168,8
2010	47,8	35,9	1,8	37,7	126,8
2011	49,9	43,8	1,9	45,7	109,2
2012	57	44,7	1,6	46,3	123,1
المتوسط	–	–	–	–	146

1- الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق + الموجودات الاجنبية.

2- الودائع الخاصة والأخرى.

3- المطلوبات الاجنبية .

4- مجموع (3+2).

خامسهما، إذا اعتمدنا نسبة (الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق)، باعتبارها تعكس مقدار الأموال السائلة غير الموظفة في مجال منح الائتمان والاستثمار في الأوراق المالية، إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية فأنها تظل مرتفعة. إذ بلغت في المتوسط (61,4%) خلال 2006-2012. أنظر الجدول (81).

جدول (81)

نسبة (الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق) إلى (إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والأخرى والحكومية) للبنوك التجارية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	م. الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق 1	م. الودائع الخاصة والحكومية 2	2/1%
2006	10	18,9	52,9
2007	18,3	29,5	62
2008	26,2	37,5	69,9

2009	29,9	45,9	65,1
2010	35,1	55	63,8
2011	38,3	62,3	61,5
2012	41,5	75,9	54,7
المتوسط	-	-	61,4

احتسبت النسب من ارقام جداول سابقة.

سادسهما، تتميز البنوك التجارية العراقية باكتفائها بما يتوافر لديها من احتياطات نقدية كبيرة تفوق متطلبات الاحتياطي القانوني، وهو ما يهيئ لها اموال فائضة أو حرة تجعلها تعمل باستقلالية عن البنك المركزي (السلطة النقدية) لانتفاء الحاجة اليه كملاذ لإعادة تغذيتها بالسيولة النقدية . وتؤكد ارقام الجدول (82) مدى عزوف المؤسسات المالية الايداعية عن اللجوء إلى البنك المركزي طلباً للتزود بالنقد بوصفه الملجأ الأخير للإقراض ومصدر وحيد للعملة المركزية.

جدول (82)

استلاف البنوك التجارية العراقية من البنك المركزي (2006-2012) مليون دينار

السنة	الاستلاف
2006	صفر
2007	صفر
2008	4000
2009	2000
2010	صفر
2011	صفر
2012	صفر

المصدر : ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

سابعهما، لم تستفد المصارف التجارية المجازة من (تسهيلات الإقراض القائمة) التي أعلن عنها ب.م.العراقي، وبدأ العمل بها في آب 2004 بهدف منح الائتمان إلى المصارف عند الحاجة وبسعر فائدة أعلى من سعر البنك بنقطتين. ومن الواضح إن هذه المصارف لم تستخدم هذا النوع من الاقتراض من البنك المركزي كونها لاتعاني أصلاً من نقص في السيولة.

بقيت هنالك نقطة لازمة للتأكيد عليها هي ان نسبة السيولة ترتبط بعلاقة عكسية مع نسبة استغلال الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية . فعندما تزداد النسبة الأولى تميل النسبة الثانية إلى الانخفاض . ويعكس الجدول (83) هذه العلاقة العكسية . فقد أقرن ارتفاع نسبة السيولة

المصرفية من (81,7%) في 2006 إلى (92,5%) في 2009، انكماش في نسبة توظيف الموارد المالية للمصارف من (24,9%) إلى (18,7%) خلال الفترة ذاتها. بينما جاء تراجع نسبة السيولة من (84,2%) إلى (74,3%) ثم إلى (73,1%) في 2010، و 2011، و 2012 على التتابع متلازما مع ارتفاع نسبة استغلال الموارد المالية من (32,2%) في 2010، إلى (37,8%) في 2011 ثم إلى (42,7%) في 2012. أنظر الجدول (83).

جدول (83)

العلاقة بين نسبة السيولة المصرفية ونسبة استغلال الموارد المالية للمصارف التجارية العراقية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	1	2	3 = 2/1 %	4	5	6 = 5/4 %
2006	17,8	21,8	81,7	4,7	18,9	24,9
2007	27,5	32,5	84,6	6,9	29,5	23,4
2008	35,4	39,5	89,6	7,5	37,5	20
2009	45,9	49,6	92,5	8,6	46	18,7
2010	47,8	56,8	84,2	17,7	55	32,2
2011	49,9	67,2	74,3	24,7	65,3	37,8
2012	57	78	73,1	32,4	75,9	42,7

1- الودائع لدى ب.م. + النقد في الصندوق + الموجودات الاجنبية.

2- ودائع البنوك التجارية الخاصة (الجارية، التوفير والثابتة، الاعتمادات والكفالات) والحكومية + المطلوبات الاجنبية.

3- نسبة السيولة المصرفية = 2/1

4- ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص والحكومة.

5- اجمالي ودائع القطاع الخاص والحكومة.

6- نسبة استغلال الموارد المالية للمصارف التجارية = 5/4

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

مما تقدم نستنتج ثلاثة أمور: الأول: إن عدم تجسير الفجوة بين الودائع ومنح القروض والاستثمار في الاوراق المالية لابد أن يصب في زيادة السيولة. الثاني: أن زيادة السيولة عبت طريق رفع رؤوس اموال المصارف التجارية خاصة الأهلية منها. الثالث: المصارف التجارية المجازة للعمل في السوق المصرفية تتخذ من ترصين سيولتها مؤشرا لكفاءة ادارة الموارد النقدية وإن كان ذلك على حساب عدم انسياب جزء من الأموال المتاحة لديها إلى أوجه الاستثمار، لأن التمسك

بأرصدة كبيرة من السيولة هو مصدر كسب ثقة المساهمين والمودعين من جهة وعلامة على تحريك الأموال الفائضة صوب هذه المؤسسات المالية الايداعية وتقليل الاكتناز من جهة ثانية.

عاشرا: انخفاض نصيب الفرد من المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية.

يعاني الاقتصاد العراقي من عدم التناسب بين عدد السكان وعدد المصارف التجارية العاملة فيه. فزيادة السكان لم يصاحبها توسع مماثل في فروع هذه المصارف. مما قاد إلى انخفاض نسبة الكثافة المصرفية. ويتجلى انخفاض حصة الفرد من الخدمات المصرفية في مؤشرين:

المؤشر الأول، أكد ب.م.العراقي في آخر تقرير له إن عدد فروع المصارف العاملة في العراق بلغ (972) في 2012. إلا أن الكثافة المصرفية ما زالت بحدود فرع واحد لكل (35) ألف نسمة. في حين تبلغ هذه النسبة (6) مصارف لكل (10,000) نسمة في البلدان المتقدمة اقتصاديا، وفي البلدان النامية مثل لبنان تصل الكثافة المصرفية مصرفا واحدا لكل (10,000) نسمة. (أنظر تقرير الاستقرار المالي في العراق، 2012، ص34). **المؤشر الثاني،** يستند إلى بيانات إحدى المؤسسات المالية الدولية. وتظهر أن العراق يحتل المرتبة الأخيرة في سلم الكثافة المصرفية لمجموعة من البلدان المتقدمة والنامية تضم (23) بلدا. إذ يبلغ عدد فروع المصارف التجارية لكل (100,000) فرد (4,6) في 2009 و(5,4) في 2012 في العراق، مقابل (12,2 و11,9) في الإمارات، (15 و17,7) في تونس، (18,6 و13,2) في قطر، (23,7 و19,7) في عمان، (19,6 و23,4) في المغرب، (29,3 و29,3) في لبنان، (17,5 و18,6) في الكويت، (18,5 و19,8) في الأردن في عامي 2009 و2012 على التوالي. أنظر الجدول (84).

جدول (84)

عدد فروع المصارف التجارية لكل (100,000) فرد بالغ في بلدان متقدمه ونامييه في عامي (2009 و2012).

البلد	2009	2012
استراليا	31,5	31,8
بلجيكا	47,9	42,4
كندا	24,1	24,4
دانمارك	45,8	34,3
فرنسا	41,9	38,8
المانيا	15,8	13,9
اليونان	41,4	36,8
ايطاليا	67,6	64,4
اليابان	33,9	33,9
روسيا الاتحادية	34,9	38,2
اسبانيا	100,3	85,1
الولايات المتحدة الأمريكية	35,3	35,3
فنزويلا	17,8	16,6
تركيا	17,3	18,7
الإمارات	12,2	11,9
تونس	15	17,7
قطر	18,6	13,2
عمان	23,7	19,7
المغرب	19,6	23,4
لبنان	29,3	29,3
الكويت	17,5	18,6
الأردن	18,5	19,8
العراق	4,6	5,4

source: theWorld Bank, world development indicators, 2014.

يدل هذان المؤشران بوضوح على افتقار العراق إلى أبسط المعايير المصرفية في تقديم الخدمات المصرفية بسبب غلبة نمو معدل السكان على معدل نمو فروع المصارف التجارية. وإن هناك حاجة فعلية وكبيرة لتوسيع شبكة الخدمات المصرفية.

أحد عشر: قلة مقدار الائتمان النقدي المباشر الممنوح لتطوير الإنتاج الحقيقي.

يعد تقديم الائتمان المصرفي ركيزة رئيسية في دعم تنمية الاقتصاد، فالطلب عليه هو طلب مشتق من حاجة تطوير الاقتصاد. وهناك ارتباط موجب بين متطلبات التنمية الاقتصادية وخدمات الائتمان. فكلما اتسعت حدود التنمية وزادت متطلبات النمو الاقتصادي واجهت البنوك التجارية طلباً متزايداً على الائتمان من قطاعات الاقتصاد المختلفة. وعلى هذا فإن ديناميكية النمو تتوقف إلى حد بعيد على مدى توافر مقادير كافية من الائتمان الذي تمنحه البنوك خصوصاً لصالح القطاعات التي تمارس أنشطة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لعملية التحول الهيكلي للاقتصاد ودعم نموه.

يتصف التمويل المصرفي التجاري في العراق بسوء توزيع الموارد المالية المستثمرة في القطاعات الانتاجية. إذ تولي المصارف التجارية أهمية متزايدة للتمويل التجاري والعقاري على حساب النشاط الحقيقي. ويتجلى ذلك من التركيز الكبير للإقراض المصرفي على تجارة الجملة والمفرد والفنادق. فقد احتل الائتمان النقدي الممنوح لنشاط تمويل التجارة خاصة الاستيراد المرتبة الأولى من بين اجمالي الائتمانات لقطاعات الاقتصاد ونسبة (38,8%) في 2008 و (34,2%) في 2009، ثم تراجع إلى المرتبة الثالثة بعد خدمات المجتمع والبناء والتشييد ونسبة (18,4%) في 2010 و (17%) في 2011 ليستقر عند (20,5%) في 2012. أنظر الجدول (85).

جدول (85)

نسبة التوزيع القطاعي لإجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية الأهلية والحكومية (2008-2012)

القطاع	2008%	2009%	2010%	2011%	2012%
الزراعة والصيد	6,9	7,3	4,9	6,4	5,9
التعدين	0,02	0	0	0	0
الصناعة التحويلية	7,6	7,3	4,6	12,3	5,2
كهرباء وغاز	0,9	1,4	0,3	0,4	0,5
تجاره جملة ومفرد وفنادق	38,8	34,2	18,4	17	20,5
نقل ومواصلات وخزن	3,1	2	1,7	4,4	6,7
تمويل وتأمين وعقارات	3,6	4,5	1,8	0,6	0,8

37,6	38,2	49,7	22,1	17,9	خدمات المجتمع
0,4	0,02	0,1	0,4	0,04	العالم الخارجي
22,4	20,7	18,5	20,8	21,1	البناء والتشييد
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

غير إن هذا التراجع في حجم الائتمان المقدم لنشاط التجارة لا يعني أن هنالك تحولاً في سياسة الإقراض المصرفي صوب القطاعات الانتاجية الحقيقية. وحجتنا في ذلك أن الائتمان المقدم إلى قطاع (خدمات المجتمع) الذي بدأ يحتل المرتبة الأولى منذ 2010 من بين الائتمانات الممنوحة إلى قطاعات الاقتصاد لا يحث الإنتاج ولا يساهم في أحداث تغيرات مهمة في التكوين القطاعي للإنتاج المحلي، لأن هذا الائتمان يتألف أصلاً من (السلف الشخصية الممنوحة لموظفي الدولة وسلف المتقاعدين والصحفيين وسلف الزواج). وهو ائتمان قائم على أساس الاستهلاك الآني. كذلك تدفق الائتمان المصرفي إلى قطاع البناء والتشييد الذي أخذ يحتل المرتبة الثانية من بين الائتمانات منذ 2010 يتسم بإنتاجية اجتماعية محدودة من وجهه نظر تنمية أنشطة الإنتاج الحقيقي. لأن استئثار هذا القطاع بهذه النسبة هو نتيجة مباشرة لتفعيل آلية الإقراض للمواطنين بزيادة مقدار القرض الممنوح لكل مواطن وتحسن شروط الإقراض لبناء منازل فردية أو إعادة تأهيلها في ظل أزمة سكن متفاقمة. هذا التوجه في سياسة الإقراض المصرفي هو الآخر محدود الأثر في تنميه جانب العرض الحقيقي المحلي لعدم ارتباطه بتمويل صناعة المواد الانشائية وإدخال المعدات والتقنيات الحديثة لتقليل الكلفة في صناعة البناء وتمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة المتخصصة في البناء والتشييد التي تعضد البنى التحتية من خلال توفير مياه نظيفة وشبكات للصرف الصحي وشوارع معبدة وبقية المرافق الخدمية الأساسية بمؤازرة ومتابعة أجهزة الدولة المختصة. بعبارة أخرى، إن الإسكان لكي يكون ضمن حلقة متكاملة من تكوين رأس المال الثابت وداعماً للتنمية الاجتماعية لابد من ربط التمويل المصرفي بصناعة مواد البناء والتشييد والبنى التحتية كمنظومة متكاملة.

ويظهر هنالك حد آخر في توجيه الاستثمارات المصرفية كما نحو القطاعات التي تخدم النمو الاقتصادي أكثر من غيرها. ويتمثل ذلك في أن قيمة ما يتسرب من الائتمان المصرفي إلى قطاع التجارة يعادل عده اضعاف ما يخصص لتمويل الزراعة أو الصناعة أو النقل والمواصلات أو الكهرباء والماء والغاز طيلة السنوات (2008-2012). وإن نسبة الائتمان التجاري وحدها تفوق نسبة الائتمان الصناعي والزراعي

والكهرباء والغاز مجتمعة. وهذا يدل على ان القطاع الذي يفوق مردوده الفردي مردوده الاجتماعي يحظى بأهمية أكبر في سياسة الإقراض المصرفي لأجهزة الوساطة المالية التجارية العراقية . وتتعرّز ضآلة الموارد المالية الموظفة في القطاعات السلعية عندما نحلل هيكل الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية الخاصة. إذ يتسم هذا الهيكل بهيمنة واضحة للموارد المالية الموجهة نحو التمويل التجاري وقلة المتدفق منها صوب قطاعات التنمية الحقيقية. فقد استوعب نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق ما نسبته (60%) في المتوسط من مجمل الائتمان النقدي المباشر الذي منحتة هذه المصارف لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة خلال (2008-2012). في حين بلغ متوسط نسبة الائتمان الممنوح إلى الزراعة (1,2%) وإلى الصناعة التحويلية (4,5%) للفترة ذاتها. أنظر الجدول (86).

جدول (86)

نسبة التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية الخاصة (2008-2012).

أنشطة الاقتصاد	2008 %	2009%	2010 %	2011%	2012%
الزراعة	1,8	1	1,3	0,8	1,1
التعدين	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية	4,1	5,3	4,5	3,7	4,9
كهرباء وغاز	0,7	0,3	0,6	2,2	3,2
ت. جملة ومفرد وفنادق	71,6	67,4	57	54,9	49,1
نقل ومواصلات وخزن	1,7	2,6	2,2	2,8	2,7
تمويل وتأمين وعقارات	4,7	5,2	7,1	3,2	2,3
خدمات المجتمع	5,5	5,9	16,7	15,1	17,5
العالم الخارجي	0,1	1,2	0,1	-	0,5
البناء والتشييد	9,8	11,1	10,5	17,3	18,7
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: استخرجت النسب عن: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

إن النسب في أعلاه تؤثر كيف إن المصارف الخاصة تركز في نشاطها التمويلي على متطلبات السيولة والضمان، وهي الأسس الرئيسة للائتمان قصير الأجل مقابل محدودية الموارد المتدفقة صوب القطاعات الانتاجية السلعية. ويشترك هذا التركيز تفسيره من الربحية العالية المتحققة من

هذا التمويل. وهذا ينبع من حقيقتين. أولهما سرعة تصفية القروض التجارية. ثانيهما الفائدة المرتفعة التي يستطيع التجار دفعها .

ومن الناحية الأخرى، يغطي أيضاً على عمل المصارف التجارية الحكومية تمويل أوجه انفاق محدودة التأثير في عرض الإنتاج الحقيقي. ويتمثل ذلك في ان مقدار الائتمان الممنوح للمستهلكين في صورة قروض شخصية استهلاكية تحت عنوان خدمات المجتمع يعادل عدة مرات مثيلة الممنوح إلى قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الكهرباء والغاز أو النقل والمواصلات والخزن من مجموع الائتمانات المقدمة من هذه المصارف للسنوات (2008-2012).

فضلا عن أن ما يتدفق من أموال إلى هذه الشريحة من المجتمع يعادل أكثر من ثلاثة اضعاف ما يضخ من ائتمان إلى الزراعة والصناعة معاً. ويحتل تمويل الأصول العقارية للقطاع العالي المرتبة الثانية بعد خدمات المجتمع . أنظر الجدول(87).

جدول(87)

نسبة التوزيع القطاعي للائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف التجارية الحكومية(2008-2012).

انشطه الاقتصاد	2008 %	2009 %	2010 %	2011%	2012%
الزراعة	8,6	10,6	6	7,7	6,9
التعدين	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية	8,8	8,3	4,6	14,3	5,3
الكهرباء والغاز	0,9	1,9	0,3	-	-
ت.جملة ومفرد وفنادق	27,8	17,1	5,8	8,3	14,1
نقل ومواصلات وخزن	3,6	1,7	1,5	4,7	7,5
تمويل وتأمين وعقارات	3,3	4,2	0,1	-	0,5
خدمات المجتمع	22,1	30,3	60,5	43,4	42
العالم الخارجي	-	-	0,1	0,1	0,5
البناء والتشييد	24,9	25,9	21,1	21,5	23,2
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

هذا النمط من التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لابد ان يكون له تأثير محدود على تطوير قطاعات الإنتاج السلمي وتوسيع العرض الحقيقي المحلي وبالتالي على النمو الاقتصادي. فالمساهمة

المحدودة للبنوك التجارية ، باعتبارها المؤسسات التمويلية الرئيسة في الاقتصاد ، في ردد أنشطة الإنتاج الحقيقي بالأموال يعطي إشارة قوية إلى وهن الوساطة المالية ، ومن ثم العلاقة السببية بين خدمات المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية ونمو الناتج المحلي الحقيقي. هذا الأمر تؤكد نسبة المشاركة الضعيفة لأنشطة الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي. (أنظر الجدول 88).

جدول (88)

متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين gdp (2012.2006)

القطاع	% المتوسط 2012-2006
الزراعة والصيد والغابات	4,6
التعدين	51,2
الصناعة التحويلية	1,8
الكهرباء والماء	1,1
البناء والتشييد	4,6
النقل والمواصلات والخزن	6,7
تجاره الجملة والمفرد والفنادق	6,9
المال والتأمين وخدمات العقار	9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	13,9

المصدر: استخراج المتوسط اعتمادا على الجدول (1).

ويستدل من الجدول ان متوسط نسبة مشاركة قطاع التجارة والفنادق في gdp يفوق مثيله في القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) وحتى في القطاعات المتممة لها كالبناء والتشييد والكهرباء والماء والنقل والمواصلات والخزن خلال (2012-2006).

قد يقال ان النشاط الاقتصادي الكلي يكون تحت تأثير مشترك لعدد كبير من العوامل. هذا القول سليم اقتصاديا. ولكن يبقى للممارسات التمويلية المتحيزة للمصارف التجارية دور في اعاقه جهود التنمية والحد من نمو الإنتاج الحقيقي، باعتبار أن الوساطة المالية الملائمة أحد العوامل المؤثرة في مرونة العرض الحقيقي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد المالية المتأتية من تجميع الادخارات. ذلك إن هذا التحيز لا يحفز نمو قطاعات الإنتاج الحقيقي بسبب نقص كمية الاستثمار ونوعيته. وإن محدودية عرض الائتمان نحو مضامير الاستثمار ذات الكفاءة العالية في عملية النمو الاقتصادي تضعف من قدرة الناتج المحلي على تلبية الطلب الكلي ومقاومة الضغوط التضخمية.

اثنا عشر: هيكل أسعار الفائدة المصرفية يفرز حواجز كلفيه لا تشجع على الاقتراض.

تعد الهوامش بين معدلات الفائدة الدائنة (المدفوعة من البنوك التجارية إلى المودعين عن الايداعات الادخارية) ومعدلات الفائدة المدينه (المتقاضاة من المقرضين عن شتى أنواع الائتمان) عنصرا رئيساً في الوساطة المالية وتحريك الأموال بما يخدم تنميته الاقتصاد. وإن التحول من وسائل

الكبح المالي إلى التحرر المالي يساعد المؤسسات المالية الوسيطة في تقرير أسعار للنقود تتناغم وقوى السوق وتقديم القروض بكلفة ميسرة تخدم النشاط التنموي للبلد. هذا ما سعت اليه السلطة النقدية في العراق منذ 2006 عندما قررت التخلي عن وسائل السياسة النقدية القسرية المباشرة واعتماد الوسائل غير المباشرة في استقرار النظام المالي. فقد عقب قيام ب.م.العراقي برفع سعر فائدة البنك policy rate من (7%) في 2005 إلى (10,4%) في 2006 ثم إلى (20%) اعتباراً من 2007/1/7 ان ارتفعت أسعار فوائد الإيداعات والإقراض على نحو سريع وكبير خلال عامي 2007 و 2008. وهذا ما يعكسه الجدول (89).

جدول (89)

معدلات الفائدة لدى ب.م.العراقي والمصارف التجارية العراقية (2005-2012) %

البنك المركزي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر السياسة	7	10,42	20	16,75	8,83	6,25	6	6
المصارف التجارية								
أسعار فائدة مدفوعة								
التوفير	5,5	5,66	9,18	9,47	6,84	5,5	5,24	5,07
ثابتة 6 اشهر	6,4	6,62	10,43	10,54	7,82	6,23	5,92	5,87
ثابتة 1 سنة	7,10	7,27	11,30	11,88	8,83	7,19	6,84	6,78
ثابتة 2 سنة	7,90	8,08	12,56	13,11	10,12	8,43	7,62	7,87
أسعار فائدة متقاضاه								
ح.ج.مدین(المكشوف	14,5	14,77	19,09	19,65	16,76	15,10	14,65	14,58
خصم الكمبيالات	14,30	14,50	18,44	19,72	16,34	14,73	14,77	14,33
اقراض قصير الأجل	13,9	14,38	18,78	19,22	16,16	14,31	14,03	13,87
اقراض متوسط الأجل	14	14,48	19,47	19,5	15,63	13,83	12,75	13,03
اقراض طويل الأجل	14,7	15,13	19,53	19,57	16,47	14,93	14,21	13,74

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ومع نجاح مساعي السلطة النقدية في خفض معدل التضخم من رقمين إلى رقم واحد (أنظر الجدول 90)، عاد سعر البنك إلى الهبوط من (20%) إلى (16,75%) في 2008 و (8,83%) في 2009 ليستقر عند (6%) منذ 2011. وتبعاً لذلك انكمشت أسعار فوائد الائتمان والإيداعات ولكن ضمن هيكل معين.

جدول (90)
تطور معدل التضخم في العراق (2006-2012)

السنة	معدل التضخم 100=1993	السنة	معدل التضخم 100=2007	السنة	معدل التضخم 100=2007
2006	53,2	2010	2,4	2006	2,9
2007	30,8	2011	5,6	2007	6,5
2008	2,7	2012	6,1	2008	5,6
2009	2,8-	-	-	2009	-

ب. م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

والنقطة التي تستحق الإشارة هي أنه على الرغم من تراجع معدل التضخم إلى مستويات متدنية حسب الإحصاءات الرسمية المعلنة، حافظت معدلات الفائدة الدائنة (على الودائع الادخارية) على مستويات منخفضة نظير مستويات مرتفعة جداً لمعدلات الفائدة المدينة (على الائتمان). مما جعل نقاط الانتشار تصل إلى (7-8) نقطة في السوق المصرفية العراقية. أنظر الجدول (91).

جدول (91)

الفرق بين متوسط أسعار الفائدة على الإقراض ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف التجارية العراقية (2005-2012) %

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
7,52	7,68	7,75	7,87	8,28	8,2	7,75	7,58

المصدر: استخراج المتوسط استناداً إلى الجدول (90).

ولزيادة التوكيد على أن نقاط الانتشار في السوق النقدية العراقية تتجاوز المستويات المقبولة عالمياً لمعدلات الفائدة البالغة (2-4) نقطة نستعين بالجدول (92).

جدول (92)
هامش أسعار الفائدة في بلدان متقدمة ونامية (2009 و2011).

البلد	2009	2011
استراليا	2,94	3,40
كندا	2,30	2,53
الصين	3,06	3,06
اليابان	1,29	1,04
هولندا	0,61-	0,61-
نيوزلندا	2,62	1,84
روسيا	6,73	4,02
سويسرا	2,67	2,69
الأرجنتين	4,05	3,41
شيلي	5,20	3,74
بلغاريا	5,16	7,26
كولومبيا	6,86	6,96
مصر	5,48	4,29
هنكاري	5,21	2,13
ماليزيا	3	2
المكسيك	5,06	3,96
باكستان	5,86	6,19
الفلبين	5,83	3,28
رومانيا	5,29	5,83
جنوب افريقيا	3,17	3,33
كوريا الجنوبيه	2,17	1,61
تايلند	4,92	4,64
فنزويلا	3,48	2,56
العالم	6,25	6,14

source:the World Bank,world development indicators ,2013.

وهناك دلالة أخرى على ممارسة المصارف التجارية سياسة تمويل بأسعار فائدة تردع الاقتراض منها هي ان متوسط أسعار الفائدة المدينة (على القروض) ظل، رغم هبوط سعر البنك وتراجع أسعار الفائدة الدائنة، محلقا وبلغ ضعف متوسط أسعار الفائدة على الودائع تقريبا للفترة (2008-2012). أنظر الجدول(93).

جدول(93)

متوسط أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية العراقية (2005-2007) و(2008-2012) .%

معدلات الفائدة المدفوعة	2007-2005	2012-2008
التوفير	6,78	6,42
ثابتة 6 اشهر	7,82	7,28
ثابتة 1 سنة	8,56	8,28
ثابتة 2 سنة	9,51	9,43
معدلات الفائدة المتقاضاه		
الحساب الجاري المدين (المكشوف)	16,12	16,15
خصم الكمبيالات	15,75	15,98
الإقراض قصير الأجل	15,69	15,57
الإقراض متوسط الأجل	15,98	14,95
الإقراض طويل الأجل	16,45	15,78

المصدر : استخرجت المتوسطات من جداول سابقة.

وهذا يعني ان المصارف التجارية العاملة في السوق النقدية العراقية لم تستجب تماما بإيجابية إلى السياسة النقدية التي اعتمدها ب.م.العراقي بعد 2007المبنية على تخفيض سعر البنك وبالتالي تقليل كلفه الائتمان،ولا إلى سياسة منح النظام المصرفي حرية تحديد أسعار الفائدة دون تدخل السلطة النقدية .فإذا كان البنك المركزي العراقي قد كيف سياسته النقدية بعد بلوغ هدفه في صد التوقعات التضخمية بما يتلاءم وخدمه استقرار الاقتصاد الكلي والنشاط التنموي فإن البنوك التجارية اعتمدت قطع أواصر الصلة بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع محتفظة بنهجها القائم على منح الائتمان بكلفه عالية مقابل تدنيه العوائد على الودائع الادخارية، عاكسه بذلك تصرفات بعيدة عن وفرة الموارد المالية وآليات السوق التنافسية.

ان أسعار الفائدة المصرفية ،شأنها شأن أي سعر،تتحدد في غياب التدخل الحكومي من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق.وعندها يكون هيكل أسعار الفائدة منسجما أي تكون أسعار الفائدة متقاربة وتتحرك ضمن هامش مقبول اقتصاديا يحقق ارباحاً للبنوك ويمكن المقترض من الحصول على الأموال بأسعار فائدة يستطيع سدادها ويمنح المودعين تعويضات مالية مجزية على ودائعهم. ولكن عندما تكون أسعار الوساطة المالية متفاوتة إلى حد صارخ ولا تتناغم مع نقاط الانتشار المقبولة عالميا وتنطوي على آثار غير محمودة على كلف تمويل وحدات الاقتصاد وتعطيل الموارد المادية والبشرية ودفع النشاط الاقتصادي الكلي إلى الركود ،فأن هذا التباين في أسعار اقراض النقود لا يعكس حاله التنافس بين أكثر من (45)مؤسسة مالية وسيطة مصرفية عاملة في العراق،ولا التوازن في السوق المصرفية العراقية .

ولكن كيف نفسر تمسك البنوك التجارية بهذا السلوك؟

ان اتساع نقاط الانتشار بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ليس وليد نقص السيولة المصرفية .بالعكس ان السيولة العالية التي تتمتع بها البنوك العراقية الناجمة عن نهج التشغيل التحفظي للموارد المالية تخلق آثارا تسير في اتجاه معاكس لمنطق النظرية الاقتصادية.ان بلوغ نسبة السيولة للمصارف ضعف المعدل الذي تقرره اللوائح والتعليمات المصرفية منحها استقلالية في تبني السياسة الائتمانية والاستثمارية التي تراها متناغمة ومصلحتها الخاصة ،وأن لم تكن منسجمة مع سياسة تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقويه وتيرة التنمية ،وجعلها في غنى عن اللجوء إلى البنك المركزي طلبا لإعادة التمويل بالعملة المركزية .والأهم من ذلك كانت السيولة المرتفعة دافعا قويا للمصارف لصياغة هيكل أسعار فائدة يتصف بعدم الانسجام وبعيد عن المنافسة ووضع حد ادنى لسعر الفائدة على الائتمان لايمكن تخطيه.مما أضفى على الفوائد المستوفاة من البنوك التجارية ملامح احتكارية .

هنالك ثلاثة عوامل مهمة تقف وراء اتساع نقاط التباين بين أسعار الفائدة المتقاضاة ومثيلتها المدفوعة من قبل البنوك الناشطة في السوق المصرفية العراقية:

العامل الأول،يعد عدم انتظام تركيب أسعار الفائدة لدى المصارف العراقية سمة من سمات النظام المصرفي . إذ يترشح من مراجعة أسعار الفائدة على الأموال المقترضة وأسعار الفائدة على الأموال

المقرضة دلالات معينة هي: من جانب اعتياد التحفظ على المخاطرة في تقديم الائتمان. وهذا ما يؤثر وجود هامش اختلاف كبير بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة قبل وبعد 2007، وهي السنة التي اعتمدت خلالها السلطة النقدية سعر البنك كأداة للسياسة النقدية في توجيه النظام المصرفي التجاري صوب مكافحه التضخم والتصدي لتدهور القيمة التبادلية للعملة المحلية.

من جانب آخر، وهو الأهم، ان أسعار الفائدة على الإقراض المصرفي بعد 2007 أصبحت على العموم أعلى من مثيلاتها على الايداعات الادخارية على الرغم من اطلاق حرية تقرير أسعار الفائدة في السوق المصرفية اعتبارا من 2004/3/31 وتراجع الضغوط التضخمية. وان فرقا يكاد يصل إلى الضعف بين أسعار الفائدة المفروضة على الائتمان تلك على الإيداع يعكس بلا شك ميلان البنوك العراقية إلى التشدد الكمي في منح القروض وعدم الانزلاق في موجة التيسير النقدي من خلال توسيع نشاطها الائتماني. فضلا عن ان السلوك المتناقض بين سعر البنك بعد عام 2007 والسنوات التي اعقبته وكلفة الائتمان المصرفي هو شاهد على أن البنوك التجارية العراقية اختطت طريقا لتحديد أسعار الفائدة بمعزل عن مقاصد السلطة النقدية.

وأخيرا وليس آخراً، لازم تخفيض سعر البنك من (20%) في 2007 إلى (6%) في 2011 و 2012 اي مايعادل (14)نقطه تراجع في معدلات الفائدة على الائتمان المصرفي التجاري بما يقارب (5-6)نقاط فقط.

العامل الثاني، على الرغم من هبوط معدل التضخم فان التوقعات السائدة لدى ادارات المصارف بصدد حركة المستوى العام للأسعار قد تكون مختلفة وتسير في اتجاه مضاد. فعندما لاتثبت مؤشرات الاقتصاد الكلي السائدة والمتوقعة اشارات واضحة على استمرارية ضبط الضغوط التضخمية عند مستويات مقبولة اقتصاديا فان مستويات الأسعار المعلنة قد لاتكون لها دلالات ذات مغزى كبير في رسم سياسة البنوك التجارية بالنسبة لأسعار الفائدة. ويؤدي هذا إلى جعل أسعار الفائدة التي تحددها البنوك على الأموال المعده للإقراض لاتستقيم مع الأثر الانكماشى الذي تحدثه ادوات السياسة النقدية على معدل التضخم، خاصة إذا كانت توقعات راسمي السياسة الائتمانية للمصارف تميل إلى الاعتقاد بأن الانكماش في مستوى الأسعار يكون مؤقتا. وهذا ما يعكسه نمو معدل التضخم السنوي من (2,4%) في 2010 إلى (5,6%) في 2011 و(6,1%) في 2012. وعلى

ذلك تعد عوده الارتفاع في معدل التضخم علامة إنذار تضيئها السوق اعلاناً بوجود احتمال حصول ضغوط تضخمية أشد. وبالتالي فإن الأثر الانكماشى قصير الأجل يكون مؤشراً خادعاً لما سيحدث في الأجل الطويل. وإن أخذ التوقعات التضخمية بالحسبان يساعد في تفسير اعتماد أسعار فائدة مرتفعة على الإقراض المصرفي تعويضاً ليس فقط عن النقص المتوقع في القوه الشرائية لمبلغ القرض والفائدة خلال مدته القرض، بل أيضاً لمقابلة أي هبوط في قيمة الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان.

العامل الثالث، تصاعد حجم الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي التجاري. إن الدين المتعثر أو ما يعرف أيضاً بالدين المتأخر (overdue debt) هو عجز المقرض عن خدمه الدين، أي تسديد مبلغ القرض وفوائده المترتبة عليه عند حلول موعد الاستحقاق. ومع التسليم بأن مخاطر الائتمان ترافق منح القروض مهما اجتهدت وحرصت المؤسسات المالية المصرفية على جوده الدراسات الائتمانية لمراكز العملاء المقترضين بحيث تعد خسائر الائتمان لصيقة بعملية الإقراض، فإن تزايد قيمة القروض المتعثرة عبر الزمن يشكل بلا شك عنصراً من عناصر عدم استقرار النظام المصرفي وبالتالي عدم الاستقرار المالي.

ان تراكم الديون المتعثرة أصبحت تطفو على السطح بشكل جلي في السوق المصرفية العراقية نتيجة تفاقم ظاهره عدم الإيفاء بالالتزامات المالية لطائفة من العملاء. إذ تشير الإحصاءات المالية التي يعلنها ب.م.العراقي إلى ان قيمة الديون المتعثرة لدى الجهاز المصرفي التجاري ازدادت من (219) مليار دينار في 2008 إلى (459) مليار دينار في 2011، ثم إلى (490) مليار دينار في 2012. ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى ان نسبة هذه الديون إلى الائتمان النقدي تراجعت من (4,8%) عام 2008 إلى (1,8%) عام 2012. أنظر الجدول (94).

جدول (94)

نسبة الديون المتعثرة إلى الائتمان النقدي (2008-2012) مليار دينار

السنة	الديون المتعثرة	الائتمان النقدي	%
2008	219	4587	4,8
2009	239	5690	4,2
2010	297	11721	2,5
2011	459	20344	2,3

2012	498	28438	1,8
------	-----	-------	-----

المصدر: 1- ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

2- تقرير الاستقرار المالي في العراق 2010-2012.

ان أرقام الديون المتعثرة كقيمة مطلقة تدل على أن جزءاً مما يودع لدى المصارف كادخار وينساب إلى مجرى الاقتصاد عبر قناة الإقراض لا يكمل دورة الائتمان. مما يتسبب في ضياع الأموال وإضعاف القدرة التشغيلية لأجهزة الوساطة المالية وتقليص ربحيتها وزيادة المخصصات والاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر الائتمانية وحرمانها من عوائد التوظيفات البديلة.

هذا الوضع كان من العوامل المهمة الضاغطة على البنوك التجارية العراقية لتعزيز الوسائل التحوطية، وذلك بتبني مزيج من الإجراءات التي تتناغم مع هدف حماية أموال المودعين. وأصبح اهتمامها منصبا على الحد من رداءة محفظة أصولها، خاصة محفظة القروض أكثر من انشغالها بسياسات تحفيز النشاط الاقتصادي. وقد تبلورت هذه الإجراءات في الآتي:

1- التمسك بهيكل غير متناغم لأسعار الفائدة يطغي عليه علو كلفة الائتمان الممنوح على مردود الودائع. وهو ما يتسبب في آثار تقييدية على كميته الإقراض النقدي. لابل ان بعض المصارف امتنعت عن منح الائتمان بعد أن اتسعت دائرة المخاطر في محفظة القروض الناجمة عن تزايد مقدار الديون المتعثرة. (أنظر التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2011، ص34). خاصة إذا علمنا ان الديون المتعثرة كنسبة إلى الائتمان النقدي بلغت في بعض المصارف التجارية الخاصة نسبة عالية مثل (المصرف التجاري العراقي 81%، مصرف عبر العراق 57%، مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل 18%، بنك بغداد 21%، مصرف البصرة الدولي للاستثمار 35%، بنك الائتمان العراقي 35%، بنك ايلاف الإسلامي 18%) في 2012. (أنظر ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2012، جدول 27، ص60).

2- اتخاذ تسهيلات الإيداعات القائمة التي يعرضها ب.م.العراقي منفذا للاستثمار خالي المخاطر.

3- اعطاء أفضلية أوسع للاستثمار في الموجودات الأجنبية (العملات الأجنبية).

4- اعتماد المزيد من الائتمان التعهدي القائم على اصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية.

وهذا ما سنحاول تفصيله لاحقا.

ثلاثة عشر. الاستخدام المحدود لأدوات الاستثمار المالية قصيرة الأجل وضيق السوق النقدية.

تعد البنوك التجارية وصناديق توفير البريد، وشركات الاستثمار المالي، والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشركة العراقية للكفالات المصرفية أهم المؤسسات المالية التي تؤلف السوق النقدية في العراق. وهي السوق التي يتم فيها التعامل بأدوات تأدية قصيرة الأجل يمتد أجلها إلى سنة أو أقل. ورغم نمو هذه المؤسسات المالية لاتزال السوق النقدية تتسم بضيق نطاقها وقله التعامل فيها. إذ لا توجد بيوت للخصم أو السمسرة للأوراق التجارية Commercial Bills والموجودات المالية قصيرة الأمد وقله الأوراق التجارية المستخدمة لتمويل التجارة الداخلية وضآلة حوالات (إذونات) الخزينة Treasury Bills المتداولة فيها. كما أن الأوراق التجارية التي يتم التعامل فيها داخل السوق النقدية لا يجري عرضها في السوق، بل تخصم مباشرة لدى المصارف. وهذه الأخيرة هي الأخرى لاتعرضها في السوق النقدية. بل جرت العادة على إبقائها في المحفظه المالية لحين موعد استحقاقها وتحصيل قيمتها، أما لجوء المصارف التجارية إلى ب.م. العراقي طلبا لأعاده خصمها فلا يتوقع أن يكون له أهمية في نشاط إعادة تمويلها منه طالما تمتلك احتياطات نقدية مريحة تفيض على متطلبات الاحتياطي القانوني.

يتسم النشاط التمويلي المصرفي العراقي بطغيان القروض والسلف النقدية المباشرة والاستعمال الكثيف للحسابات الجارية المدينه (على المكشوف Overdrafts) في مقابل ضعف صارخ لخصم الأوراق التجارية كوسيلة للحصول على القروض قصيرة الأجل من البنوك. هذه الخاصية تعد احد الأسباب المهمة في محدودية المعروض من الأدوات المالية قصيرة الأجل في السوق النقدية. وتكشف البيانات الرسمية بوضوح أن المتعاملين مع المصارف العراقية اعتادوا على استعمال القروض والسلف النقدية والسحب على المكشوف بدلا من خصم الأوراق التجارية كوسيلة رئيسة لاقتراض الأموال من السوق المصرفية. فيلاحظ أنه بينما شكلت القروض والسلف النقدية المباشرة نسبة (73%) في المتوسط، والسحب على المكشوف نسبة (25,6%) في المتوسط، بلغت نسبة الأوراق التجارية المخصومة (1,4%) في المتوسط من مجموع الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية العراقية للفترة (2006-2012). أنظر الجدول (95).

جدول (95)

التوزيع النسبي للائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية العراقية حسب النوع (2006-2012). مليار دينار

السنة	المكشوف 1	أوراق 2. م. مخصصة	قروض وسلف 3	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2006	1156	69	1439	2664	43,4	2,6	54
2007	1336	66	2057	3459	38,6	1,9	59,5
2008	950	60	3577	4587	20,7	1,3	78
2009	1303	79	4308	5690	22,9	1,4	75,7
2010	1613	122	9712	11447	14,1	1,1	84,8
2011	4401	193	15290	19884	22,1	0,9	77
2012	4899	191	22850	27940	17,5	0,7	81,8
المتوسط	-	--	-	-	25,6	1,4	73

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ملاحظة: استبعد من المجموع الديون المتأخرة لسنة 2010 و2011.

من الناحية الأخرى، ان النسبة العظمى من القروض والسلف الممنوحة تتخذ شكل ائتمان مضمون بأصول حقيقية أو كفالات بدلا من اللجوء إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل. وهذا من شأنه أن يحد من عرض الأدوات المالية قصيرة الأجل ويقلص تداولها ويعمق من ضيق السوق النقدية. أما بالنسبة للأهمية النسبية لأدوات التمويل المستخدمة من قبل أجهزة الوساطة المصرفية الخاصة والحكومية فإنه يترشح من الإحصائيات المتوافرة ان نسبة قيمة القروض والسلف النقدية التي تمنحها المصارف الحكومية قد طغت على مجموع قيم أدوات الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبلها. إذ شكلت نسبة (95%، 92%، و86,8%) خلال 2010، و2011، و2012 على التوالي. وكانت نسبة قيمة الأوراق التجارية المخصصة متدنية جدا، إذ بلغت (0,4%، 0,3%، و0,2%) خلال الأعوام ذاتها. وهو ما يعكس التعامل الكثيف لهذه المصارف بالقروض والسلف النقدية المقدمة لأغراض شخصية واستهلاكية للموظفين والمتقاعدين. أنظر الجدول (96).

جدول (96)

الأهمية النسبية لتوزيع الائتمان النقدي المباشر حسب النوع الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية (2010-2012). مليار دينار.

السنة	المكشوف 1	أوراق 2. م. مخصصة	قروض وسلف 3	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	403	32	8299	8733	4,6	0,4	95
2011	1115	44	13415	14574	7,7	0,3	92
2012	3001	51	20083	23135	13	0,2	86,8
المتوسط	-	-	-	-	8,4	0,3	91,3

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2010-2012).

ملاحظة: 1- عدا الديون المتأخرة.

2- بدأ البنك المركزي بنشر هذا النوع من التصنيف الإحصائي في 2010. أما المصارف التجارية الأهلية فقد كان تعاملها بالأوراق التجارية المخصصة أوسع بكثير ويعادل (3) ثلاثة اضعاف قيمة الأوراق المخصصة لدى المصارف التجارية الحكومية. أنظر الجدول (97).

جدول (97)

الأهمية النسبية لتوزيع الائتمان النقدي المباشر (حسب النوع) الممنوح من المصارف التجارية الخاصة (2010-2012) مليار دينار.

السنة	المكتشوف 1	أوراق 2. مخصصة	قروض وسلف 3	المجموع 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	1210	90	1412	2712	44,6	3,3	52,1
2011	1483	149	1875	3507	42,3	4,2	53,5
2012	1898	141	2767	4806	39,5	2,9	57,6
المتوسط	-	-	-	-	42,1	3,5	54,4

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2010-2012).

ومع ذلك يبقى استعمال العملاء لهذه الأداة في التمويل محدودا وبنسبة (3,3%، 4,2%، 2,9%) من إجمالي الائتمان النقدي الذي منحه في الأعوام 2010، و2011، و2012 وبمتوسط (3,5%) للفترة . أما القروض والسلف فقد احتلت المرتبة الأولى من بين أدوات التمويل في السوق النقدية وبمتوسط (54,4%) يليها السحب على المكتشوف وبمتوسط (42,1%). وإن هيمنة هاتين الوسيلتين على التمويل المصرفي تدفعان المصارف التجارية إلى احتفاظها بنقدية (سيولة) عالية وبالتالي يكون دورهما في تطوير السوق النقدية محدودا.

أربعة عشر: غلبة الائتمان التعهدي على الائتمان النقدي

يمثل الائتمان التعهدي تسهيلات مصرفية تقدمها المصارف التجارية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال فتح اعتمادات مستندية أو إصدار خطابات ضمان للقطاع الخاص والحكومة والمؤسسات والشركات العامة بهدف تيسير متطلبات الاستيراد والتنمية.

في العراق تراعي المصارف التجارية بوصفها قائدة التمويل في النظام المالي اعتبارا هاما في نشاطها الأقرضي وهو توافر الضمانة. هذا الاعتبار يجسد ميل المصارف إلى تقديم المزيد من الائتمان الآمن على حساب الائتمان النقدي المباشر حيث يكون للقروض والسلف النقدية والسحب على المكتشوف السيادة المطلقة. تشير احصائيات ب.م. العراقي إلى ان قيمة الائتمان التعهدي للاقتصاد منسوبه إلى مجموع الائتمان تراوحت بين (61%-89%) خلال الفترة (2009-

(2012)، وبمتوسط سنوي (73,3%). وهي الفترة التي تضمنت فيها بيانات البنك المركزي احصاءات تفصيلية حول نوع الائتمان المصرفي. أنظر الجدول (98).

جدول (98)

الأهمية النسبية للائتمان التعهدي والنقدي المقدم من المصارف التجارية العراقية (2009-2012). تريليون دينار

السنة	الائتمان التعهدي 1	الائتمان النقدي 2	المجموع 3	3/1 %	3/2%
2009	46,1	5,7	51,8	89	11
2010	39,8	11,7	51,5	77,3	22,7
2011	39	20,3	59,3	65,8	34,2
2012	44,2	28,4	72,6	60,9	39,1
المتوسط	--	-	-	73,3	26,7

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2009-2012).

كذلك بلغت قيمة الائتمان التعهدي منسوبه إلى gdp أكثر من ضعف نسبة مثيلتها للائتمان النقدي خلال (2009-2012). إذ تراوحت هذه النسبة بين (17,9%-35,3%)، مقابل نسبة انحصرت بين (4,4%-11%)، للائتمان النقدي. وبلغ متوسط نسبة الائتمان التعهدي إلى gdp (24,2%) نظير (8,2%) للائتمان النقدي للفترة (2009-2012). أنظر الجدول (99).

جدول (99)

نسبة الائتمان التعهدي والنقدي إلى gdp (2009-2012) تريليون دينار

السنة	الائتمان التعهدي 1	الائتمان النقدي 2	3Gdp	3/1%	3/2%
2009	46,1	5,7	130,6	35,3	4,4
2010	39,8	11,7	159,3	25	7,3
2011	39	20,3	212,3	18,4	9,6
2012	44,2	28,4	246,4	17,9	11,5
المتوسط	-	-	-	24,2	8,2

المصدر: استخرجت النسب استنادا إلى ارقام جداول سابقة.

ان استحواذ الائتمان التعهدي على النسبة الأكبر من الائتمان المصرفي يؤشر الحذر الشديد المسيطر على ادارة المصارف العراقية في عمليات منح الائتمان. ويعزى جانب من هذا الحذر إلى طبيعة المشاكل ذات

الصلة بعجز بعض العملاء عن سداد القروض وما ترتب عليها من تراكم الديون متأخرة الإيفاء التي ازدادت كقيمة على نحو لافت للنظر خاصة لدى بعض المصارف التجارية الخاصة كما كشفنا عن ذلك آنفاً. وإزاء تصاعد رغبة البنوك التجارية في تقديم الائتمان التعهدي المضمون اصدر ب.م.العراقي تعليمات تنظم عمل هذه البنوك في مجال تطوير وضمان تمويل التجارة الخارجية. فقد الزم البنك المركزي في 2013/1/28 البنوك على استيفاء تأمينات نقدية بنسبة لا تقل عن (30%) من مبالغ خطابات الضمان التي يطلب العميل اصدارها لصالح جهات رسمية لتقديم عطاءات للدخول في المناقصات ،على ان يعزز المتبقي من مبلغ خطاب الضمان بضمانات عقارية مقبولة. أما خطابات الضمان لحسن التنفيذ فتستوفى عليها تأمينات لا تقل عن (50%) من قيمتها إضافة إلى ضمانات كافية للنسبة المتبقية. كما اقتضت التعليمات استيفاء تأمينات نقدية بنسبة لا تقل عن (50%) من مبالغ الأعمادات المستندية المفتوحة بطلب من العميل شريطه تقديم العميل ضمانات عقارية مقبولة لتغطية الالتزامات المتبقية (أنظر كتاب ب.م.العراقي المرقم 22/3/9 في 2013/1/28).

ولانستطيع ان نغفل حقيقة اخرى وهي ان الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية الحكومية إلى مجموع مامنحه الجهاز المصرفي التجاري من ائتمان تعهدي سجل تراجعاً من (89,4%) في 2009 إلى (76,5%) في 2012. مقابل ذلك سجلت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبلها إلى مجموع الائتمان النقدي ارتفاعاً من (66,7%) في 2009 إلى (82%) في 2012. أنظر الجدولين (100 و 101).

جدول (100)

توزيع اجمالي الائتمان التعهدي بين المصارف الخاصة والحكومية (2009-2012). تريليون دينار

السنة	م. حكومية 1	م. خاصة 2	المجموع 3	3/1%	3/2%
2009	41,2	4,9	46,1	89,4	10,6
2010	34,3	5,5	39,8	86,2	13,8
2011	32,1	6,9	39	82,3	17,7
2012	33,8	10,4	44,2	76,5	23,5
المتوسط	-	-	-	83,6	16,4

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، (2009-2012).

وعلى العكس أتجهت نسبة الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف الأهلية إلى مجموع الائتمان التعهدي إلى الزيادة من (10,6%) في 2009 إلى (23,5%) في 2012. بينما شهدت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من قبلها إلى مجموع الائتمان النقدي انخفاضاً من (33,3%) إلى (18%) في 2012. وهذا يدل على ممارسات المصارف التجارية الأهلية في تعميق النهج التحوطي في توجيه الائتمان مع عدم تردد المصارف الحكومية في ممارسة سياسة ائتمانية تتسم بالمخاطرة. أنظر الجدول (101).

جدول (101)

توزيع اجمالي الائتمان النقدي بين المصارف التجارية الحكومية والخاصة (2009-2012) تريليون دينار

السنة	م. حكومية 1	م. خاصة 2	المجموع 3	3/1%	3/2%
2009	3,8	1,9	5,7	66,7	33,3
2010	8,8	2,9	11,7	75,2	24,8
2011	16,6	3,8	20,4	81,4	18,6
2012	23,3	5,1	28,4	82	18

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، (2009-2012).

خمس عشر: السلوك التحوطي للمصارف التجارية في استثمار احتياطياتها النقدية الفائضة.

تحتاج المصارف التجارية العراقية المسيطرة على سوق الوساطة المالية إلى تفضيل الأعمال المصرفية التي توفر هيكل مخاطره ملائم لأصولها وان كان ذلك على حساب تحمل كلفه فرصة بديله مرتفعة .

تواجه أجهزة الوساطة المصرفية في العراق قيدين ثقيلين يحدان من نشاطها الأقرضي وبالتالي تنمية اصولها بمرود مالي أفضل وبما يخدم تنميه الاقتصاد:

أولهما، سوء ادارة سياسات الاقتصاد الكلي المقرون بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤثر سلبا على وضع النظام المصرفي ويصبح مصدرا لتعرض النظام المالي إلى المخاطر السوقية .ومن المؤكد ان عدم توافر بيئة سليمة لعمل الاقتصاد الكلي يقيد من قدرة المؤسسات المالية المصرفية على اجراء تقييم سليم للمخاطر الائتمانية للمدينين ،وهو ما يتسبب في تشديد شروط منح الائتمان (وفره وكلفه) وبالتالي عدم استجابة التمويل المصرفي لحاجات الاقتصاد الحقيقي.

ثانيهما. تقوض ثقة المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية بالمقترضين بسبب مخاطر الإقراض الناجمة عن مشكله اخفاق المدينين (المقترضين) سداد ديونهم . إذ كلما زادت حالات الفشل في رد الديون المصرفية (قيمة القرض مع الفوائد) في مواعيد استحقاقها ،انخفضت كفاءة تخصيص الموارد المالية للمصارف واشتدت خطورة الإقراض.

إن لهذين القيدين تأثيرا بالغاً على سلوك المصارف التجارية لتكيف نفسها للظروف المحيطة بنشاطها ومجابهة مؤشرات المخاطر الائتمانية . وهذا قاد إلى انها تتبع ممارسات تحتملها الظروف استنادا إلى حقيقة إن الصيرفة التجارية مثلها مثل الصيرفة المركزية لاتخضع لأحكام أو قواعد صلبة . وعلى هذا اندفعت إلى اختيار أساليب وأدوات تتلاءم مع الغرض الذي تسعى إليه ،بوصفها مؤسسة مالية وسيطة تتعامل بأموال الغير ،وهو المحافظة على الثروات الشخصية المودعة لديها وديمومة الثقة ببنائها المؤسسي وتحقيق دخل يفوق النفقات التشغيلية . من هذا المنطلق كان لابد للصيرفة التجارية من ان لاتولي أهمية لوفرة الائتمان الذي تقدمه إلى وحدات الاقتصاد فحسب ، وإنما لاتجاه توظيف الموارد المالية الفائضة في الاتجاه المرغوب أيضاً الذي يلبي غرضها .

إن أبرز الممارسات التحوطية التي ميزت الصيرفة التجارية العراقية ما يأتي:

1- توفير قاعدة ضيقة للائتمان النقدي الممنوح للاقتصاد.

شهد رصيد الائتمان النقدي المباشر (القروض والسلف، خصم الكمبيالات، والسحب على المكشوف) المقدم من الجهاز المصرفي التجاري إلى الاقتصاد (القطاع العام والقطاع الخاص + القطاعات الأخرى) ارتفاعاً من (2,7) تريليون دينار في 2006 إلى (28,4) تريليون دينار في 2012. وتضاعفت نسبته إلى gdp من (2,8%) إلى (11,5%)، وبمتوسط سنوي (6%) خلال الفترة ذاتها. أنظر الجدول (102).

جدول (102)

نسبة الائتمان النقدي المباشر الممنوح من الجهاز المصرفي التجاري إلى الاقتصاد (قطاع عام وخاص وأخرى) إلى gdp (2006-2012) تريليون دينار .

السنة	الائتمان النقدي المباشر 1	2Gdp	2/1%
2006	2,7	96,1	2,8
2007	3,5	111,5	3,1
2008	4,6	156,7	2,9
2009	5,7	130,6	4,4
2010	11,7	159,3	7,4
2011	20,3	212,3	9,6
2012	28,4	246,4	11,5
المتوسط	-	-	6

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ومع ذلك، ومن وجهة نظر التنمية المالية، يظل الائتمان النقدي المباشر المقدم إلى الاقتصاد منسوباً إلى gdp منخفضاً جداً عند المقارنة مع بقية بلدان العالم. أنظر الجدول (103).

جدول (103)

نسبة الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي إلى gdp في البلدان الصناعية والنامية (2009 و2012).

البلد	2009%	2012%
اسبانيا	229,3	225,9
استراليا	151,5	154,2
الدانمارك	222,2	206
السويد	144,1	145,3
المانيا	133,1	122,5
بريطانيا	225,4	206,7
الولايات المتحدة	231,4	229,9
اليا بان	326,8	346,1
ايطاليا	141,6	167,5
بلجيكا	118,8	116,7
روسيا	33,7	41,5
فرنسا	128,8	136,4
هولندا	223,2	216,2
الأرين	104,6	114,2
الإمارات	103,5	76,5
البحرين	84,6	73,1
اليمن	20,3	26,9
السودان	21,9	24,6
الكويت	86,8	47,9
تونس	68,2	82,3
مصر	75,1	77,7
عمان	41,3	35,4
قطر	76,2	77,5
لبنان	164,4	176,4
الأرجنتين	28	37,3
البرازيل	93,1	110,5
السلفادور	63,3	66,1
الفلبين	48,7	50,9
اندونيسيا	37	42,6
تركيا	63	71,9

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: يشمل الائتمان المحلي الائتمان المقدم إلى القطاعات المختلفة عدا الائتمان المقدم للحكومة المركزية.

والنقطة التي تستحق الذكر هنا هي ان الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص لم يستجب إلى متطلبات التنمية. فعلى الرغم من ارتفاع رصيده من (8,5) تريليون دينار في 2010 إلى (14,7) في 2012، فإن نسبته إلى gdp ظلت راکدة عندما بلغت (5,3%) و(5,4%) في 2010 و2011 واستقرت عند (6%) في 2012. أنظر الجدول (104).

جدول (104)

الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص والقطاعات الأخرى مشوباً إلى gdp (2010-2012). تريليون دينار.

السنة	الائتمان النقدي	gdp	%
2010	8,5	159,3	5,3
2011	11,4	212,3	5,4
2012	14,7	246,4	6

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2010-2012.

كذلك تم تشخيص تباين حاد بين نسبة الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة و الأعمادات والكفالات) ونسبة الائتمان النقدي المباشر المقدم إلى القطاع الخاص إلى gdp. فقد بلغت النسبة الأولى ما يعادل (3-4) اضعاف النسبة الثانية خلال (2010-2012). وهو ما يعني ان أجهزة الوساطة المصرفية العراقية أبدت قدرة على تعبئة الأدخارات تفوق استعدادها الأقرضي. أنظر الجدول (105).

جدول (105)

الودائع المصرفية الخاصة+الأخرى لدى الجهاز المصرفي التجاري والائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة إلى gdp (2010-2012). تريليون دينار.

السنة	الودائع الخاصة 1 والأخرى	الائتمان النقدي إلى القطاع الخاص وق. أخرى 2	3Gdp	3/1%	3/2%
2010	35,9	8,5	159,3	22,5	5,3
2011	43,8	11,4	212,3	20,6	5,4
2012	44,7	14,7	246,4	18,1	6

المصدر: استخرجت النسب استناداً إلى أرقام جداول سابقة.

علاوة على ذلك، تظهر البيانات الخاصة ببنود الموجودات ان الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي التجاري إلى النشاط الخاص في شكل خصم للكمبيالات والمكشوف والقروض والسلف كان أصغر حجماً وأقل نسبة إلى gdp من احتفاظ المصارف التجارية الخاصة والحكومية بالموجودات الاجنبية والودائع لدى لبنك المركزي والنقد في الصندوق. أنظر الجدول (106).

جدول (106)

نسبة الائتمان النقدي المباشر المقدم من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص وأصولها النقدية السائلة إلى إجمالي موجوداتها (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	1	2	3	اجمالي الموجودات 4	4/1%	4/2%	4/3%
2010	8,5	12,7	35,1	329,1	2,6	3,9	10,7
2011	11,4	11,6	38,3	116,6	9,8	9,9	32,8
2012	14,7	15,5	41,5	124,8	11,8	12,4	33,3

1- الائتمان النقدي

2- الموجودات الاجنبية

3- الودائع لدى ب.م. والنقد في الصندوق

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-2012.

وأظهرت المصارف التجارية الخاصة سلوكا تمويليا أكثر تحوطيا من المصارف الحكومية في تحفيز المبادرات الخاصة. إذ لم يتجاوز نصيب الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية الخاصة إلى النشاط الخاص نسبة (35%) من مجموع الائتمان النقدي المقدم من الجهاز المصرفي التجاري إلى هذا النشاط، وبمتوسط (34%). مقابل أكثر من (65%) مقدم من المصارف الحكومية خلال 2010 - 2012، وبمتوسط (66%). أنظر الجدول (107).

جدول (107)

توزيع الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص بين المصارف الخاصة والحكومية (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	الائتمان النقدي المقدم من م. الحكومية إلى القطاع الخاص 1	الائتمان النقدي المقدم من م. الخاصة إلى القطاع الخاص 2	المجموع 3	3/1%	3/2%
2010	5,6	2,9	8,5	65,9	34,1
2011	7,6	3,8	11,4	66,7	33,3
2012	9,6	5,1	14,7	65,3	34,7
المتوسط	-	-	-	66	34

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2010-2012.

2. ادوات البنك المركزي العراقي مستودع آمن للسيولة المصرفية الفائضة.

نتج عن حذر أجهزة الوساطة المصرفية التجارية في التوسع في تقديم القروض إلى الاقتصاد تكاثر في سيولتها المصرفية. ويستدل على ذلك من خلال احتفاظها باحتياطي يتجاوز الاحتياطي القانوني. فقد بلغ الاحتياطي الفائض (1,6) تريليون دينار في 2006 ثم قفز إلى (12,9) تريليون دينار في 2009، أي بنسبة زيادة (706%)

بعد تراجع الضغوط التضخمية اندفعت السلطة النقدية إلى تحرير المزيد من الأموال الفائضة للبنوك عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من (25%) إلى (15%) (موزعه بين (10%) في شكل ودائع لدى البنك المركزي و(5%) نقد في خزائن المصرف في عام 2009. (أنظر التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2009 ص 32. وترتب على ذلك ان قفزت الاحتياطيات الفائضة من (1,8) تريليون دينار في 2008 إلى (12,9) تريليون دينار في 2009 ثم إلى (28,4) تريليون دينار في 2010، لتستقر عند (24,5) تريليون دينار في 2012. وصاحب ذلك تصاعد نسبة سيولتها من (23%) في 2010 إلى (54%) في 2012.

من ناحية أخرى، شهدت الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية كنسبة إلى إجمالي الاحتياطيات المصرفية ارتفاعاً ملحوظاً من (28,1%) في 2006 إلى (74%) في 2012. كذلك قفزت الاحتياطيات الفائضة كنسبة إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة + الأخرى (الجارية والتوفير والثابتة والأعتمادات والكفالات) والحكومية لدى الجهاز المصرفي التجاري من (8,5%) في 2006 إلى (32,3%) في 2012. أنظر الجدول (108).

جدول (108)

الاحتياطيات المصرفية الفائضة كنسبة إلى إجمالي الاحتياطيات والودائع لدى الجهاز المصرفي التجاري (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الاحتياطي القانوني 1	الاحتياطي الفائض 2	م. الاحتياطي 3	إجمالي الودائع 4	3/2%	4/2%
2006	4,1	1,6	5,7	18,9	28,1	8,5
2007	12,1	2,8	14,9	29,5	18,8	9,5
2008	20	1,8	21,8	37,5	8,3	4,8
2009	9,4	12,9	22,3	46	57,8	28
2010	7,2	28,4	35,6	55	79,8	51,6
2011	7,8	24	31,8	65,3	75,5	36,8

2012	8,6	24,5	33,1	75,9	74	32,3
------	-----	------	------	------	----	------

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

إن بناء احتياطي نقدي فائض ضخم يعني من وجهة نظر معادله الوساطة المالية تعطيل توظيف الموارد المالية المتاحة وارتفاع كلفه الفرص البديلة لهذه الموارد. وبالتالي يصبح جانب الاحتياطات أكثر أهمية من جانب الاستثمار في الميزانية العمومية للجهاز المصرفي التجاري.

إزاء هذا الوضع، وفي ظل الافتقار إلى سوق نقدية ومالية منتظمة وواسعة ومتطورة، رحبت المصارف التجارية بأدوات السياسة النقدية التي عرضتها السلطة النقدية والمتمثلة بتسهيلات الإيداع القائمة والدخول في عمليات السوق المفتوحة بشقيها النقدي والمالي لإيفائها بمتطلبات الحماية والأمان والعائد المالي المعتدل. وهذا ما سنبحثه تباعاً.

في إطار سعي السلطة النقدية التخفيف من الآثار النقدية للسياسة المالية التوسعية المولده عن تمويل الأنفاق الحكومي الداخلي وانعكاسه إيجاباً على الأساس النقدي ومن ثم السيولة المحلية، بادر ب.م. العراقي إلى اعتماد تسهيلات الإيداع القائمة بدءاً من 2005/3/1. تنطوي هذه التسهيلات على قبول توظيف الأموال الفائضة لدى البنوك التجارية عن متطلبات الاحتياطي القانوني (Required reserve) في شكل ودائع لدى البنك المركزي لغرض الاستثمار الليلي بالدينار العراقي ومنح فائدة بنسبة (4%)، ارتفعت في تموز 2005 إلى (5%) سنوياً. وكذلك قبول ودائع بالدولار الأمريكي لذات الغرض بسعر فائدة (2%) سنوياً وعدل إلى (2,5%) في 2005/6/1. الغي العمل بالاستثمار الليلي واستبدل بالاستثمار لمدة اسبوع اعتباراً من 2007/7/1. (انظر التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص31).

تنبع هندسة تسهيلات الإيداع القائمة من مسوغ اقتصادي تبنته السلطة النقدية مضمونة أن تعاضم إيرادات الحكومة بالعملة الأجنبية المتولد عن صادرات النفط ومبادلة هذه الأخيرة بعملة البنك المركزي (الدينار) لتمويل المصروفات الحكومية المحلية عبر قناة الموازنة العامة يصب في زيادة الأساس النقدي (العملة خارج البنك + احتياطات البنوك). وهذا التمويل المحلي أو الداخلي للمصروفات العامة بالعملة الوطنية يكون مصدراً رئيساً لتكاثر السيولة المحلية وفائض الطلب الكلي. ويشكل هذان العاملان تهديداً لاستقرار النقدي وتدهوراً للقيمة التبادلية الخارجية للعملة المحلية. وحيث أن البنك المركزي هو ذراع الحكومة الضامن لاستقرار مستوى الأسعار والمدافع عن

قيمة العملة داخليا وخارجيا ،فقد أتجه إلى بلوغ هذا الهدف عن طريق ادارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بوصفه بنكا للبنوك ،كون ان هذه الاحتياطات هي نقطة الانطلاق في خلق الائتمان ومن ثم التوسع في عرض النقد.بعبارة اخرى ،ان تسهيلات الإيداع التي يطرحها البنك المركزي في السوق المصرفية يكون لها دور في السيطرة على فائض السيولة المحلية عن طريق تخفيف قوة التأثير الذي يمارسه تكاثر الاحتياطات المصرفية كمكون للأساس النقدي في تنامي المعروض النقدي وبالتالي السيولة المحلية ،وهو ما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد نقديا . كان للاستثمار في تسهيلات الإيداع لدى البنك المركزي بالدينار نصيب من الاحتياطات الفائضة للبنوك ،وان تميز الرصيد القائم لهذه التسهيلات بالتذبذب خلال (2007-2012).أنظر الجدول (109).

جدول(109)

استثمار المصارف التجارية لاحتياطياتها لدى ب.م.العراق كودائع بفائدة(2007-2012) تريليون دينار.

السنة	رصيد الاستثمار
2007	3,5
2008	2,7
2009	2,8
2010	1,1
2011	2,5
2012	3,1

المصدر: ب.م.العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ،سنوات متفرقة.

تأثرت قيمة ايداعات المصارف التجارية كاستثمار مالي لدى البنك المركزي بعاملين هما: سعر البنك والتغير في نسبة الاحتياطي القانوني .يعد سعر فائدة البنك المركزي الأساس الذي يدور حوله سعر الفائدة المدفوع على هذه الإيداعات.يتحدد هذا الأخير بنقطتين أقل من سعر البنك.فعندما أخذ سعر البنك بالهبوط (4) اربع مرات من (20%) اعتبارا من شباط 2008 إلى (15%) في تشرين الثاني 2008 ،أعقبه انخفاض في أسعار الفائدة على ايداعات المصارف لدى البنك المركزي بخمس نقاط .وننتج عن ذلك تراجع في مبالغ استثمارات المصارف التجارية بالدينار من (3,5) تريليون دينار في 2007 إلى (2,8) تريليون دينار في 2008 .

كما انعكس تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع في إذا ر 2009 على زيادة الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية من (1,8) تريليون دينار في 2008 إلى (12,9) تريليون دينار في

2009. وهنا نلاحظ ان استجابة الاستثمارات المالية للمصارف كودائع لدى السلطة النقدية لهذا التغير الايجابي في الاحتياطات كانت محدودة. فقد ارتفع رصيد المبالغ المستثمرة من (2,7) تريليون دينار في 2008 إلى (2,8) تريليون دينار في 2009. وتعليل ذلك لجوء البنك المركزي إلى اجراء (4) اربع تخفيضات على سعر البنك من (15%) إلى (7%) في 2009، ومن ثم على سعر الفائدة على الودائع المستثمرة لدى البنك المركزي إلى (5%).

وعلى الرغم من ارتفاع رصيد الاحتياطي الفائض لدى المصارف التجارية من (12,9) تريليون دينار في 2009 إلى (24,8) تريليون دينار في 2010، عاد رصيد الودائع المستثمرة لدى البنك المركزي إلى التراجع من (2,8) تريليون دينار في 2009 إلى (1,1) تريليون دينار في 2010 أثر قيام البنك المركزي بتخفيض جديد في سعر البنك من (7%) إلى (6%) اعتبارا من 2010/4/1. أعقبه تخفيض سعر الفائدة على ودائع البنوك التجارية المستثمرة لدى البنك المركزي من (5%) إلى (4%). مما دفع هذه البنوك إلى الاستثمار بكثافة في حوالات الخزينة.

والملفت للنظر انه على الرغم من بقاء سعر الفائدة على قناة الاستثمار بالدينار لمدة اسبوع عند (4%) خلال عامي 2011 و2012 نتيجة بقاء سعر البنك عند (6%) سنويا فقد شهدت ايداعات المصارف العراقية لدى البنك المركزي ارتفاعا من (1,1) تريليون دينار في 2010 إلى (2,5) ثم إلى (3,1) تريليون دينار في عامي 2011 و2012 على التوالي. هذه الطفرة في الاستثمارات المصرفية لدى البنك المركزي تعود استمرار احتفاظها باحتياطات نقدية ضخمة بلغت (24) تريليون دينار في 2011 و(24,5) تريليون دينار في 2012 مقرونا بتراجع استثماراتها في حوالات الخزينة. وهذا يؤشر على انه ليس العائد المالي الذي تبحث عنه المصارف التجارية العراقية من توظيف فوائضها المالية بل قدرتها على الاستثمار الآمن.

ومن المنظور التحويي تمثل عمليات السوق المفتوحة بشقيها المالي (شراء حوالات الخزينة) والنقدي (شراء العملات الاجنبية) قنوات آمنة ومجزية ماليا لاستثمار الموارد المالية للبنوك التجارية من جهة، ووسيلة نقدية غير مباشرة في استيعاب السيولة الزائدة لدى القطاع المصرفي.

ومع ان قيمة الاستثمار في حوالات الخزينة شهدت تذبذبا خلال (2007-2012) فأنها سجلت ارتفاعا من (3,4) تريليون دينار في 2007 إلى (4,1) تريليون دينار في 2012. أنظر الجدول (110).

جدول (110)

رصيد استثمار البنوك التجارية العراقية في حوالات الخزينة (2012-2007) // تريليون دينار

السنة	قيمة الاستثمار
2007	3,4
2008	2,8
2009	1
2010	5,6
2011	4,4
2012	4,1

المصدر: ب.م. العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

وكانت قيمة استثمارات البنوك التجارية الحكومية في الحوالات أكبر من مثيلتها في الودائع. أنظر الجدولين (111-112).

جدول (111)

قيمة استثمارات المصارف التجارية الخاصة والحكومية في الودائع لدى البنك المركزي للفترة (2012-2007)

السنة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع
2007	2,658,000	834,296	3,492,296
2008	1,501,900	1,248,985	2,750,885
2009	1,843,000	959,550	2,802,550
2010	308,250	757,350	1,065,600
2011	1,890,500	579,350	2,469,850
2012	1,667,520	1,447,150	3,114,670

المصدر: ب.م. العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

بينما كانت قيمة استثمارات المصارف الخاصة في الودائع أكبر من الحوالات خلال الفترة ذاتها أنظر الجدول (112).

جدول (112)

قيمة استثمارات المصارف التجارية الخاصة والحكومية في حوالات الخزينة (2012-2007) مليون دينار.

السنة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع
2007	3,069,470	325,010	3,394,480
2008	2,148,920	666,910	2,815,830
2009	874,390	94,140	968,530
2010	4,981,877	657,480	5,639,357
2011	3,703,670	643,190	4,346,860
2012	3,326,460	556,580	3,883,040

المصدر: ب.م.العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.

ويمكن ان يفسر ذلك بان المصارف الأهلية تسعى دائما إلى توفير خطوط دفاعية سريعة للاستجابة لأي سلوك مفاجئ من راسمي سياسات الاقتصاد الكلي وتدعيم الثقة بالعمل المصرفي الخاص، خاصة وإنها تخضع لأشراف ورقابة البنك المركزي. بينما تلبي المصارف الحكومية توجهات السلطة المالية كونها ترتبط ادارياً ومالياً بوزارة المالية .

كذلك دفعت وفرة الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية إلى زيادة رغبتها في التعامل في سوق شراء وبيع الدولار الأمريكي تحاشياً لتزايد مخاطر السوق الائتمانية التي تملئها حالة شيعو ضعف الثقة بين المتعاملين في السوق المصرفية وانتشار اللايقين والتوقعات المتشائمة ازاء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية ولتحقيق أسرع وأعلى المكاسب المالية بفضل الهامش المرتفع بين السعر الرسمي لشراء الدولار وسعر بيعه في السوق الحرة . فقد ارتفع رصيد الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي التجاري من (9,2) تريليون دينار في 2007 إلى (15,5) تريليون دينار في 2012. أنظر الجدول (113).

جدول (113)

رصيد قيمة الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي التجاري (2007-2012) تريليون دينار.

السنة	قيمة الموجودات الاجنبية
2007	9,2
2008	9,4
2009	16
2010	12,7
2011	11,6
2012	15,5

المصدر: ب.م.العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وعلى العموم، سجلت قيمة الاستثمارات للبنوك التجارية في ادوات السياسة النقدية (الودائع لدى البنك المركزي+حوالات الخزينة+الموجودات الاجنبية) ارتفاعاً من (16,1) تريليون دينار في 2007 إلى (225) تريليون دينار في 2012. أنظر الجدول (114).

جدول (114)

قيمة اجمالي استثمارات البنوك التجارية في أدوات السياسة النقدية (2007-2012) تريليون دينار .

السنة	الودائع + ح. الخزينة + م. أجنبية
2007	16,1
2008	15
2009	19,8
2010	19,4
2011	18,4
2012	22,5

المصدر: اشتق المجموع من ارقام جداول سابقة.

وننتج عن هذا التوجه ان سجل رصيد هذه الاستثمارات نسبة مرتفعة من الودائع المصرفية الخاصة والأخرى تراوحت ما بين (42%) و (126,8%) وبمتوسط سنوي (74,8%) خلال الفترة (2007-2012). أنظر الجدول (115).

جدول (115)

نسبة قيمة اجمالي استثمارات البنوك التجارية في أدوات السياسة النقدية إلى الودائع المصرفية الخاصة والأخرى (الجارية+التوفير والثابتة+الاعتمادات+الكفالات) خلال (2007-2012) تريليون دينار .

السنة	اجمالي الاستثمار للبنوك	اجمالي الودائع الخاصة والأخرى 2	% 2/1
2007	16,1	12,7	126,8
2008	15	16,4	91,5
2009	19,8	23,5	84,3
2010	19,4	35,9	54
2011	18,4	43,8	42
2012	22,5	44,7	50,3
المتوسط	-	-	74,8

المصدر: استخرجت النسب استنادا إلى ارقام جداول سابقة.

في حين تراوحت نسبة الديون على القطاع الخاص إلى الودائع المصرفية الخاصة والأخرى ما بين (22,1%-46,5%) وبمتوسط سنوي (30%) خلال ذات الفترة (2007-2012). أي أقل بمرتين ونصف من نسبة استثمارات البنوك في أدوات السياسة النقدية إلى الودائع الخاصة والأخرى. أنظر الجدول (116).

جدول (116)

نسبة ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص إلى الودائع المصرفية الخاصة (2007-2012) تريليون دينار.

السنة	الديون على القطاع الخاص 1	الودائع الخاصة والأخرى 2	% 2/1
2007	3,4	12,7	26,8
2008	4,6	16,4	28
2009	5,2	23,5	22,1
2010	9,4	35,9	26,2
2011	13	43,8	29,7
2012	20,8	44,7	46,5
المتوسط	-	-	30

المصدر: احتسبت النسب استناداً إلى أرقام جداول سابقة.

كما يلحظ أيضاً أن قيمة استثمارات البنوك في (الودائع لدى البنك المركزي + حوالات الخزينة + الموجودات الأجنبية) تجاوزت قيمة الائتمان النقدي المباشر إلى القطاع الخاص بما يعادل مرة ونصف خلال (2010-2012)، وهي الفترة التي يتوافر فيها تصنيف للائتمان النقدي بين القطاع العام والقطاع الخاص. أنظر الجدول (117).

جدول (117)

قيمة استثمارات البنوك في أدوات السياسة النقدية وقيمة الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى القطاع الخاص (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	قيمة الاستثمارات	قيمة الائتمان النقدي
2010	19,4	8,5
2011	18,4	11,4
2012	22,5	14,7

المصدر: 1- قيمة الاستثمارات، أنظر جداول سابقة.

2- قيمة الائتمان، ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2010-2012).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل ان الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (تسهيلات الإيداع القائمة وعمليات السوق المفتوحة بذراعيها المالي والنقدي) يمكن أن تكون قد عملت بفاعلية على إعادة تخصيص الموارد المالية للبنوك التجارية صوب تقييد الوساطة المالية بجانبها الأقراض بسبب ما يكتنفها من مخاطر؟

لكي نجيب على هذا التساؤل ينبغي ان نقر بأمور ثلاثة :

الأول، ان نطاق عمل أجهزة الوساطة المصرفية ملبد بالمخاطر سواء تلك المتعلقة بوضع الاقتصاد الكلي غير المستقر أو المتصلة بعدم الاستقرار السياسي والأمني. لهذا فان البنوك لديها هواجس قوية لمخاطر الائتمان. هذه البيئة المفروضة التي تعمل في اطارها هي التي تجعلها تعكف على إيلاء إتجاه ونوعية الاستثمار اهمية تتجاوز عائدته المالي. الثاني، ان البنوك التجارية العراقية اعتادت اعتماد معايير السيولة والضمان والتحفظ في منح الائتمان أساساً في سياساتها وممارساتها المصرفية. الثالث، عدم توافر موجودات مالية سائلة قصيرة الأجل بالكميات والأنواع التي يمكن ان تستخدمها كاحتياطي ثانوي. ان توافر احتياطات نقدية ضخمة وسيولة عالية في سوق نقدية ضيقة يخلق مشكله للعمل المصرفي التجاري، ويحد من قوة تأثير البنك المركزي على الوضع النقدي والائتماني في الاقتصاد. كما ان بقاء محيط الصيرفة التجارية غير آمنه اقتصاديا وسياسيا وأمنيا يقود إلى اعتماد المصارف التجارية سلوكا غير منضبط لمقادير ماتحتفظ به من احتياطات نقدية. وفي هذا الإطار وفرت ادوات السياسة النقدية منافذ ملائمة لتصريف السيولة المصرفية الفائضة. هذه الحقيقة لم تلغ حقيقة أخرى هي ان اتخاذ المصارف التجارية منحى الاستثمار في أصول مالية ونقدية ضئيلة المخاطر، ان لم نقل خالية المخاطر، لم تؤد إلى التخلي عن الاستثمار خارج قنوات البنك المركزي العراقي. ولنا في ذلك أكثر من شاهد. من ناحية، استمرت ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بالارتفاع دون تذبذب من (3,4) تريليون دينار عام 2007 إلى (20,8) تريليون في 2012، وبنسبة زيادة (512%) تقريباً. في حين ازداد الاستثمار في ودائع البنك المركزي وحوالات الخزينة من (6,9) تريليون دينار في 2007 إلى (7) تريليون دينار في 2012، وبنسبة زيادة (1,5%) فقط. وبينما بلغ متوسط نسبة التغير السنوي للديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى (45,5%)، لم يتجاوز مثيله للاستثمار في الودائع والحوالات (6%) خلال (2008-2012). أنظر الجدول (118).

جدول (118)

نسبة التغير لديون المصارف التجارية على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والاستثمار في الودائع وحوالات الخزينة (2007-2012).

السنة	الديون على القطاع الخاص وأخرى	%نسبة التغير	الاستثمار في الودائع والحوالات	%نسبة التغير
2007	3,4	-	6,9	-
2008	4,6	35,3	5,6	-18,8
2009	5,2	13	3,8	-32,1
2010	9,4	80,8	6,7	76,3
2011	13	38,3	6,8	1,5
2012	20,8	60	7	2,9

المتوسط	-	45,5	-	6
---------	---	------	---	---

المصدر: ارقام مستقاة من جداول سابقة.

أما الموجودات الاجنبية فقد ارتفعت قيمتها من (9,2) تريليون دينار في 2007 إلى (15,5) تريليون دينار في 2012، وبنسبة زيادة (68,5%). وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (15,3%) خلال (2008-2012). وهذه النسب تقل عما يماثلها بالنسبة للاتمان النقدي. أنظر الجدول (119).

جدول (119)

نسبة التغير السنوي للموجودات الاجنبية لدى المصارف التجارية (2008-2012)

السنة	% نسبة التغير
2008	2,2
2009	70,2
2010	20,6-
2011	8,7-
2012	33,6
المتوسط	15,3

المصدر: استخرجت النسب من جداول سابقة.

من ناحية ثانية، بلغ متوسط نسبة ديون المصارف التجارية على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى الموجودات (9,5%)، مقابل (3,2%) للاستثمار في الودائع لدى البنك المركزي وجوالات الخزينة، و(6,3%) للأصول الاجنبية للفترة (2007-2012). أنظر الجدول (120).

جدول (120)

نسبة الديون على القطاع الخاص + قطاعات أخرى والاستثمار في أدوات السياسة النقدية لدى موجودات الجهاز المصرفي التجاري (2007-2012).

السنة	ديون على القطاع الخاص 1	الاستثمار في الودائع والحوالات 2	الموجودات الاجنبية 3	الموجودات 4	% 4/1	% 4/2	% 4/3
2007	3,4	6,9	9,2	267	1,3	2,6	3,1
2008	4,6	5,6	9,4	290,7	1,6	1,9	3,2
2009	5,2	3,8	16	309,5	1,7	1,2	5,2
2010	9,4	6,7	12,7	329,1	2,9	2	3,9
2011	13	6,8	11,6	116,5	11,2	5,8	10
2012	20,8	7	15,5	124,8	16,7	5,6	12,4
المتوسط	-	-	-	-	5,9	3,2	6,3

المصدر: أرقام مستقاة من جداول سابقة.

كذلك تفوقت نسبة الديون على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى إلى الودائع المصرفية الخاصة على نسبة الاستثمار في الودائع لدى البنك المركزي وحوالات الخزينة إلى الودائع الخاصة خلال معظم سنوات الفترة (2007-2012). وكان متوسط النسبة الأولى (30%) أعلى من متوسط النسبة الثانية (26%) تقريبا. أنظر الجدول (121).

جدول (121)

قيمة الديون على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى والاستثمار في الودائع وحوالات الخزينة مسووبة إلى الودائع المصرفية الخاصة (2007-2012).

السنة	% الاستثمار في الودائع والحوالات/الودائع المصرفية الخاصة	% الديون على القطاع الخاص /الودائع المصرفية الخاصة
2007	54,3	26,8
2008	33,5	28
2009	16,2	22,1
2010	18,7	26,2
2011	15,5	29,7
2012	15,7	46,5
المتوسط	25,7	29,9

المصدر: استخرجت النسب استنادا إلى ارقام جداول سابقة.

كما شهد الائتمان النقدي المباشر المقدم إلى الاقتصاد ككل تصاعدا غير منقطع منذ 2006 وحتى 2012. إذ ارتفع خلالها من (2,7) تريليون دينار إلى (28,4) تريليون دينار، وبنسبة ارتفاع (952%). وبلغ متوسط نسبة التغير السنوية (51%) تقريبا خلال الفترة (2007-2012). أنظر الجدول (122).

جدول (122)

نسبة التغير السنوية للائتمان النقدي المباشر (2007-2012)

السنة	%نسبة التغير
2007	29,6
2008	31,4
2009	23,9
2010	105,3
2011	73,5
2012	39,9
المتوسط	50,6

المصدر: استخرجت النسب من ارقام جدول سابق.

أما الائتمان النقدي المباشر الممنوح إلى النشاط الخاص فقد ارتفع (حسب ما يتوافر من احصائيات) من (8,5) تريليون دينار في 2010 إلى (14,7) تريليون دينار في 2012، وبنسبة زيادة (73%). من كل ماتقدم يتضح ان الاستثمار في أدوات السياسة النقدية أخذ نصيباً من السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي التجاري، ولكنه لم يتسبب في الغاء أو حتى تراجع نفاذ الائتمان إلى الاقتصاد. بعبارة أخرى، ان الإقراض النقدي المصرفي لم يظهر تدهوراً على المدى القصير والطويل بسبب لجوء المصارف التجارية إلى توظيف جزء من مواردها المالية الفائضة في موجودات مالية لدى السلطة النقدية أو شراء موجودات أجنبية. فليس هنالك ما يشير إلى وجود ظاهرة إحلال الاستثمار المالي والنقدي في المنافذ التي يعرضها البنك المركزي محل العمل الأقرضي المصرفي. ولكن في الوقت ذاته، هذا لا يمنع من القول ان أجهزة الوساطة المصرفية العراقية تخشى الانزلاق في استغلال كثيف لمواردها المالية المتاحة في التمويل لأسباب ليست طارئة بل مستديمة ولصيقة بتدهور منظومة القيم الأخلاقية والقانونية، وابتعاد الاقتصاد عن أقرب نقطه من التنظيم الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد المالية والإنتاجية والنظام السياسي المتصدع ان لم نقل المتهزئ وغير المستقر أمنياً. وكل ذلك له وقع سيء جداً على نفوس الناس عموماً وعلى العمل المصرفي التوسعي عن طريق تقييد الإقراض إلى وحدات الاقتصاد. لأن المؤسسات المالية العراقية التي تتعامل بأموال الغير لديها قلق مشروع بأن التماذي في الإقراض غير المحسوب يخلق موجودات رديئة لا تحقق التوافق بين مصلحتي أطراف الوساطة المالية: المقرض والمقترض.

سنة عشر خلق الائتمان عبر آلية المضاعف النقدي يحافظ على مسار ضعيف وتأثير محدود على عرض النقد.

للبنوك التجارية قدرة على التوسع المضاعف في الودائع من خلال عمليات الائتمان والقيام بالاستثمارات المالية قصيرة الأجل. ففي ظل نسبة معينة من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني من الودائع، فأن مقدار معطى من الاحتياطات النقدية الفائضة على الاحتياطي القانوني يمكن أن يقود إلى تكاثر في مقدار الودائع الجارية الجديدة (المشتقة) التي تعرف أيضاً (بنقود الودائع أو النقود المصرفية). ان قدرة البنوك التجارية على منح حجم من الائتمان أكبر من الاحتياطي الفائض وبالتالي خلق مقدار أكبر من الودائع الجديدة أو النقود المصرفية يطلق عليها تسمية مضاعف الائتمان المصرفي (Credit Multiplier) أو المضاعف النقدي (Money Multiplier). وهكذا يمكن القول أن التأثير الذي يمارسه الاحتياطي الفائض المتجمع لدى الجهاز المصرفي على مقدار القروض والاستثمارات وبالتالي على توليد

مضاعف للودائع الجديدة هو ما يعرف بمضاعف الائتمان المصرفي. وهذا الأخير يؤثر أعلى مقدار من القروض، ومن ثم من الودائع التي يمكن ان يوفرها الجهاز المصرفي في الاقتصاد.

ان الودائع الجارية الجديدة المخلوقة من قبل هذا الجهاز عن طريق تقديم القروض وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل في السوق النقدية تماثل النقود المركزية (العملة) من حيث القبول العام كوسيلة دفع وتسوية الديون. ولكنها تتخذ شكل ودائع جارية أو (تحت الطلب)، وإنها بالاشتراك مع العملة المصدرة من قبل البنك المركزي والمتداولة خارج البنوك يؤلفان عرض النقد بمفهومه الضيق. وعلى هذا فان نشاط البنوك التجارية في التمويل الأقراضي والاستثمار المالي قصير الأمد يؤثر على حجم الائتمان وبالتالي على مقدار الودائع الجارية المخلوقة وعلى عرض النقد. فكلما اثمرت عمليات الإقراض المصرفي إلى تكاثر أو مضاعفه الودائع، قاد ذلك إلى زيادة وسائل الدفع (عرض النقد) في الاقتصاد. والعكس صحيح.

ان المضاعف النقدي الذي يخبرنا عن أقصى مقدار من القروض ومن ثم الودائع التي يمكن أن توفرها البنوك التجارية يعد عاملاً محدداً لعرض النقد. وهو أحد المؤشرات المهمة المستخدمة للكشف عن القدرة الائتمانية للمصارف، أي قابليتها في التمويل عن طريق خلق قوه شرائية جديدة تسمح بتشغيل الموارد الانتاجية المتاحة. وهكذا تقدم المؤسسات المالية المصرفية عوناً للنمو الاقتصادي من خلال ما تخلقه من اموال نقدية وتدفعها إلى القطاعات والوحدات الاقتصادية التي تحت هذا النمو.

إن التغير النهائي في عرض يتأثر أيضاً بالأساس النقدي أو ما يعرف (بالنقود ذات القوة العالية High powered money) الذي يتألف من العملة المتداولة خارج البنوك زائداً احتياطات البنوك لدى البنك المركزي. وتؤثر احتياطات البنوك على عرض النقد عن طريق تكاثر الائتمان المصرفي. لأن المضاعف النقدي ينقل التغيرات في الأساس النقدي، باعتباره المطلوبات النقدية من ميزانية البنك المركزي، إلى تغيرات في عرض النقد.

يطلق على الأساس النقدي مصطلح النقود ذات القوة العالية في إشارة إلى ان زيادة في الأساس النقدي بمقدار مليون دينار تخلق عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي زيادة أكبر من مليون دينار في عرض النقد. فالاحتياطات النقدية للبنوك لدى البنك المركزي بوصفها جزءاً من الأساس النقدي أو القاعدة النقدية (Monetary base) أي من القوه العالية للنقود تولد مقدراً مضاعفاً من الودائع في

ظل نسبة معينة من الاحتياطي القانوني على الودائع ونسبة معطاة من العملة إلى الودائع. وهذا هو الذي يعلل تسمية الأساس النقدي بالقوة العالية.

ان العلاقة بين المضاعف النقدي والأساس النقدي وعرض النقد يمكن تصويرها بالمعادلة التالية:

$$M = mm \cdot MB \dots\dots\dots (1)$$

حيث ان:

$M =$ عرض النقد

$mm =$ المضاعف النقدي

$MB =$ الأساس النقدي

وأيضاً يكون لدينا:

$$mm = MIMB \dots\dots\dots (2)$$

ان المعادلة الأولى تشير إلى ان المضاعف النقدي هو اداة تحليلية ترشدنا إلى تقدير مقدار التغير في خزين النقد بالنسبة لمقدار معطى من الأساس النقدي. ويمكن بوساطة المضاعف النقدي معرفه المقدار المضاعف من الأساس النقدي الذي يتحول إلى عرض النقد. فإذا كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من الواحد، فان تغيرا بمقدار (1) مليون دينار في الأساس النقدي يقود إلى تغير أكبر من مليون دينار في عرض النقد.

المعادلة الثانية تشير إلى ان المضاعف النقدي هو النسبة (Ratio) بين عرض النقد والأساس النقدي، أو النقود ذات القوة العالية. أي أنه يربط التغير في عرض النقد بالنسبة إلى تغير في الأساس النقدي.

يستطيع البنك المركزي التحكم بالأساس النقدي ثم عرض النقد من خلال تأثيره على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك عن طريق تغير نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع.

من ناحية اخرى، تتحدد قابلية البنوك على منح الائتمان ومضاعفه الودائع التي تخلقها وتوسع عرض النقد بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني، والاحتياطات النقدية الفائضة على الاحتياطي القانوني، وعادات الجمهور النقدية والصيرفية حول الاحتفاظ بالعملة كنسبة إلى الودائع.

وحيث ان الأساس النقدي يكون له تأثير مضاعف على عرض النقد من خلال حجم المضاعف النقدي، فإن التأثير النهائي المضاعف للأساس النقدي على عرض النقد يعتمد على العوامل الرئيسية المؤثرة في مضاعف الائتمان المصرفي:

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع.

- نسبة العملة إلى الودائع.

- نسبة الاحتياطات الفائضة إلى الودائع.

تشير النسبة الأولى إلى مقدار الاحتياطي القانوني التي تكون البنوك مرغمة على الاحتفاظ به عن كل دينار من الودائع لديها. وهذه النسبة من متطلبات الاحتياطي القانوني تمثل كمية من الودائع التي لا تكون محلا لمنح الائتمان والقيام بالاستثمارات المالية قصيرة الأجل. فهي موارد مالية مجمدة أو عاطلة الغرض منها تمكين السلطة النقدية من تنظيم خلق النقود المصرفية وكمية عرض النقد. لهذا عندما تزداد نسبة الاحتياطي القانوني تقل الاحتياطات النقدية الفائضة أو مقدار السيولة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي لأغراض منح الائتمان وبالتالي تنكمش قدرته على خلق ودائع جارية جديدة بشكل مضاعف. ونتيجة لذلك يتجه المضاعف النقدي وعرض النقد إلى التقلص. والعكس صحيح.

كذلك يتأثر حجم المضاعف النقدي ومن ثم عرض النقد على الطريقة التي يوزع بموجبها الجمهور مقتنياته النقدية بين الاحتفاظ بالنقود المركزية (العملة) والودائع القابلة للسحب بالشيكات لدى المصارف. فإذا افترضنا ان الأفراد يوزعون ثروتهم بين الاحتفاظ بها في صورة نقود مركزية (أو عملة في التداول) أو كنقود مصرفية (ودائع جارية قابلة للسحب بالشيكات)، وكانوا يرغبون التمسك بنسبة (70%) من ثروتهم بصوره عملة، فإن ذلك يعني ان كل فرد يحتفظ ب(700) دينار لكل (1000) دينار. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، زيادة نسبة العملة إلى الودائع يعني ان هنالك ميلا لدى الأفراد صوب تحويل النسبة العظمى من ثروتهم إلى نقد سائل. وإذا أن الأفراد يحتفظون بمقدار من النقود المركزية (العملة) أكبر من الودائع، فإن جزءا أكبر من الودائع المصرفية ينقلب إلى نقد سائل (Cash) أو عمله تتداول بين الأفراد خارج البنوك. وهذا التحول من الودائع إلى عمله متداولة خارج الجهاز المصرفي يشكل تسربا (Leakage) من وعاء الاحتياطات النقدية للبنوك الذي تعتمد في توليد قوه شرائية جديدة (خلق النقود المصرفية). وان حجما أقل من الاحتياطات النقدية المتاحة للبنوك يحد من

مقدار الائتمان الذي تمنحه والودائع التي يمكن أن تخلقها. ويتمخض عن ذلك تقلص المضاعف النقدي وبالتالي عرض النقد. والعكس صحيح.

وهناك حد آخر للمضاعف النقدي يتمثل في مقدار الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك وتفيض على ما هو مطلوب قانوناً. فإذا كانت البنوك تحتفظ باحتياطات نقدية كبيرة مودعة في خزائنها (موجود نقدي في الصندوق) أو في حسابات جارية لدى البنك المركزي، فإن ذلك يعني إن ما يخص من وعاء الاحتياطات النقدية المتاحة لأغراض منح القروض أو الائتمان (Make Loans) وخلق نقود جديدة سوف يكون محدوداً. وهذا يؤدي إلى تقلص في حجم المضاعف النقدي الذي يقود بدوره إلى تقلص عرض النقد.

وهكذا يمكن القول ان مضاعف الائتمان المصرفي أو المضاعف النقدي يخبرنا، في ظل نسبة معطاة من الاحتياطي القانوني على الودائع وتفضيلات الجمهور للعملة بالنسبة إلى الودائع ومقدار الاحتياطات الفائضة التي تمسكها البنوك لكل دينار من الودائع، عن المستوى الذي يبلغه التغير في عرض النقد من تغير معطى في الأساس النقدي.

تكشف البيانات المعلنة في العراق عن إن المصارف التجارية قد حسنت من قدرتها في اجتذاب الأموال الفائضة لديها كودائع، وتمكنت من حصد مقادير منها تفوق ما تجمع لديها من موارد مالية ذاتية تزيد من مطلوباتها الصيرفية، ولكنها لم توفق في خلق قوه شرائية جديدة كبيرة (خلق الائتمان) عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي. وهذا ما يعكسه مسار المضاعف النقدي مقاساً بنسبة عرض النقد الضيق (M1) إلى الأساس النقدي (MB) أو بنسبة عرض النقد الواسع (M2) إلى الأساس النقدي.

ترينا أرقام الجدول (123) ان المضاعف النقدي كان متقلبا خلال الفترة (2004-2012). وان قيمة المضاعف (M1/MB) كانت أقل من الواحد طيلة (2005-2010)، ثم ارتفعت قليلا لتبلغ الواحد في عامي 2011 و2012. أما المضاعف (M2/MB) فقد كان مأساوياً إلى الواحد في عامي 2004 و2005، ثم ارتفع إلى (1,2) في 2006، ليعود إلى الانخفاض إلى أقل من الواحد في 2007 و2008. ثم اقترب مرة أخرى من الواحد في 2009 و2010. وشهد ارتفاعاً بسيطاً في 2011 و2012 ليستقر عند (1,23) و(1,19) على التوالي.

جدول (123)

تطور قيمة مضاعف الائتمان المصرفي (2004-2012) مليار دينار

السنة	M1	M2	MB	M1/MB	M2/MB
-------	----	----	----	-------	-------

1,0	–	12,219	12,254	–	2004
1,06	0,83	13,795	14,684	11,399	2005
1,20	0,87	17,621	21,080	15,410	2006
0,94	0,75	28,808	26,956	21,721	2007
0,81	0,66	42,859	34,920	28,189	2008
1,0	0,82	45,270	45,438	37,300	2009
1,12	0,96	53,810	60,386	51,743	2010
1,23	1,06	58,698	72,178	62,473	2011
1,19	1,0	63,391	75,466	63,735	2012

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

يستدل مما تقدم ان البنوك التجارية العاملة في السوق المصرفية العراقية لم تحقق أي تأثير مرغوب أو مطلوب في خلق النقود المصرفية عن طريق مضاعف الائتمان المصرفي (M1IMB) وبالتالي في عرض النقد. لأن حجم هذا المضاعف كان أقل من الواحد أو مأساوياً إلى الواحد طيلة (2005-2012).

كذلك قابلية هذه البنوك على توسيع موجوداتها عن طريق منح القروض وعلى استثمار ما لديها من اموال متاحة في توليد ودائع جديدة (نقود الودائع) عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي (M2IMB) كانت محدودة جداً، لأن حجم المضاعف كان قريباً من الواحد في معظم سنوات الفترة (2004-2012). وهذا يدل على ان عرض النقد في الاقتصاد العراقي لا يرتبط بالأساس النقدي من زاوية الاحتياطات النقدية المصرفية ودورها في خلق النقود، بل من خلال العملة المصدرة التي تعتمد على تنقيد الحكومة لمورد النفط بالعملة الاجنبية لدى ب.م.العراقي وقيام الأخير بإصدار العملة المحلية وبيعها إلى الحكومة مقابل مشترياته من النقد الأجنبي. وبذلك أصبحت الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي هي المقرر المقابل الرئيسي للعملة المصدرة والمتداولة والمؤثر في الأساس النقدي ثم عرض النقد.

والسؤال الآن هو: ما هي أسباب ضعف الدور الذي يمارسه الجهاز المصرفي التجاري العراقي في عملية التوسع النقدي المضاعف ؟

قبل اعطاء أجابة محددة لابد من التسليم من أن للبنك المركزي قدره التحكم بقابلية البنوك التجارية على خلق الائتمان من خلال تحديد نسبة الاحتياطي القانوني. إذ أن رفع هذه النسبة يخفض من قيمة المضاعف النقدي بسبب التقلص الذي تحدثه في إحتياطياتها الفائضة التي يعول عليها أساساً في التكاثر النقدي من خلال منح القروض والاستثمار المالي. ولكن ب.م.العراقي لم يلجأ إلى تغيير هذه

النسبة طيلة السنوات (2005-2009). إذ ظلت ثابتة عند (25%) من الودائع. وعند هذه النسبة من الاحتياطي القانوني كانت قيمة المضاعف النقدي (M1IMB) تتجه نحو الانخفاض. وإن حجم المضاعف النقدي (M2IMB) لم يكن أوفر حظاً. فبعد أن كان قريباً من الواحد في (2004-2006) انخفض إلى أقل من الواحد في عامي (2007-2008)، ثم استقر عند الواحد في 2009. فضلاً عن أن الاحتياطي الفائض لدى البنوك التجارية ارتفع من (1,6) تريليون دينار في 2006 إلى (12,9) تريليون دينار في 2009. وهذا دليل بين على عدم تأثر مقدرة هذه البنوك على مضاعفه الائتمان بهذه الأداة الكمية التقليدية غير المباشرة.

كذلك لجوء السلطة النقدية في العراق إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في 2009 من (25%) إلى (15%) صاحبه زيادة غير اعتيادية في الاحتياطات الفائضة لدى البنوك بلغت (28,4، و24، و24,5) تريليون دينار في السنوات 2010، و2011، و2012 على التوالي. وبقيت قيمة مضاعف الائتمان محدودة ولم تتعدى (1,2). وهذه الحالة تؤثر أيضاً تردد البنوك التجارية في الاستغلال الكثيف لمواردها المالية الفائضة لتوسيع الائتمان المصرفي والتأثير على عرض النقد.

للبنك المركزي قدرة التأثير أيضاً على قابلية البنوك التجارية في التوسع المضاعف في منح الائتمان وبالتالي قيمة المضاعف النقدي من خلال تغيير سعر البنك أو (سعر اعاده الخصم). فرفع سعر البنك هو إذ أن بتغيير الشروط التي يتم بموجبها اعاده تمويل البنوك التجارية من البنك المركزي عن طريق إعادة خصم بعض الموجودات المالية قصيرة الأجل، ولكن بكلفة أعلى. والعكس صحيح.

استخدم ب.م. العراقي سعر البنك كأداة نقدية لتيسير الائتمان وفقاً للاتجاهات الاقتصادية السائدة في البلد، خاصة مخاطر الضغوط التضخمية وحاجه السوق النقدية إلى النقد. لجأ إلى رفع سعر البنك من (6%) في 2004 إلى (7%) في 2005 ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى (20%) كما بينا آنفاً. إن جعل سعر البنك سعراً عقابياً (Penalty Rate) هو بمثابة تنبيه من السلطة النقدية إلى المصارف إلى مخاطر الاستمرار بسياسة نقدية خفيفة الفائدة ومشجعه على المزيد من الاقتراض ويدعوها إلى رفع أسعار خصم الأوراق التجارية والفوائد على القروض والسلف النقدية الممنوحة من قبلها للحد من الائتمان المقدم إلى الاقتصاد.

هذا ما حصل فعلاً. فقد ارتفعت أسعار الفائدة المستوفاة على التسهيلات الائتمانية النقدية بمختلف أنواعها. ازداد سعر خصم الكمبيالات مثلاً من (13,3%) في 2004 إلى (14,30%) في 2005 ليلبلغ

(18.44%) في 2007 و(19,72%) في 2008. هذا التسلق لأسعار الفائدة على الإقراض المصرفي لايشكل انصياع المصارف إلى جرس الإنذار الذي دقة البنك المركزي فقط، بل هو أيضاً نتيجة طبيعية لتصدي المصارف للمخاطر السوقية المتمثلة بحرصها على المحافظة على القوة الشرائية لقيمة القرض وفوائده في ظل التوقعات التضخمية. ومن المتوقع ان يفرض مثل هكذا ارتفاع في كلفة الائتمان قيда على طلب الائتمان ووفرته ويزيد من تراكم الاحتياطات النقدية الفائضة ويخفض من عمل مضاعف الائتمان المصرفي ومن ثم عرض النقد. فقد ازداد الاحتياطي الفائض من (1,6) تريليون دينار في 2006 إلى (2,8) تريليون دينار في 2007 وهبطت قيمة المضاعف النقدي وبلغت عند ادنى مستوى لها. فقد تعمقت تدنية المضاعف (M1IMB) من (0,87) في 2006 إلى (0,75) و(0,66) في 2007 و2008 على التوالي. وهبط حجم المضاعف (M2IMB) من (1,2) في 2006 إلى (0,94) و(0,81) في 2007 و2008 على التوالي.

إلا إن الانخفاض في سعر البنك تدريجياً ابتداء من 2008 إلى (16,75%) ثم إلى (8,83%) في 2009 ليستقر عند (6%) في 2011 و2012 على التوالي لم يكن له تأثير كبير في خفض كلفة الائتمان الممنوح من المصارف. فقد بقيت أسعار الفائدة المستوفاة على التسهيلات الائتمانية النقدية مرتفعة. فعلى سبيل المثال بلغ سعر الخصم للأوراق التجارية (14,77%) في 2010 و(14,33%) في 2011، في حين ان سعر البنك كان يبلغ (6,25%) و(6%) في السنتين ذاتهما.

كما ان الهبوط في سعر البنك الذي قصد، في جانب منه، زيادة اعتماد المصارف العراقية على البنك المركزي في إعادة التمويل منه بكلفه منخفضة لم يثمر في تحقيق غرضه لأن المصارف اتجهت صوب تعظيم احتياطياتها الفائضة وتمتعها بسيولة عالية واستمرار نهجها في عدم دق باب البنك المركزي طلباً للاستقراض منه. فقد ارتفعت قيمة الاحتياطات الفائضة من (12,9) تريليون دينار في 2009 إلى (24,5) تريليون دينار في 2012. وهبط الاستلاف من البنك المركزي من (2) مليار في 2009 إلى الصفر في 2010. واستمر التصغير في 2011 و2012. وكان هذا عاملاً حاسماً ليس في اضعاف فاعلية هذه الأداة النقدية فقط، بل أيضاً وهو الأهم مؤشراً لخشية المصارف العراقية من التوسع في خلق الائتمان. وهذا ما يجسده مضاعف الائتمان المصرفي الذي ارتفعت قيمته من (0,81) في 2008 إلى واحد في 2009. وبقاء هذه القيمة ما يقرب من الواحد طيلة 2010 و2011 و2012.

ان انخفاض قيمة المضاعف النقدي إلى أقل من الواحد يعني ان التغير في عرض النقد يأتي أساساً من التغير في العملة المصدرة والمتداولة وليس من عمليات منح الائتمان وبالتالي خلق الودائع عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي التي تؤثر في عرض النقد . لذا يظهر التأثير ويكون كبيراً على مطلوبات البنك المركزي.

كذلك بلوغ المضاعف النقدي الواحد أو قيمة قريبة من الواحد يدل على أن الودائع النقدية التي تتراكم لدى المصارف التجارية تصب في احتياطياتها الفائضة لتعزيز سيولتها أكثر من استغلالها في خلق الائتمان . وهو ما يضعف من دور الجهاز المصرفي التجاري في توسيع عرض النقد عن طريق مضاعف الائتمان . لهذا لا يكون لهذا الأخير مكانة يعتد بها في تفسير التغير التراكمي في عرض النقد مقارنة بالإصدار النقدي المباشر عبر آلية مبادله إيرادات النفط الحكومية من النقد الأجنبي بالعملة المركزية التي يصدرها البنك المركزي لتمويل نشاطها الأنفاقي الإداري والاستثماري .

لإجابة السؤال المطروح آنفاً نقول أن للقيمة المتدنية للمضاعف النقدي في العراق تفسيرين: سلوك المصارف وعادات الجمهور .

من ناحية، اتبعت المصارف العاملة في السوق المصرفية العراقية سياسات معينة بالنسبة لموجوداتها . فقد مالت إلى تقويه درجه نقديتها التي انعكست في صوره اقتنائها موجود نقدي ضخم في خزائنها وباحتياطيات نقدية كبيرة في صوره ودائع أو حسابات جارية لدى ب.م.العراقي . مما أدى إلى تكديس اموال نقدية فائضة تفوق في مقدارها مبالغ الاحتياطي القانوني المودع والعاطل لدى البنك المركزي . فقد سجل الاحتياطي الفائض لدى المصارف تصاعدا غير مسبوق بالنسبة إلى الاحتياطي القانوني . إذ ارتفعت هذه النسبة من (39) في 2006 إلى (284,9) في 2012 ، وبمتوسط سنوي (171%) أنظر الجدول (124).

جدول (124)

نسبة الاحتياطي الفائض لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي إلى الاحتياطي القانوني (2006-2012).

السنة	%
2006	39
2007	23,1
2008	9
2009	137,2
2010	394,4
2011	307,7

284,9	2012
170,8	المتوسط

المصدر: استخرجت النسبة استناداً إلى أرقام جدول (108).

ومن الناحية العملية، احتفاظ البنوك العراقية بهذه النسبة العالية من النقود المركزية (العملة) في جانب موجوداتها يعد مسؤولاً إلى حد كبير عن أضعاف قابليتها على خلق الائتمان من خلال عمل مضاعف الائتمان المصرفي. أي أن الاحتياطات النقدية الفائضة الكبيرة التي تمسك بها تشكل قيداً مهماً على قدرتها في منح الائتمان. إذ لاستجيب المصارف إلى الزيادة في احتياطاتها النقدية لتزيد من ائتمائها في مواجهه الطلب على القروض حتى تبلغ هذه الاحتياطات المستوى الطبيعي أو مستوى الاحتياطي القانوني وفقاً للأسس المصرفية التقليدية .

إن هذه الممارسات المصرفية قد تلقي الضوء على غلبة الطبيعة قصيرة الأجل للودائع المصرفية خاصة الودائع الجارية على مستوى المصارف الأهلية والحكومية، وبالتالي ضرورة مواجهه أي سحبات كبيرة ومفاجئة على مطلوباتها. ولكن حشد احتياطي فائض يعادل أكثر من (60%) في المتوسط من الودائع الجارية لدى أجهزة الصيرفة التجارية خلال (2006-2012) ، وكذلك توافر اموال نقدية سائلة في خزائنها وفي حسابات جارية لدى السلطة النقدية يعادل أكثر من (100%) من حجم الودائع الجارية لديها لا يبرر تمسكها هذا الكم الضخم من الاحتياطات السائلة. أنظر الجدول (125).

جدول (125)

نسبة احتياطات المصارف التجارية إلى الودائع الجارية (2006-2012) تريليون دينار.

السنة	الاحتياطي الفائض 1	نقد في الصندوق + حسابات لدى ب.م. 2	الودائع الجارية 3	% 3/1	% 3/2
2006	1,6	10,1	4,5	35,6	224
2007	2,8	18,3	7,5	37,3	244
2008	1,8	26,2	9,7	18,6	270
2009	12,9	29,9	15,5	83,2	193
2010	28,4	35,1	27,4	103,6	128
2011	24	38,3	34,2	70,2	112
2012	24,5	41,5	33,1	74	125
المتوسط	-	-	-	60,4	185

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

في الواقع، يعد هذا السلوك المصرفي شاهداً آخر على عمق القلق الذي ينتاب المصارف أزاء أي توسع كبير في الائتمان. وهو يترجم أيضاً حذر المصارف العراقية من الأقدام على أعاده توظيف كثيف للودائع المصرفية المتراكمة لديها في شكل ادخارات في توسيع الائتمان. هذا القلق والحذر كفيلاً في تضيق الإقراض المصرفي وخلق قدره المصارف على تكاثر نقود الودائع وضعف مضاعف الائتمان المصرفي. ويتعزز الرأي بأن المصارف العراقية أضحت حاضنة للأحتياجات الفائضة التي تعطل من دورها في صنع الائتمان وبالتالي التأثير على المعروض النقدي هو المسار التصاعدي الذي سلكته هذه الاحتياطات كنسبة من إجمالي ديون القطاع المصرفي على القطاع الخاص + القطاعات الأخرى والحكومي، وكذلك كنسبة من إجمالي الائتمان النقدي المباشر. ويترشح عن البيانات المتضمنة في الجدول (126) أن نسبة الاحتياطي الفائض إلى مطالب (Claims) المصارف التجارية على قطاعات الاقتصاد ككل ارتفعت من (34%) في 2006 إلى (75,6%) في 2012. وبلغت هذه النسبة في المتوسط (83%) خلال (2006-2012). أما نسبة الاحتياطي الفائض إلى إجمالي الائتمان النقدي المباشر فقد قفزت هي الأخرى من (59,3%) في 2006 إلى (86,3%) في 2012. وشكلت هذه النسبة في المتوسط (122%) تقريباً خلال (2006-2012).

جدول (126)

نسبة الاحتياطات الفائضة إلى الديون على الاقتصاد ككل والائتمان النقدي المباشر (2006-2012). تريليون دينار

السنة	الاحتياطي الفائض 1	الديون على الاقتصاد 2	الائتمان النقدي المباشر 3	2/1%	3/1%
2006	1,6	4,7	2,7	34	59,3
2007	2,8	6,9	3,5	40,6	80
2008	1,8	7,5	4,6	24	39,1
2009	12,9	8,6	5,7	150	226,3
2010	28,4	17,7	11,7	160,5	242,7
2011	24	24,7	20,7	97,2	118,2
2012	24,5	32,4	28,4	75,6	86,3
المتوسط	-	-	-	83,1	121,7

المصدر: الأرقام مستقاة من جداول سابقة.

ومن الناحية الأخرى، لسلوك الجمهور في الاحتفاظ بالعملة نسبة إلى عرض النقد تأثير مهم في دور المصارف التجارية في التوسع النقدي. فهناك علاقة سلبية بين ارتفاع هذه النسبة وقابلية المصارف على الإقراض ومضاعفة الودائع النقدية لديها. فكلما ارتفع نصيب العملة في تركيب عرض النقد دل ذلك على أن

الجزء الأكبر من القروض التي تمنحها تتخذ شكل سحب على احتياطاتها بصورة عمله ولا يعاد ايداعها لدى المصارف. وهو ما يشكل تسربا (Leakage) إلى خارج دائرة الجهاز المصرفي ويضعف من قدرته الأقرضية.

شكلت العملة المتداولة في العراق إلى مجموع عرض النقد الضيق (M1) نسبة (80%) في 2005، ثم اتجهت نحو الانخفاض لتصل إلى (48%) في 2012. وبلغت هذه النسبة في المتوسط (60%) خلال (2005 - 2012). أنظر الجدول (127).

جدول (127)

نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد الضيق في العراق (2005-2012). تريليون دينار.

السنة	العملة المتداولة خارج البنوك 1	الودائع الجارية 2	عرض النقد 3	3/1 %	3/2 %
2005	9,1	2,3	11,4	79,8	20,2
2006	11	4,5	15,5	71	29
2007	14,2	7,5	21,7	65,4	34,6
2008	18,5	9,7	28,2	65,6	34,4
2009	21,8	15,5	37,3	58,4	41,6
2010	24,3	27,4	51,7	47	53
2011	28,3	34,2	62,5	45,3	54,7
2012	30,6	33,1	63,7	48	52
المتوسط	-	--	-	60	40

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.

ولبيان أهمية ارتفاع نسبة العملة إلى المعروض النقدي، بوصفه تسرباً نقدياً خارج الجهاز المصرفي، في التأثير على عمل وقيمة المضاعف النقدي تؤيد الدراسات ارتفاع حجم هذا المضاعف إذ تقل هذه النسبة، وانخفاضه حيث تزداد. ففي بريطانيا بلغت قيمة المضاعف النقدي (16,8)، وفي منطقة اليورو (5,1) حيث سجلت العملة إلى عرض النقد (M1) نسبة (5,2%) و (15,2%) على التوالي. بينما في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت نسبة العملة إلى عرض M1 (52,6%) (انخفضت قيمة المضاعف النقدي (M1IMB) إلى (1,7)). (أنظر Paul Krugman, Economics, p766).

ان الارتفاع الملحوظ في نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد خلال السنوات (2010 و2011 و2012) له تأثير إيجابي على المضاعف النقدي لأنه يؤشر ان جزءاً أقل من الأساس النقدي يحتفظ به الجمهور كعملة، مما يزيد من النقد الذي تخلقه البنوك ويرفع من حجم المضاعف وعرض النقد. ولعل تحرك قيمة مضاعف الائتمان إلى أعلى وإن كان بسيطاً خلال هذه السنوات يعضد ذلك.

والسؤال الآن كيف نفسر هذا التحسن في نسبة الودائع الجارية إلى خزين النقد في العراق ؟

هنالك ارتفاع كبير في الدخل القومي. إذ نمت بنسبة (25,7%) في 2010 و (31,5%) في 2011. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة (23,7%) في 2010 و (27,7%) في 2011. وسجل (gdp) الجاري نسبة نمو قدرها (22%)، و (33,3%)، و (16,1%) خلال السنوات 2010 و2011 و2012 على

التوالي. أما متوسط نصيب الفرد من gdp فقد سجل نسبة نمو قدرها (24,4%)، و(31,4%)، و(7,5%) خلال السنوات الثلاث ذاتها على التعاقب. أنظر الجدول (128).

جدول (128)

تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي (2010-2012) تريليون دينار.

السنة	الدخل القومي تريليون دينار	نسبة التغير	متوسط نصيب الفرد من د.ق. مليون دينار	نسبة التغير	Gdp تريليون دينار	نسبة التغير	متوسط نصيب الفرد من .agdp دينار	نسبة التغير
2009	120,4		3,8	-	130,6	-	4,1	-
2010	151,4	25,7	4,7	23,7	159,3	22	5,1	24,4
2011	199,1	31,5	6	27,7	212,3	33,3	6,7	31,4
2012	-	-	-	-	246,4	16,1	7,2	7,5

المصدر: ب.م. العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، 2011، و2012.

وهناك عاملان آخران يفسران ميل الودائع الجارية إلى الارتفاع كنسبة إلى عرض النقد. من جانب، الزيادة الكبيرة والمستمرة في النفقات الحكومية سواء أكانت إدارية أم تنموية وما ينتج عنها من توسع في الدخول النقدية، ومن جانب آخر، ظهور تفضيل لدى الأفراد للودائع الجارية لأغراض تسهيل السحب السريع والتعامل اليومي في ظل أوضاع أمنية وسياسية سائدة ومتوقعة متصدعة مقرونا بصغر فئات العملة المحلية وصعوبة خزنها أو اكتنازها إذ إن أكبر فئة هي (25000) دينار. صفوة القول، تتوافر لدى المصارف التجارية العراقية موارد مالية كبيرة، ولكن هذه الوفرة المالية لاتجد طريقها الاعتيادي إلى توليد النقود المصرفية من خلال قناة منح الائتمان وبشكل مضاعف عبر آلية مضاعف الائتمان المصرفي، بل تتجمع في خزائنها كموجود نقدي وحسابات جارية لدى السلطة النقدية ليسلك جزءا منها طريق المتاجرة بالعملة الأجنبية وجني الأرباح السريعة والاستقرار كأدخارات موظفة في التسهيلات الإيداعية وأدوات السوق المفتوحة بوصفها منفذاً يؤمن لها الربحية والأمان أو تقليل المخاطر والسيولة.

خاتمة واستنتاجات

استطنا في هذا البحث الوصول إلى جملة من الشواهد المصرفية والنقدية التي تكشف عن تدني عمق الوساطة المالية التي يقودها الجهاز المصرفي التجاري بجناحيها الايداعي والأقراضي بدلالة تخلفه عن معظم أجهزة الوساطة المصرفية التجارية العربية وابتعاده عن المعايير الصيرفية المحلية والدولية.

لم يرتق القطاع المصرفي العراقي إلى مستوى تشكيله احدى الركائز الأساسية للنهوض بتنمية الاقتصاد. فهو لايزال دون مستوى القطاع الجاهز على صنع قناة تمويلية لأنشطة الأعمال والاستثمار. الشاهد على ذلك ضحالة مشاركته في تكوين النشاط الاقتصادي الكلي الذي تجاوز قليلا(1%) في المتوسط خلال (2007-2012).

ان اعتلاء القطاع المصرفي التجاري للنظام المالي في العراق لايعكس بأي حال من الأحوال حيويته في التمويل وانفتاحه على المنافسة والابتكار وتحسين جودة الخدمات المصرفية وتوسيع نطاق المنتجات المالية للمودعين والمقترضين. بل نجد ان عدم اكتمال نضوج السوق المالية هو الذي يجعل من السوق النقدية، رغم نواقصها، الذي تسيطر عليه أجهزة الوساطة المصرفية التجارية سوق الاقتراض الأول.

وعلى الرغم من نمو عدد المصارف التجارية الناشطة في السوق النقدية فما زالت صغيرة الحجم مقارنة بمثيلاتها العربية، سواء من حيث قيمة الموجودات أو رؤوس الأموال. فقد شكلت موجودات المصارف التجارية العراقية نسبة (3,4%) من مجموع قيمة اجمالي الموجودات للمصارف التجارية العربية في عام 2011. وبذلك احتلت المرتبة(10) العاشرة من بين (19) بلدا عربيا. أنظر جدول (129).

جدول (129)

الأهمية النسبية لموجودات المصارف التجارية العراقية إلى إجمالي قيمة موجودات المصارف التجارية العربية (2011). القيمة بالدولار

الترتيب	البلد	%
1	الإمارات	19,7
2	السعودية	17,9
3	مصر	9,3
4	قطر	8,3
5	الكويت	6,9
6	لبنان	6,1
7	المغرب	5,3
8	الجزائر	5,1
9	ليبيا	4,7
10	العراق	4,3
11	البحرين	2,9
12	الأردن	2,3
13	عمان	2,1
14	سوريا	1,9
15	تونس	1,8
16	السودان	0,8
17	اليمن	0,4
18	موريتانيا	0,1
19	جيبوتي	0,1
–		100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (5/7) ص 401.

وشكلت القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي قيمة القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية نسبة (2,6%) في عام 2011. واحتلت بذلك المرتبة (10) العاشرة أيضاً من بين (19) بلدا عربيا. أنظر الجدول (130).

جدول (130)

الأهمية النسبية للقواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي قيمة القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2011). القيمة بالدولار

التسلسل	البلد	%
1	الإمارات	28,3
2	السعودية	18,7
3	قطر	8,9
4	مصر	8,8
5	الكويت	8,2
6	لبنان	4
7	المغرب	3,8
8	الجزائر	3
9	الأردن	2,8
10	العراق	2,6
11	تونس	2,1
12	عمان	2
13	البحرين	1,9
14	سوريا	1,9
15	ليبيا	1,3
16	السودان	1,2
17	اليمن	0,3
18	موريتانيا	0,2
19	جيبوتي	0
-	-	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (9/7)، ص 405.

ومع ان قيمة الودائع المصرفية شهدت اجمالا نموا مطردا، إلا أن الجهاز المصرفي التجاري العراقي يبقى متخلفا عن العديد من المصارف التجارية العربية في قدرته على مد جسوره للمودعين. إذ لم تحتل قيمة

الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية سوى نسبة (3,8%) من مجموع قيمة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية في 2011. وبذلك تشغل المرتبة (9) التاسعة من بين (19) بلدا عربيا. أنظر الجدول (131).

جدول (131)

الأهمية النسبية للودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية إلى إجمالي الودائع المصرفية العربية (2011). القيمة بالدولار

الترتيب	البلد	%
1	السعودية	20,2
2	الإمارات	17,9
3	مصر	11,2
4	الكويت	7,5
5	لبنان	6,6
6	قطر	6,5
7	المغرب	6,1
8	الجزائر	6
9	العراق	3,8
10	ليبيا	3,2
11	عمان	2,2
12	الأردن	2,1
13	سوريا	2,1
14	البحرين	1,7
15	تونس	1,6
16	السودان	0,7
17	اليمن	0,4
18	موريتانيا	0,1
19	جيبوتي	0,1
-	-	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (6/7) ص 402.

كما لاتزال أجهزة الوساطة المصرفية العراقية دون المستوى المطلوب والمرغوب على تمويل الاقتصاد بشهادة ان الائتمان النقدي المباشر لم يؤلف سوى (20%) في المتوسط من اجمالي الودائع المصرفية (الخاصة +الأخرى والحكومية) لدى المصارف التجارية العراقية ،و (35,6%) في المتوسط من الودائع المصرفية الخاصة+الأخرى،و (35%) في المتوسط من الاحتياطات النقدية المصرفية في الصندوق ولدى ب.م.العراقي طيلة السنوات (2006-2012).أنظر الجدول (132).

جدول(132)

نسبة الائتمان النقدي المباشر إلى اجمالي الودائع المصرفية،والودائع المصرفية الخاصة+الأخرى،والاحتياطات النقدية المصرفية في الصندوق ولدى ب.م.العراقي (2006-2012).

السنة	1	2	3	4	2/1 %	3/1 %	4/1 %
2006	2,7	18,9	10,1	10	14,3	26,7	27
2007	3,5	29,5	12,7	18,3	11,9	27,6	19,1
2008	4,6	37,5	16,4	26	12,3	28	17,7
2009	5,7	46	23,5	29,9	12,4	24,3	19,1
2010	11,7	55	35,9	35,1	21,3	32,6	33,3
2011	20,3	65,3	43,8	38,3	31,1	46,3	53
2012	28,4	75,9	44,7	41,5	37,4	63,5	75,9
المتوسط	-	-	-	-	20,1	35,6	35

1- الائتمان النقدي المباشر

2- اجمالي الودائع المصرفية(الخاصة+الأخرى والحكومية).

3- اجمالي الودائع المصرفية (الخاصة +الأخرى).

4- الاحتياطات المصرفية (في الصندوق+لدى ب.م.العراقي).

ويزيد يقيننا بأن الجهاز المصرفي التجاري العراقي تخلف في اعادة توجيه الموارد المالية المتاحة لديه نحو مضامير الاستثمار المحفزه للنمو الاقتصادي عندما نجد ان نسبة التسهيلات النقدية الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العراقية تشكل (1,5%) فقط من مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية في 2011 ،وتحتل المرتبة (14)الرابعة عشرة من بين (19)بلدا عربيا.أنظر الجدول(133).

جدول (133)
الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية العراقية إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العربية (2011).

التسلسل	البلد	%
1	السعودية	20,5
2	الإمارات	19,4
3	مصر	11,7
4	قطر	9,8
5	المغرب	7,6
6	الكويت	6,6
7	الجزائر	4,9
8	لبنان	4,6
9	عمان	2,6
10	البحرين	2,3
11	تونس	2,3
12	الأردن	2,3
13	سوريا	2
14	العراق	1,5
15	السودان	0,8
16	ليبيا	0,7
17	اليمن	0,3
18	موريتانيا	0,1
19	جيبوتي	0
–	–	100

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، جدول (7/7) ص 403.

وأظهرت الوقائع ان عدم قدرة المؤسسات المالية المصرفية على تقدير الأخطار التي تكتنف تقديم القروض النقدية وما يترتب عليها من خشية اخفاقها في استرداد أموالها المقرضه دفعها إلى تشديد منح الائتمان النقدي وميلها إلى تيسير الائتمان التعهدي .ويشهد على هذه الظاهرة ان الائتمان التعهدي تجاوز نسبة (100%) من رأس مال واحتياطات الجهاز المصرفي التجاري العراقي خلال السنوات (2010-2012).أنظر الجدول (134).

جدول (134)

نسبة الائتمان التعهدي إلى رأس مال واحتياطات المصارف التجارية العراقية (2009-2012). تريليون دينار

السنة	الائتمان التعهدي/1	القاعدة الرأسمالية/2	% 2/1
2009	4,6	5,4	85,2
2010	39,8	6,3	631,7
2011	39	8,4	464,3
2012	44,2	11,3	391,2

المصدر :ارقام مستقاة من جداول سابقة.

وكشفت الشواهد أيضاً ان أجهزة الوساطة المالية المصرفية العراقية يسعدها ان يطغي على هيكل الاستثمار توظيفات مالية قليلة إن لم نقل خالية المخاطر على أوجه الاستثمار شديدة التأثير بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المحلية والدولية، وان ترك ذلك اثراً ضئيلاً على الربحية. وهذا يعني ان قدرة هذه المؤسسات المالية على توسيع موجوداتها محدود ليس برغبة الجمهور وطلبه على ائتمانها بل بالدرجة الأساس برغبتها المتحفظة والمنعكسة على الإقراض المصرفي، وإن قاد ذلك إلى ارتفاع في كلفة الفرصة البديلة المتمثلة بتواضع العائد المالي. هذا السلوك المصرفي التحفظي عند أحد العوامل الرئيسة في ضعف زخم التحول للموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية إلى قوة شرائية جديدة تستجيب لمتطلبات التنمية بدلالة السيولة المصرفية العالية وضعف قيمة مضاعف الائتمان المصرفي.

المراجع

- 1- سحر نصر، تقييم شامل للقطاع المالي العراقي، البنك الدولي، بدون تاريخ.
- 2- P.Krugman, R,Wells,K,graddy ,Economics,Worth Publishers,N.Y,2008.
- 3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، المجموعة الاحصائية للمنطقة العربية، العدد 32، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.

- 4- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،. 2012
- 5- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005- 2012
- 6- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2010- 2012.
- 7- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، 2005-2012.